



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة

((دراسة ميدانية))

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة

رزان يوسف القيسي

إشراف الدكتور

سليمان موصللي

مدرّس في قسم الاقتصاد – جامعة دمشق

2013-2014 م

دمشق

1434-1435 هـ



Damascus University
Economic College
Banking & Insurance Department

Testing the Ability of Private Banks in Syria to Bear Liquidity Risks

An Empirical Study

A research Submitted for Master Degree in Banking and Finance

Prepared By
Razan Yousef Al-Kaisee

Supervision
Dr. Sulaiman Mouselli
Lecturer in Economics Department – Damascus University

Damascus $\frac{2013-2014 \text{ AD}}{1434-1435 \text{ AH}}$

الجمهورية العربية السورية

التصنيف:

جامعة دمشق

الموضوع:

كلية الاقتصاد

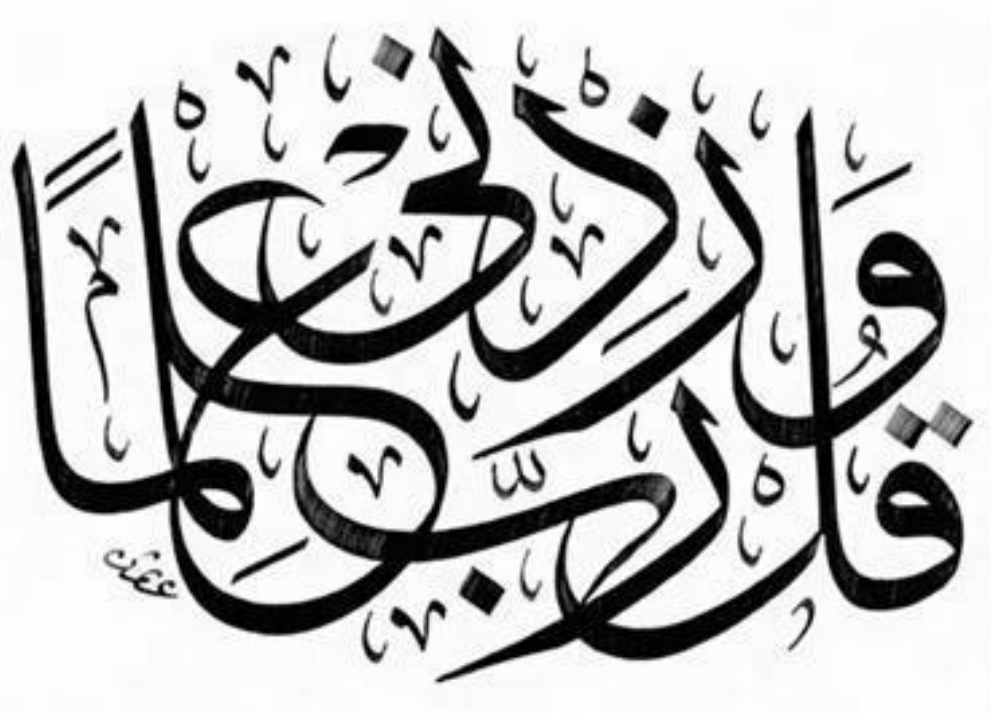
إقرار

أنا الطالبة: رزان يوسف القيسي - ماجستير علوم مالية ومصرفية
أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من
قبل باحثين آخرين.

دمشق في ٢٠١٤/٩/

رزان يوسف القيسي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



[طه: ١١٤]

الإهداء

إلى قدوتي وفخري في هذه الحياة دون أن تراه عيناى..

(أبي رحمه الله)

إلى العين التي أدمعت لتحتيا ابتسامتي.. إلى من وهبتي حياتها لأكمل حياتي..
دعاؤها سر نجاحي، وجواز مروري إلى الجنة..

(أمي الغالية)

إلى شريك حياتي ورفيق عمري.. إلى من بارك طموحي في طلب العلم فكان سندا لي
وعونا..

(زوجي الحبيب)

إلى من رآهم القلب قبل العين. أرى الدنيا في عيونهم، أتممت بحثي على حساب وقتهم
....شمسي وقمري.....

(تيم وماسة)

إلى أهل وأحبة، احتضنوني ورعوني، أجد نفسي فيهم.. أكبر بكبريائهم.. أفتخر بهم
وأعتر..

(أقاربي)

إلى وجوه رُسمت في ذاكرتي وحُفرت في أعماق قلبي، تذوقت معهم حلو الحياة ومرها،
يضحك القلب لرؤياهم..

(أصدقائي)

إلى من زودني بالعلم والمعرفة، تعلمت منه الصدق والإخلاص في العمل، وكان
لدعمه المتواصل ونصائحه القيمة الأثر الأكبر في إتمام هذه الرسالة..

(الدكتور سليمان موصللي)

إلى سورية الحبيبة الجريحة.....

كلمة شكر

أتقدم بالشكر والعرفان إلى **الدكتور سليمان موصلي** لإشرافه على هذه الرسالة وعلى ما قدمه من جهد وتوجيهات قيمة وملاحظات دقيقة في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

وأخص بالشكر والتقدير **الأستاذ الدكتور علي كنعان** على قبوله المشاركة في لجنة المناقشة على هذه الرسالة.

كما يسرني التقدم بالشكر إلى **الدكتورة رانيا الزير** على تكرمها بقبول المشاركة في تحكيم هذه الرسالة.

وأشكر جميع أساتذتي في كلية الاقتصاد، وكل من وقف إلى جانبي وساندني.

ملخص الدراسة

تعتبر اختبارات التحمل المصرفية من الأدوات المهمة في الأنظمة الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية، والتي نالت اهتماماً متزايداً خصوصاً بعد ما أثبتته الأزمات المالية الأخيرة من عجز أساليب إدارة المخاطر التقليدية في تقدير الآثار المحتملة للتغيرات المفاجئة في عوامل الخطر التي تؤثر على مخاطر المصارف. وزاد من أهمية اختبارات التحمل اعتمادها في مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتبنيها من قبل السلطات النقدية في العديد من الدول ومنها الجمهورية العربية السورية. تهدف هذه الدراسة إلى اختبار قدرة المصارف الخاصة السورية على تحمل مخاطر السيولة باستخدام بيانات نهاية عام ٢٠١٢، عبر تطبيق ثلاث سيناريوهات مفترضة: حيث يفترض السيناريو الأول تعرض المصرف لسحب مفاجئ من ودائع العملاء بكافة أنواعها، والثاني تعرضه للسحب المفاجئ من الحسابات الجارية، بينما السيناريو الثالث يفترض تعرضه للسحب المفاجئ من إجمالي الودائع. وقد تم استخدام النسب المعيارية المفروضة من مجلس النقد والتسليف في تقييم وضع سيولة هذه المصارف بعد الاختبار.

أظهرت نتائج هذه الدراسة قدرة المصارف المدروسة على تحمل مخاطر السيولة المتمثلة بالسحب المفاجئ من ودائع العملاء بكافة أنواعها، والحسابات الجارية، وإجمالي الودائع، وأن أي انخفاض مفاجئ يطرأ على أي نوع من هذه الودائع، لا يؤدي إلى انخفاض قدرة هذه المصارف على سداد التزاماتها المالية إلى ما دون متطلبات السلطة الرقابية.

أشارت النتائج أيضاً إلى تفاوت بين قدرة المصارف الخاصة الإسلامية، والمصارف الخاصة التقليدية على تحمل مخاطر السيولة، وذلك عند تعرضها للسحب المفاجئ من إجمالي الودائع، حيث أن المصارف الإسلامية تمتلك حجم أكبر من الأصول السائلة مقارنة بالمصارف التقليدية مما يعزز من قدرتها على مواجهة أي سحب طارئ من الودائع الموجودة لديها بكافة أنواعها.

لذلك توصي الدراسة المصارف الخاصة بضرورة المراقبة المستمرة لعمليات السحب والإيداع لأنواع المختلفة من الودائع لديها (لأسيما إجمالي الودائع)، وتتنوع مصادر الأموال التي تعتمد عليها في توليد السيولة، وتحث المصارف الإسلامية إلى الابتعاد عن سياسة تجميع الأصول السائلة، وإعداد المصارف لخطط طوارئ مناسبة لتوفير الأموال اللازمة بأقل تكلفة حال تعرضها لأزمة سيولة، والاعتماد على اختبارات التحمل المصرفية كأداة مهمة في إدارة المخاطر لديها، وبشكل خاص إدارة مخاطر السيولة، وتضمن نتائج وطرق هذه الاختبارات في التقارير المالية المنشورة لها. وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية بخصوص مخاطر السيولة وإدارتها عند سن القوانين والتشريعات المصرفية.

ABSTRACT

Banking stress tests are considered important tools in modern banks' risk management systems. Those tests have gained increasing interest in the aftermath of the recent financial crises which proved the inadequacy of conventional tools of risk management in capturing the impact of sudden changes in risk factors that affect banks' risks. Those stress tests have gained increasing popularity since their implementation by Basel Committee and adoption by monetary authorities in many countries among them the Syrian Arab Republic.

This paper aims to examine the ability of private banks in Syria to bear liquidity risks using 2012 data through applying three possible scenarios; the first assumes sudden withdrawal of customers deposits, the second assumes sudden withdrawal of current accounts while the third assumes sudden withdrawal of total deposits. The standard liquidity ratios suggested by the Money and Lending Council were used to evaluate the liquidity situation of those banks after applying the tests.

The results confirm the ability of those banks to stand the liquidity risk from sudden withdrawal of customers deposits, current accounts and total deposits respectively. They also show that any sudden drop in any of these deposits' types do not lead to a decline in banks' ability to repay their financial obligations below the regulatory authority requirements. Interestingly, the results also show that there is a discrepancy between the ability of private Islamic vs. traditional private banks to bear liquidity risk when exposed to sudden withdrawal of the total deposits, where Islamic banks have the largest volume of liquid assets than conventional banks, thus enhancing their ability to bear any emergency withdrawals from their existing deposits of all kinds.

To conclude, this study suggests that banks' management should closely and continuously monitor withdraw and deposit activities of all deposits (particularly total deposits) and diversify their sources of funds to generate liquidity. Islamic bank management are also advised to avoid the policy of accumulating liquid assets, and prepare emergency plans to meet such withdrawals at the lower possible cost in case of liquidity shock. The management of both types of banks are advised to use stress tests as an important tool in their liquidity risk management and the inclusion of those tests' results and methods in financial reports published them. The study also advises the banking authorities to distinguish between Islamic and traditional banks regarding liquidity risk management when developing laws and banking legislation.

فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

الصفحة	العنوان
أ	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الملاحق
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢	١- المقدمة:
٢	٢- مشكلة الدراسة:
٣	٣- أهمية الدراسة:
٤	٤- أهداف الدراسة:
٤	٥- فرضيات البحث:
٥	٦- منهجية الدراسة:
٥	٧- مجتمع وعينة الدراسة:
٦	٨- مصادر بيانات الدراسة:
٦	٩- محددات الدراسة:
٧	١٠- الدراسات السابقة:
٧	أولاً: الدراسات العربية:
١١	ثانياً: الدراسات الأجنبية:

الصفحة	العنوان
١٨	الفصل الثاني المخاطر المصرفية
١٩	مقدمة:
٢٠	المبحث الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها
٢٠	المطلب الأول: تعريف المخاطر المصرفية:
٢٠	المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية:
٢٠	الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية:
٢١	الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية:
٢٤	الفرع الثالث: مهام إدارة المخاطر المصرفية:
٢٥	المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية:
٢٥	الفرع الأول: مخاطر العمليات المصرفية التقليدية:
٢٥	أولاً: مخاطر الائتمان:
٣٨	ثانياً: مخاطر السيولة:
٤٣	ثالثاً: مخاطر السوق:
٥٦	رابعاً: المخاطر التشغيلية:
٦١	خامساً: المخاطر القانونية:
٦٢	سادساً: مخاطر عدم الالتزام:
٦٢	سابعاً: المخاطر الاستراتيجية:
٦٣	ثامناً: المخاطر المتعلقة بسمعة المصرف:
٦٣	الفرع الثاني: مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

الصفحة	العنوان
٦٣	أولاً: تعريف العمليات المصرفية الالكترونية:
٦٣	ثانياً: انواع العمليات المصرفية الالكترونية:
٦٤	ثالثاً: أنواع مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية:
٦٨	رابعاً: إدارة المخاطر الالكترونية:
٧١	المطلب الثالث: قياس المخاطر المصرفية
٧٢	الفرع الأول: قياس المخاطر الائتمانية:
٧٢	أولاً: نماذج قياس والتنبؤ بفشل المنشأة طالبة القروض:
٧٣	ثانياً: من المقاييس المتقدمة لقياس مخاطر القروض:
٧٤	ثالثاً: أهم الإجراءات التي يجب أن تقوم فيها إدارة مخاطر الائتمان:
٧٤	الفرع الثاني: قياس مخاطر السيولة:
٧٤	أولاً: الطرق المتبعة في قياس مخاطر السيولة المصرفية:
٧٧	ثانياً: محددات مخاطر السيولة المصرفية
٨٠	الفرع الثالث: قياس مخاطر السوق:
٨١	أولاً: قياس مخاطر أسعار الفائدة:
٨٥	ثانياً: قياس مخاطر أسعار الصرف:
٨٥	ثالثاً: قياس مخاطر التسعير:
٨٧	الفرع الرابع: قياس المخاطر التشغيلية:
٨٩	الفصل الثالث إدارة مخاطر السيولة المصرفية
٩٠	المقدمة:

الصفحة	العنوان
٩١	المبحث الأول: أساليب إدارة مخاطر السيولة المصرفية:
٩٢	المطلب الأول: نظريات واستراتيجيات إدارة السيولة المصرفية:
٩٢	الفرع الأول: نظريات إدارة السيولة المصرفية:
٩٢	أولاً: نظرية القرض التجاري: COMMERCIAL LOAN THEORY
٩٢	ثانياً: نظرية إدارة الخصوم: LIABILITY MANAGEMENT
٩٣	ثالثاً: نظرية نقل الأصول: SHIFABILITY THEORY
٩٤	رابعاً: نظرية الدخل المتوقع: ANTICIPATED INCOME THEORY
٩٤	خامساً: الاقتراض من البنك المركزي:
٩٥	الفرع الثاني: استراتيجيات السيولة:
٩٥	أولاً: إستراتيجية إدارة سيولة الموجودات:
٩٧	ثانياً: استراتيجيات إدارة السيولة المقترضة (إدارة المطلوبات)
٩٨	ثالثاً: استراتيجيات إدارة السيولة المتوازنة (الموجودات والمطلوبات)
٩٨	المطلب الثاني: إدارة المركز النقدي في المصرف.
٩٩	الفرع الأول: الاحتياطات الأولية:
١٠٠	الفرع الثاني: الاحتياطات الثانوية:
١٠١	الفرع الثالث: الاحتياطات الاختيارية لدى المصرف المركزي:
١٠١	المطلب الثالث: تقدير احتياجات المصرف للسيولة.
١٠٢	الفرع الأول: أسلوب مصادر واستخدامات الأموال - البديل الأول.
١٠٢	أولاً: العلاقة بين الودائع والقروض:

الصفحة	العنوان
١٠٢	ثانياً: الخطوات الأساسية لتنفيذ أسلوب مصادر واستخدامات الأموال:
١٠٢	ثالثاً: نماذج التنبؤ بمجموع الودائع ومجموع القروض:
١٠٣	الفرع الثاني: أسلوب مصادر واستخدامات الأموال - البديل الثاني:
١٠٣	أولاً: الاحتياطات الثانوية للاحتياجات المحتملة وبعيدة الاحتمال:
١٠٨	الفرع الثالث: أسلوب هيكل الأموال:
١٠٨	أولاً: تجزئة مصادر الأموال في شرائح:
١٠٩	ثانياً: الاحتفاظ باحتياطات نقدية مقابل كل شريحة من مصادر الأموال:
١٠٩	ثالثاً تقدير القروض:
١١٠	رابعاً: مجموع متطلبات السيولة:
١١٠	خامساً: استخدام الاحتمالات في تقدير متطلبات السيولة (تحليل الحساسية):
١١٢	الفرع الرابع: أسلوب مؤشرات السيولة:
١١٢	أولاً: المركز النقدي:
١١٢	ثانياً: الأوراق المالية السائلة:
١١٢	ثالثاً: نسبة الأوراق المالية المرهونة للحصول على الودائع الحكومية:
١١٢	رابعاً: نسبة الأموال الساخنة:
١١٣	خامساً: نسبة الودائع القاعدية:
١١٣	سادساً: التكوين النسبي للودائع أو مزيج الودائع:
١١٣	سابعاً: الرقم القياسي للودائع المباعة من خلال السمسرة:
١١٣	المطلب الرابع: استخدام التأمين لإدارة مخاطر السيولة:

الصفحة	العنوان
١١٤	الفرع الأول: آلية استخدام التأمين للحماية من مخاطر السيولة (تأمين الودائع):
١١٦	المطلب الخامس: استخدام المشتقات المالية للتحوط من مخاطر السيولة:
١١٦	المطلب السادس: استخدام اختبارات التحمل المصرفية:
١١٧	الفرع الأول: المفاهيم الأساسية لاختبارات التحمل المصرفية.
١١٧	أولاً: تعريف اختبارات التحمل المصرفية:
١١٩	ثانياً: القيمة المعرضة للخطر واختبارات التحمل المصرفية:
١٢٠	الفرع الثاني: أساليب وأهمية اختبارات التحمل المصرفية:
١٢١	أولاً: أساليب اختبارات التحمل:
١٢٤	ثانياً: أهمية اختبارات التحمل المصرفية:
١٢٦	الفرع الثالث: أسس تطبيق اختبارات التحمل المصرفية (منهجية اجراء اختبارات التحمل المصرفية):
١٢٦	أولاً: أسس تطبيق اختبارات التحمل المصرفية:
١٣٣	ثانياً: اختبارات التحمل لمخاطر السيولة:
١٣٩	الفصل الرابع الدراسة التطبيقية على المصارف الخاصة السورية
١٤٠	مقدمة:
١٤٠	المبحث الأول: النظام المصرفي في سورية (ملامح النظام المصرفي السوري):
١٤٠	المطلب الأول: البنية التشريعية الناظمة للعمل المصرفي:
١٤١	المطلب الثاني: بنية النظام المصرفي السوري:
١٤٢	الفرع الأول: مصرف سورية المركزي:

الصفحة	العنوان
١٤٢	الفرع الثاني: المصارف العامة (الحكومية):
١٤٣	الفرع الثالث: المصارف الخاصة:
١٤٦	المبحث الثاني: تحديد عينة البحث
١٤٦	المطلب الأول: اختيار عينة البحث:
١٤٨	المطلب الثاني: توصيف عينة البحث:
١٤٨	الفرع الأول: نسب السيولة:
١٥١	الفرع الثاني: تحليل نسب السيولة:
١٥٣	المبحث الثالث: السيناريوهات المطبقة لاختبار فرضيات البحث
١٥٣	المطلب الأول: الآلية المتبعة في تصميم السيناريو الأول:
١٥٤	- خطوات تنفيذ السيناريو الأول:
١٥٥	المطلب الثاني: الآلية المتبعة في تصميم السيناريو الثاني:
١٥٥	- خطوات تنفيذ السيناريو الثاني:
١٥٦	المطلب الثالث: الآلية المتبعة في تصميم السيناريو الثالث:
١٥٧	- خطوات تنفيذ السيناريو الثالث:
١٥٨	المطلب الرابع: تنفيذ اختبار التحمل:
١٥٨	الفرع الأول: البيانات المستخدمة في إجراء الاختبار:
١٥٩	الفرع الثاني: الاختبار وفق السيناريو الأول:
١٦٤	الفرع الثالث: الاختبار وفق السيناريو الثاني:
١٦٩	الفرع الرابع: الاختبار وفق السيناريو الثالث:

الصفحة	العنوان
١٧٣	الفرع الخامس: اختبار الفرضيات (تقييم وضع السيولة لدى المصارف بعد الاختبار):
١٧٤	أولاً: اختبار الفرضية الأولى (تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الأول):
١٧٦	ثانياً: اختبار الفرضية الثانية (تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الثاني):
١٧٩	ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة (تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الثالث):
١٨٢	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
١٨٣	النتائج:
١٨٦	التوصيات:
١٨٩	مراجع البحث
١٨٩	أولاً: المراجع العربية
١٩٤	ثانياً: المراجع الأجنبية
١٩٨	ملاحق البحث

فَهْرَسُ الْجَدَاوِلِ

الصفحة	عنوان الجدول
١٤٤	جدول رقم (١.١) المصارف الخاصة العاملة في سورية بحسب التأسيس والمباشرة
١٤٧	جدول رقم (١.٢) الحصص السوقية للمصارف الخاصة التقليدية (القيم بألاف الليرات السورية)
١٤٧	جدول رقم (١.٣) المصارف المشمولة في العينة
١٥٠	جدول رقم (١.٤) وصف بيانات عينة الدراسة
١٥٨	جدول رقم (١.٥) البيانات اللازمة لاختبار التحمل، القيم بألاف الليرات السورية.
١٥٩	جدول رقم (١.٦) يوضح الاختبار في اليوم الأول - سيناريو أول -
١٦١	جدول (١.٧) نتائج الاختبار في اليوم الثاني - سيناريو أول -
١٦٢	جدول (١.٨) نتائج الاختبار في اليوم الثالث - سيناريو أول -
١٦٥	جدول (١.٩) نتائج الاختبار في اليوم الأول - سيناريو ثاني -
١٦٦	جدول رقم (٢.١) الاختبار في اليوم الثاني - سيناريو ثاني -
١٦٨	جدول رقم (٢.٢) يوضح الاختبار في اليوم الثالث - سيناريو ثاني -
١٧٠	جدول (٢.٣) نتائج الاختبار في اليوم الأول - سيناريو ثالث -
١٧١	جدول رقم (٢.٤) الاختبار في اليوم الثاني - سيناريو ثالث -
١٧٢	جدول (٢.٥) نتائج الاختبار في اليوم الثالث - سيناريو ثالث -
١٧٤	جدول (٢.٦) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة وفق السيناريو الأول وباستخدام النسبة الأولى
١٧٥	جدول رقم (٢.٧) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة بعد الاختبار وفق السيناريو الأول والنسبة الثانية في التقييم
١٧٦	جدول رقم (٢.٨) تقييم وضع السيولة للمصارف المدروسة وفق السيناريو الثاني والنسبة الأولى

الصفحة	عنوان الجدول
١٧٧	جدول رقم (٢.٩) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة بعد الاختبار وفق السيناريو الثاني وباستخدام النسبة الثانية
١٧٩	جدول (٣.١) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة وفق السيناريو الثالث وباستخدام النسبة الأولى
١٨٠	جدول (٣.٢) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة بعد الاختبار وفق السيناريو الثالث، وباستخدام النسبة الثانية

فَهْرَسُ الْمَلَحِقِ

الصفحة	عنوان الملحق
١٩٩	الملحق رقم (١) البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية
٢١٣	الملحق رقم (٢) مراحل إجراء الاختبار لبنك البركة
٢١٧	الملحق رقم (٣) مراحل إجراء الاختبار لبنك سورية الدولي الإسلامي
٢٢٢	الملحق رقم (٤) مراحل إجراء الاختبار لبنك الشام
٢٢٨	الملحق رقم (٥) مراحل إجراء الاختبار لبنك بيمو السعودي الفرنسي
٢٣٤	الملحق رقم (٦) مراحل إجراء الاختبار لبنك بيبيلوس - سورية
٢٤١	الملحق رقم (٧) مراحل إجراء الاختبار لبنك الشرق
٢٤٧	الملحق رقم (٨) اختبار المعنوية

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١ - المقدمة:

تمثل المصارف عصب الحياة في الاقتصاد كما أن استقرار النظام المصرفي يعتبر أساس استقرار الاقتصاد ونموه. ونظراً لما تنطوي عليه طبيعة الأعمال المصرفية من مخاطر لا سيما في حال الأزمات بما يهدد سلامة النظام المصرفي و استقرار الاقتصاد برمتها ستوجب ضرورة وجود آليات فعالة لإدارة المخاطر ومراقبة قدرتها على تحمل تلك الأزمات على صعيد النظام المصرفي ككل وعلى مستوى المصارف منفردة.

تعتبر اختبارات التحمل إحدى أدوات قياس المخاطر وخاصة بما يتعلق بتقييم الأحداث المحتملة على وضع المصرف نتيجة حدوث تغيرات في الأوضاع الاقتصادية العامة أو حصول أحداث معينة خاصة بالمصرف، وبشكل عام تكون هذه الأحداث قاسية ولكنها تتصف بالصعوبة والمعقولة وتهدف إلى معرفة آثار بعض التغيرات السلبية على الوضع المالي للمصرف بما فيها سيولته ونتائج أعماله وأمواله الخاصة. ومن هنا برزت أهمية اختبارات التحمل المصرفية في التنبؤ بالمخاطر وبشكل خاص المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، لاسيما بعد أن تم اعتمادها من قبل السلطات المصرفية الأوروبية والأمريكية و تطبيقها بشكل دوري على المصارف وصولاً إلى اعتبارها ملزمة وفق متطلبات بازل ٣.

تأتي أهمية هذا البحث من حداثة تجربة المصارف الخاصة في سورية ففي تطبيقه لاختبارات التحمل على عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية إسلامية و تقليدية اختبار لقدرة هذه المصارف على تحمل مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها في حال حدوث الأزمات أو الأحداث الفجائية. إن تقييم سيولة القطاع المصرفي الخاص السوري وقدرته على تحمل آثار الأزمات والأحداث غير المتوقعة مهم للاطمئنان على سلامة النظام المصرفي وبالتالي الاقتصاد برتمته.

٢ - مشكلة الدراسة:

يعد انخفاض مستوى سيولة المصرف مؤشراً على تدهور الوضع المالي للمصرف حيث أن المصرف المتدهور ماليا يواجه مخاطر سحب الودائع، مما يخفض مستوى النقدية لديه ويجبره على تصفية موجوداته الأكثر سيولة ثم الأقل فالأقل.

وفي ظل عدم كفاية الأساليب التقليدية التي تعتمد عليها المصارف في تحديد احتياجاتها من السيولة بما يحقق لها الأمان والربحية، يمكن أن تتحدد مشكلة الدراسة في قياس قدرة المصارف على

تحمل التغيرات المفاجئة في العوامل المؤثرة في السيولة لديها، وذلك من خلال تطبيق اختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة على هذه المصارف.

وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

١- هل يؤدي الانخفاض في ودائع العملاء بكافة أنواعها لدى المصارف الخاصة السورية بسبب السحوبات المفاجئة، إلى انخفاض قدرة هذه المصارف على سداد التزاماتها المالية إلى ما دون متطلبات السلطة الرقابية؟

٢- هل يختلف تأثير ذلك الانخفاض في سيولة المصارف ما بين المصارف التقليدية والإسلامية؟

٣- هل يؤدي الانخفاض في الحسابات الجارية لدى المصارف الخاصة السورية بسبب السحوبات المفاجئة، إلى انخفاض قدرة هذه المصارف على سداد التزاماتها المالية إلى ما دون متطلبات السلطة الرقابية؟

٤- هل يختلف تأثير ذلك الانخفاض في سيولة المصارف ما بين المصارف التقليدية والإسلامية؟

٥- هل يؤدي الانخفاض المفاجئ في الودائع الإجمالية لدى المصارف الخاصة السورية والتي تشمل ودائع العملاء والمصارف سواء كانت جارية أو توفير أو أية ودائع أخرى بسبب السحوبات، إلى انخفاض قدرة هذه المصارف على سداد التزاماتها المالية إلى ما دون متطلبات السلطة الرقابية؟

٦- هل يختلف تأثير ذلك الانخفاض في سيولة المصارف ما بين المصارف التقليدية والإسلامية؟

٣- أهمية الدراسة:

يلعب القطاع المصرفي الخاص دوراً هاماً في الاقتصاد السوري، كما أن المصارف الخاصة تشكل غالبية الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مما يعني أن تعرض هذا القطاع لأزمة مالية ستكون له تداعيات خطيرة على السوق المالية و الاقتصاد السوري ككل.

يعد هذا البحث من أوائل الأبحاث التي تدرس تطبيق اختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة على المصارف الخاصة في سورية سواء المصارف الإسلامية أو التقليدية. كما أن عدم توفر نتائج سابقة لاختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة، يدل على عدم اهتمام المصارف الخاصة بهذا الموضوع ومن هنا تأتي أهمية البحث في التطبيق العملي لهذه الاختبارات في المصارف الخاصة.

أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية في قراراتها على ضرورة إجراء اختبارات التحمل المصرفية، وكذلك الأمر في قرارات مجلس النقد والتسليف، مما يبين الأهمية البالغة لإجراء هذه الاختبارات على المصارف. ويساعد هذا البحث المصارف الخاصة في إدارة مخاطر السيولة بطريقة حديثة كما يقدم النصح والإرشادات اللازمة لهذه المصارف للحفاظ على سيولة كافية لديها بناءً على الاختبارات التي سيتم تطبيقها على هذه المصارف وفي ضوء النتائج التي سيتم التوصل إليها في هذا البحث.

٤ - أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

- تطبيق اختبارات التحمل المصرفية وبشكل خاص اختبارات التحمل لمخاطر السيولة ، عبر بناء سيناريوهات اختبارات التحمل لمخاطر السيولة في القطاع المصرفي الخاص.
- معرفة مدى قدرة المصارف الخاصة على مواجهة الظروف الطارئة في ضوء النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية .
- المقارنة بين قدرة المصارف الخاصة الإسلامية والتقليدية على مواجهة مخاطر السيولة .

٥ - فرضيات البحث:

فرضية العدم الأولى H_{01} : لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في ودائع العملاء بكافة أنواعها لدى المصارف السورية الخاصة الإسلامية أو التقليدية إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى دون متطلبات السلطة الرقابية.

الفرضية البديلة الأولى H_{11} : يؤدي الانخفاض المفاجئ في ودائع العملاء بكافة أنواعها لدى المصارف الخاصة السورية الإسلامية أو التقليدية إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى دون متطلبات السلطة الرقابية.

فرضية العدم الثانية H_{02} : لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في الحسابات الجارية لدى المصارف الخاصة السورية الإسلامية أو التقليدية إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى دون متطلبات السلطة الرقابية.

الفرضية البديلة الثانية H_{12} : يؤدي الانخفاض المفاجئ في الحسابات الجارية لدى المصارف الخاصة السورية الإسلامية أو التقليدية إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى دون متطلبات السلطة الرقابية.

فرضية العدم الثالثة H_{03} : لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في إجمالي الودائع لدى المصارف السورية الخاصة الإسلامية أو التقليدية إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى دون متطلبات السلطة الرقابية.

الفرضية البديلة الثالثة H_{13} : يؤدي الانخفاض المفاجئ في إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة السورية الإسلامية أو التقليدية إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى دون متطلبات السلطة الرقابية.

٦- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة والذي يتضمن جانبين:

الجانب النظري: تم به عرض المخاطر التي تتعرض لها المصارف وكيفية إدارتها وقياسها، ثم التركيز على إدارة مخاطر السيولة وبيان أهمية اختبارات التحمل المصرفية كأحد الأساليب المستخدمة في إدارتها، ثم توضيح الأساليب والطرق المتبعة في تطبيق اختبارات تحمل مخاطر السيولة في المصارف..

الجانب التطبيقي: ضمّ آلية تصميم وتطبيق السيناريوهات المفترضة لتنفيذ اختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة على مصارف العينة المدروسة بهدف اختبار فرضيات البحث، وعرض لنتائج هذه الاختبارات وتقديم التوصيات والمقترحات بناء على نتائج هذه الدراسة.

٧- مجتمع وعينة الدراسة:

المجتمع الإحصائي للدراسة هو القطاع المصرفي الخاص في سورية، أما عينة الدراسة فشملت ستة مصارف من المصارف الخاصة العاملة في سورية ثلاثة منها تقليدية وثلاثة منها إسلامية، تم اختيار المصارف التقليدية بناء على مؤشر الحصة السوقية للمصارف في القطاع المصرفي الخاص التقليدي، وهذه المصارف هي بيمو السعودي الفرنسي، بيبيلوس - سورية، الشرق - سورية، أما المصارف الإسلامية فهي تمثل كامل مجتمع المصارف الإسلامية، وتشمل بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي،



بنك البركة - سورية، تمت الدراسة على مصارف العينة المدروسة بالاعتماد على البيانات المالية لعام 2012⁽¹⁾ لهذه المصارف.

٨ - مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من المصادر التالية:

- ١- المجموعة الإحصائية التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء في سورية.
- ٢- التقارير السنوية للمصارف المتضمنة في العينة المدروسة المتوفرة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.
- ٣- الموقع الإلكتروني لكل بنك من البنوك الخاصة العاملة في سورية.

٩ - محددات الدراسة:

- قلة الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع اختبارات التحمل في إدارة المخاطر وبشكل خاص في الدول العربية.
- عدم توفر قاعدة بيانات لكل مصرف من المصارف الخاصة تغني البحث وتجعله أكثر شمولية لمختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- عدم وجود تعليمات رقابية صارمة تحدد معايير ومسؤوليات تطبيق اختبارات التحمل في المصارف.
- عدم وجود بيانات تفصيلية يومية لبنود القوائم المالية لمصارف العينة المدروسة، وبشكل خاص بيانات تفصيلية عن عمليات السحب والإيداع اليومية.
- عدم توفر بيانات للودائع بالعملة السورية وبالقطع الأجنبي لدى بعض مصارف العينة مما يجعل من الصعب التمييز الدقيق لمخاطر السيولة بالعملة السورية أو بالقطع الأجنبي التي تواجه هذه المصارف.

(١) اقتصرت فترة الدراسة على البيانات المالية لعام ٢٠١٢ نظراً لأن الأزمة في سورية شكلت صدمة للمصارف وتركزت في عام ٢٠١٢ مما يجعلها فترة اختبار مثالية لاسيما وأن اختبارات التحمل تفترض حالة أزمة تتعرض لها البنوك، بينما تجاوزت المصارف حالة الصدمة في عام ٢٠١٣ و اتبعت أساليب تخفيف الصدمة عبر الاستفادة مما أصدره البنك المركزي من تعليمات ومنها تخفيض الاحتياطي القانوني من ١٠% إلى ٥% مما خفف من حدة الأزمة على البنوك وجعل بيانات عام ٢٠١٣ أقل ملائمة لتكون فترة دراسة.

١٠ - الدراسات السابقة:

يمكن إيجاز الدراسات التي تم الاعتماد عليها والتي تناولت مخاطر السيولة و اختبارات التحمل المصرفية بما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

من هذه الدراسات من تعرض لموضوع السيولة النقدية وكيفية إدارتها في المصارف وهي :

١ - دراسة أحمد، نضال رؤوف، بعنوان (دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي)، ٢٠١٣. (١)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة عن طريق تحليل كشف التدفق النقدي للمصارف، ومدى تأثير هذا الكشف في كفاية رأس مال هذه المصارف، وبيان العلاقة بين كفاية رأس المال المصرفي ومخاطر السيولة، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية على مصرف الرافدين وباستخدام البيانات المالية من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، وتوصلت هذه الدراسة ومن خلال نتائج التحليل لكل من مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وكفاية رأس المال عن طريق النسب المالية، إلى عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة وسبب ذلك طبيعة الأنشطة والفعاليات التي يمارسها مصرف الرافدين، حيث تبين أن مصرف الرافدين يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. أوصت هذه الدراسة بضرورة وضع صياغة واضحة واستراتيجية للمحافظة على رأس المال عند مستوى مناسب لمواجهة مخاطر السيولة وتفعيل دور نظام الرقابة الداخلية بهدف إدارة مخاطر السيولة بالشكل الصحيح، وإنشاء نظام تقييم ذاتي لإدارة مخاطر السيولة، إعداد كشف للتدفق النقدي الخاص بالمصرف شهريا وبشكل منتظم مما يساعد في الرقابة الجيدة لحجم السيولة المطلوب لديه.

٢ - دراسة الأعرج، عدنان، بعنوان (إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن)، ٢٠١٠. (٢)

أبرمت هذه الدراسة على البنوك الأردنية بهدف التعرف على الأساليب المستخدمة في إدارة مخاطر السيولة في البنوك الأردنية و توجيه تلك البنوك إلى الإجراءات المصرفية السليمة التي يمكن تطبيقها في إدارة مخاطر السيولة في ضوء مقررات لجنة بازل. اعتمدت هذه الدراسة أسلوب الاستبيان المتضمن

(١) أحمد، نضال رؤوف، ٢٠١٣. دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، بغداد، العراق.

(٢) الأعرج، عدنان، ٢٠١٠. إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون، بغداد، العراق.

أسئلة تمت صياغتها عن مشكلة الدراسة المتضمنة آلية تطبيق البنوك العاملة في الأردن لمقررات لجنة بازل بخصوص إدارة مخاطر السيولة.

توصلت هذه الدراسة إلى أنه يتوجب على المصارف الأردنية تطوير الاستراتيجيات المتبعة من قبلها فيما يخص إدارة السيولة، وأنه ينبغي عليها اعتماد إطار واضح لإدارة مخاطرها وخصوصاً ما يتعلق بمخاطر السيولة، و ضرورة تطوير الأدوات المستخدمة في إدارة السيولة المصرفية وقياس مخاطر السيولة، وتطبيق اختبارات التحمل المصرفية في ظل الظروف الضاغطة المتعلقة بالنظام المالي.

٣- - دراسة قاسم، علي محسن، بعنوان (تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية)، ٢٠٠٧. (١)

أجريت هذه الدراسة على المصارف التقليدية والإسلامية لدراسة العلاقة بين معيار التدفق النقدي الذي يعتبر من المؤشرات الهامة في تقدير حجم السيولة في المصارف وقدرة هذه المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين وبين المعلومات المعتمدة على أساس مقاييس الاستحقاق، عمل الباحث أيضاً على تحليل وتفسير العلاقة بين السيولة النقدية في المصارف والمعلومات المحاسبية، وذلك بإجراء اختبار لهذه العلاقة من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار حيث اعتمد السيولة النقدية كمتغير مستقل والمعلومات المحاسبية كمتغيرات تابعة وتقسّم إلى قسمين معلومات التدفقات النقدية ومعلومات الاستحقاق، بينت نتائج هذه الدراسة أن لمعلومات التدفقات النقدية أهمية أكبر في تقدير حجم السيولة من معلومات الاستحقاق، وأن التغيرات في السيولة النقدية لدى المصارف تفسرها المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية أكثر مما تفسرها التغيرات في معلومات الاستحقاق.

٤- دراسة عبد العزيز، سيد أحمد محمد، بعنوان (تقويم كفاءة المصارف التجارية في السودان في إدارة السيولة النقدية). (٢)

طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف في السودان خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢. توصل الباحث إلى عدم وجود آلية دائمة وواضحة لقياس وتقييم السيولة النقدية للمصارف موضوع الدراسة مما أدى لعجز هذه المصارف عن إدارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة، وذلك عن

(١) قاسم، علي محسن، ٢٠٠٧. تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية، المجلة العلمية، العدد الثاني والأربعون، جامعة أسيوط، مصر.

(٢) الموقع الإلكتروني لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا www.sustch.edu

طريق التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز مالي لسداده أو فائض نقدي لاستثماره، كما تبين أن السيولة الفائضة لدى المصارف السودانية سببها الموارد الخارجية وأنه لم تستغل هذه السيولة بالصورة الصحيحة.

ومن الدراسات من تعرض لموضوع السيولة في المصارف الإسلامية وهي :

٥- دراسة السعدي، سوسن محمد، بعنوان (المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية)، ٢٠١٠. (١)

أجريت هذه الدراسة على عينة من البنوك الإسلامية الأردنية للتعرف على مخاطر السيولة لدى هذه البنوك، وتحديد العوامل والأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلة السيولة لديها، توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق القواعد والمعايير الرقابية من قبل البنك المركزي على البنوك التقليدية والإسلامية بشكل متساوي وبدون تفرقة أدى إلى ارتفاع في نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن واضطرارها إلى إيداع احتياطي نقدي بدون أي عائد، خاصة أن المصارف الإسلامية في وضع آمن بالنسبة للسيولة بسبب ارتفاع رأس المال العامل لدى هذه المصارف، وأن طبيعة عمل البنوك الإسلامية التي تحكمها الشريعة الإسلامية تؤدي إلى عدم استفادة هذه البنوك من البنك المركزي عند الحاجة للسيولة، مما يؤدي لاحتفاظها بأصول سائلة نقدية بنسبة كبيرة لمواجهة سحب الودائع، مما يؤدي إلى تعطيل جزء من مصادر أموالها عن الاستثمار، وبالتالي نقص في العوائد والأرباح المحققة لديها، وأوصت هذه الدراسة بأن يتوفر لدى المصارف قاعدة بيانات شاملة تضم كافة الأقسام المصرفية الخاصة بتوظيف السيولة، مما يتيح توفر معلومات عن استثمارات المصرف المختلفة من حيث طبيعتها وأجلها وأنواعها، وكذلك عن الأسواق المالية والمصارف المنافسة، وهذا يساعد في تحقيق أهداف إدارة مخاطر السيولة، وأما بالنسبة لإدارة المخاطر فيجب أن تكون قراراتها ذات الصلة بمخاطر السيولة مرنة وأن تراجع بشكل منتظم وأن تتبع لهذه الإدارة وحدات رقابة داخلية تتمتع بآليات خاصة بها للتحكم بسيولة المصرف والعمل على التعرف على نقاط التعارض بين السيولة والربحية للعمل على تفاديها.

(١) السعدي، سوسن محمد، ٢٠١٠. المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

أما بخصوص اختبارات التحمل وتطبيقها في المصارف فقد تناولتها الدراسات التالية :

٦- دراسة حبقه، علي، بعنوان (التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية)، ٢٠١٣. (١)

أجريت هذه الدراسة على أحد المصارف الحكومية الرئيسية ممثلاً بالمصرف التجاري السوري، حيث تم اخضاع المصرف لاختبار التحمل لمخاطر السيولة، وذلك من خلال أزمة مفترضة بالودائع لديه وبالتطبيق على بيانات عامين متتاليين ٢٠١١، ٢٠١٠. توصل الباحث إلى أن المصرف التجاري السوري قادر على مواجهة السحوبات المفاجئة من الودائع الجارية، ولكنه غير قادر على سداد التزاماته المالية بكفاءة عند حدوث انخفاض مفاجئ بإجمالي الودائع لديه، كما أن المصرف التجاري السوري يعاني من كثرة التقلبات في أرقام الودائع من عام لآخر. وخلص الباحث إلى أنه لا يمكن الاعتماد على النسب المالية التقليدية في الحكم على وضع السيولة لدى المصرف التجاري السوري أو في التنبؤ بوضع السيولة في المستقبل.

٧- دراسة اللحام، ليلاس، بعنوان (دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية

(٢٠١٤، ٢)

تمت هذه الدراسة على المصرف العقاري السوري، وهو من المصارف الحكومية، وذلك لتوضيح الدور الذي يمارسه المصرف المركزي في الرقابة على المصارف العاملة في سورية، وتقييم فعالية وواقع تطبيق هذه المصارف لتعليمات المصرف المركزي في التأثير على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق اختبارات التحمل المصرفية على بيانات عام ٢٠١١، و ٢٠١٠.

وتوصلت الباحثة إلى عدم وجود علاقة واضحة على المدى القصير ما بين إدارة الالتزام والمخاطر المصرفية، إلا أن دور إدارة الالتزام ظهر في إلزام المصارف على تطبيق تعليمات المصرف المركزي، وأن هنالك نظام محكم لأعمال إدارة الالتزام في المصرف العقاري السوري تمكنه من الحماية من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للحفاظ على سلامته من مخاطر السمعة والنزاهة.

(١) حبقه، علي، ٢٠١٣. التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

(٢) اللحام، ليلاس، ٢٠١٤. دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

من هذه الدراسات من تناول المحددات الرئيسية للسيولة والأساليب الممكن اتباعها من أجل توفير السيولة لدى المصارف وهي :

١- دراسة (Pavala) بعنوان (Determinants of Commercial Bank's liquidity in Slovakia)، عام 2011. (١)

هدفت هذه الدراسة لتحديد المحددات الرئيسية لسيولة البنوك السلوفاكية وذلك من خلال عينة تضمنت ١٠ بنوك تم اختيارها بناء على الحصة السوقية الأكبر، وتم الاختبار بالاعتماد على بيانات هذه البنوك خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠١-٢٠١٠)، حيث تم تشكيل معادلات الانحدار لتحديد محددات السيولة، وكانت المتغيرات التابعة في هذه المعادلات هي نسب السيولة التالية: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة الأجل، القروض إلى إجمالي الأصول، القروض إلى الودائع والتمويل قصير الأجل.

توصلت الدراسة إلى أن سيولة البنوك السلوفاكية تنخفض عند حدوث أزمة مالية، وأن البنوك ذات الربحية الأعلى، وكفاية رأس المال الأكبر، والأكبر حجماً هي أقل سيولة، بينما لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة علاقة عكسية مع سيولة هذه البنوك، أما بقية المتغيرات المستقلة المحددة في الدراسة فليس لها أي تأثير ذو دلالة إحصائية على سيولة البنوك التجارية السلوفاكية.

٢- دراسة (Philip Davis) بعنوان (Liquidity Management in Banking Crises)، عام 2003. (٢)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأساليب الممكن اتباعها من قبل المصارف من أجل توفير السيولة وتجنب وقوعها في الإفلاس الناتج عن نقص في السيولة، ولجوء المصارف إلى الاقتراض المباشر لتأمين السيولة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اتباع المصارف لسياسة سيولة مناسبة لجانب الأصول والخصوم مترافقا مع رأس مال كافي يمثل خط الدفاع الأول بالنسبة لمخاطر السيولة، وأن هذه المخاطر موجودة وبصورة ملازمة لعمل المصارف ولكن تتغير درجتها في كل مصرف بحسب تواريخ استحقاق أصوله

(١) Pavala, V., 2011. Determinants of Commercial Bank's Liquidity in Slovakia, Czech Science Foundation (project GACR P403 /11 /P243), PP. 740 -747.

(٢) Davis, Ph., 2003. Liquidity Management in Banking Crises, Brunel University West London.

وخصومه، ويجب عدم الاعتماد بشكل دائم على البنك المركزي عند مواجهة مخاطر السيولة، وإنما اعتبار دوره كمقرض أخير والوسيلة الأخيرة الممكن استخدامها عند حدوث أزمة سيولة لدى المصارف.

ومن الدراسات من أجرى مقارنة لمخاطر السيولة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية :

٣- دراسة (Muhammad Aktar, KhizerAli, ShamSadaqat) بعنوان

(liquidity Risk Management: Acomparative study between conventional and Islamic Banks of Pakistan) ، عام ٢٠١١. (١)

هدفت الدراسة إلى فهم مخاطر السيولة الخاصة بالمصارف الإسلامية وإجراء المقارنة بين مخاطر السيولة لدى المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في باكستان، حيث كانت عينة الدراسة مكونة من مصرف من المصارف التقليدية وآخر من المصارف الإسلامية، وتوصل الباحثون في هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة وحجم البنك وصافي رأس المال، بينما تبين وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكفاية رأس مال في البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في باكستان ولكن بشكل نسبي بين هذه البنوك، وذلك بسبب امتلاك البنوك الإسلامية لحجم أكبر من الأصول وتمتع البنوك الإسلامية بخصوصية في إدارة مخاطر السيولة الخاصة بها بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعليه توصل البحث إلى أن المصارف الإسلامية ذات أداء متفوق في إدارة عناصر الأصول والخصوم، مما يؤكد تمتعها بالربحية والسيولة لاسيما أن مخاطر السيولة لديها منخفضة مقارنةً بمثيلاتها من المصارف التقليدية مما يؤكد الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة لدى المصارف الإسلامية.

أما الدراسات الأخرى فقد عرضت تطبيق اختبارات التحمل المصرفية على النظام المصرفي ككل

وهي:

(١) Aktar, M, and Sadaqat, A, 2011. Liquidity Risk Management: Acomparative study between conventional and Islamic Banks of Pakistan, Journal of Research in Business, Vol. 1, Iss: 1, PP. 35-44.

٤- دراسة (Antonio, Adolfo and Carlos) بعنوان (Stress tests and their contribution to financial stability)، عام 2008.^(١)

قام الباحث هنا بتطبيق اختبارات التحمل على النظام المالي الإسباني وذلك على المستوى الكلي آخذاً بعين الاعتبار مخاطر السوق والائتمان والسيولة. وفيما يخص مخاطر اختبارات التحمل لمخاطر السيولة، ركزت هذه الاختبارات بشكل أساسي على تقييم الموجودات السائلة لدى المصرف أو التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة لفترات مختلفة. واعتمد في الاختبار المطبق على تقييم التدفقات النقدية الحقيقية على مدى فترة معينة تحت ظروف الضغط التي تؤثر على الموجودات والمطلوبات ككل، وافترض وفق هذا حدوث أزمة ثقة بالمصرف مدتها أسبوع واحد، وأن سبب أزمة الثقة هذه ليست مشكلة بالملاءة المالية لدى لمصرف، وإنما بسبب الشائعات. وبعد ذلك تم تحليل العوامل التي تؤثر على التدفقات النقدية وبشكل خاص سلوك الطلب على الودائع باعتباره البند الأكثر حساسية للسيولة. وتم اعتماد السيناريوهات التاريخية عند تصميم السيناريو الذي يتناسب مع هذه الصدمة.

توصل الباحثون إلى النظام المصرفي الإسباني قادر على إدارة الأموال السائلة لديه بكفاءة وتمتعه بسيولة عالية استطاع من خلالها امتصاص الصدمة المفترضة في الودائع، وقدرته على مواجهة الظروف الاستثنائية المؤثرة في المخاطر الأخرى التي يتعرض لها (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان) مما ينعكس إيجاباً على استقرار النظام المالي وأن هذه الاختبارات تفيد في التحوط من التغيرات المفاجئة التي قد تؤثر على السيولة لدى البنك.

٥- دراسة (Filosa, Renato) بعنوان (Stress testing of the stability of the Italia banking system: a VAR approach)، عام 2007.^(٢)

تشبه هذه الدراسة دراسة (Antonio, Adolfo and Carlos) للعام ٢٠٠٨ من حيث تطبيقها لاختبارات التحمل على المستوى الكلي للاقتصاد. حيث طبقت اختبارات التحمل على النظام المصرفي الإيطالي لبيان مدى حساسية البنوك الإيطالية للصدمات. وتم التركيز في هذه الدراسة على عوامل الاقتصاد الكلي في قياس وتفسير سلامة البنوك، حيث تم قياس سلامة البنوك من خلال مؤشرات هي نسبة القروض غير المنتجة وهوامش الفائدة على القروض غير المسددة.

(١) Marcelo, A, Rodriguez, A, and Trucharte, 2008. Stress Tests and their Contribution to Financial Stability, Journal of Banking Regulation, Vol. 9, PP. 65-81.

(٢) Renato, F., 2007. Stress Testing of the Stability of the Italian Banking System: AVAR Approach, Ministero de ll'Istruzione de ll'Universita Ricercal. (M.I.U.R).

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل الحساسية والسيناريوهات المفترضة في إجراء الاختبارات في سبيل قياس درجة مرونة الدورات الاقتصادية في النظام المصرفي الإيطالي عند تعرضه لصدمة نقدية مفترضة. كما تم تقدير ثلاث نماذج بالاعتماد على القيمة المعرضة للخطر لتحديد الحالات غير المحتملة الحدوث خارج نطاق القيمة لمعرضة للخطر، وهذه النماذج هي نموذج يمثل مقياس سلامة البنوك من خلال نسبة التخلف عن السداد إلى القروض الجديدة، ونموذج يمثل نسبة رصيد القروض غير العاملة إلى القروض، ونموذج يمثل مؤشر سلامة البنوك من خلال نسبة هامش القروض إلى الفائدة.

ولقد كانت الغاية من استخدام القيمة المعرضة للخطر معرفة حدود للمخاطر المتوقعة الحدوث، وبالتالي يتم تصميم السيناريوهات وتحليل الحساسية للأحداث الواقعة خارج حدود القيمة المعرضة للخطر أي خارج النطاق المحدد بنموذج القيمة المعرضة للخطر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الصدمات النقدية السلبية المحتملة المتمثلة بتغيرات مفاجئة بسعر الفائدة وسعر الصرف تضعف سلامة وربحية النظام المصرفي الإيطالي، وأن التغيرات الشديدة بسعر الفائدة تؤدي إلى زيادة العبء بشدة على المقترضين، وهذا يلعب دور أساسي في زيادة وتيرة الأزمات المالية في جميع أنحاء العالم وعلى مدى السنوات الماضية.

ومن الدراسات من طبق الاختبارات على الشركات:

٦- دراسة (Bruneau) بعنوان (Stress testing and corporate finance) عام 2008.^(١)

تمت هذه الدراسة على أكبر الشركات الأوروبية للفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ ولغاية عام ٢٠٠٥، من خلال صدمة مفترضة في عوامل الاقتصاد الكلي ثم ودراسة تأثير هذه الصدمة في الطلب على القروض وعرض القروض لدى هذه الشركات. تم الاعتماد في الاختبار على أسلوب السيناريو وبناءً عليه تم تصميم سيناريو مفترض مبني على حدوث ركود بالاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة العرض من القروض وتغيير نقطة التعادل بين العرض والطلب على القروض في ضوء معدلات الفائدة المطبقة. ومن ثم تم قياس تأثير صدمات الاقتصاد الكلي مثل الركود على نقطة التعادل. توصلت هذه الدراسة إلى أن نقطة تعادل العرض والطلب

(١) Bruneau, B., 2008. Stress Testing and Corporate Finance, Journal of Financial Stability, Vol. 4, ISS: 3, PP. 258-274.

على القروض تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على نسبة الديون غير المنتجة لدى الشركات وذلك لأن المصارف ترفع سعر الفائدة في حال الركود.

وكذلك من قام بتطبيقها على المصارف الحكومية والخاصة معا :

٧- دراسة (Cihak) بعنوان (Introduction to Applied Stress Testing) عام 2007.^(١)

قام الباحث في هذه الدراسة بتطبيق اختبارات التحمل المصرفية على عينة من المصارف الحكومية والخاصة (١٢ مصرفاً) تم اختيارها بناءً على عدة عوامل مثل الحصة السوقية لها. وبينت الدراسة أهمية اختبارات التحمل المصرفية في إدارة المخاطر لدى المصارف، وشملت هذه الاختبارات كل من مخاطر سعر الصرف ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، وتم إجراء الاختبارات وفق السيناريوهات المفترضة من قبل الباحث، و بعض المصارف نجحت بالاختبارات المطبقة أي استطاعت تحمل الصدمة المفترضة من قبل الباحث لاختبار تحمل مخاطر السيولة، بينما البعض الآخر فشل بالاختبار ولم يستطع تحمل هذه الصدمة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الكبيرة من حيث الحصة السوقية أكثر قدرة على الصمود والاستمرار في حال حدوث الصدمات من المصارف ذات الحصة السوقية الصغيرة، وأن الصدمة المطبقة تنتقل بتسارع أكبر إلى المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية وذلك بسبب الدعم الحكومي الذي تحظى به المصارف الحكومية ووجود الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه مما يدعم الثقة لدى الجمهور بهذه المصارف.

(١) Cihak, M., 2007. Introduction to Applied Stress Testing, IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets Department, P/07/59, March.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

في حين أن غالبية الدراسات السابقة قد تناولت اختبارات التحمل المصرفية على المستوى الكلي للاقتصاد كدراسة (Antonio, Adolfo and Carlos)، الذي طبقها على النظام المالي الاسباني ، في حين أن دراسة (Filosa, Renato) قد تمت على النظام المالي الايطالي لمعرفة مدى حساسية البنوك الايطالية للصدمات .

بينما دراسات أخرى قد طبقت هذه الاختبارات على المصارف الحكومية والخاصة معا كدراسة (Cihak)، إلا أن دراسة (Bruneau) تختلف عن ذلك في تطبيقها لهذه الاختبارات على الشركات وهي أكبر الشركات الأوروبية .

بينما ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تتناول تطبيق اختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة على القطاع المصرفي السوري الخاص بهدف التعرف على مدى قدرة هذا القطاع على تحمل مخاطر السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة.، وذلك من خلال بناء سيناريوهات مختلفة عن السيناريوهات المعتمدة في الدراسات السابقة ، كما أن هذه الدراسة تتميز بتناولها للمصارف الخاصة بنوعها الإسلامية والتقليدية والمقارنة بينها من حيث درجة تحملها لمخاطر السيولة عند تعرضها لأزمات مالية مفترضة من خلال تطبيق السيناريوهات المفترضة على هذه المصارف أيا كانت إسلامية أو تقليدية .

التعريفات الإجرائية :

- **اختبارات التحمل المصرفية :** عبارة عن مجموعة من التقنيات و الأدوات والإجراءات الموضوعية المستخدمة من قبل المؤسسات الفردية أو السلطات الإشرافية لقياس الوضع المالي المحتمل للنظام قيد البحث والدراسة .

- **تحليل الحساسية :** من أساليب اختبارات التحمل المصرفية يستخدم لتحليل أثر التغيرات في عامل خطر واحد .

- **تحليل السيناريو :** أسلوب من أساليب اختبارات التحمل المصرفية يستخدم لدراسة تأثير متغيرات عديدة تحدث في وقت واحد في العديد من عوامل الخطر مجتمعة .

الفصل الثاني
المخاطر المصرفية

مقدمة:

تعرف المخاطر بشكل عام على أنها حالة من عدم اليقين أو الشك في تحقيق الاهداف المرسومة من قبل الإدارات. و قد تبدلت وتباينت نوعية المخاطر وكان من الطبيعي ان تزداد وتتعدد مع تعاظم حجم النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري وظهور الشركات العملاقة ونموها..وفي مجال العمل المصرفي بشكل خاص هنالك عدد كبير من المخاطر منها ما هو مشترك مع باقي النشاطات الاقتصادية ومنها ما هو خاص بالمؤسسات المالية و مرتبط بطبيعة نشاط وهيكل تمويلها.

تحتل المخاطر المصرفية موقعا هاما في جميع الدراسات الاقتصادية الحديثة، كونها السمة الأساسية التي تحكم عمل البنوك ونتيجة للانهيارات المالية التي عرضت لكثير من المصارف أبان الأزمة المالية الأخيرة والتي أظهرت عجز تلك المصارف عن إدارة مخاطرها بالشكل المناسب. وتمثل المخاطر جزءا لا يتجزأ من العمل المصرفي وهي مصدر للربح إن تمت إدارتها بشكل جيد وقد تكون سببا للخسارة في حال تم الإخفاق في إدارتها لذا ازدادت أهمية وجود إدارة في المصارف تتولى مهمة إدارة المخاطر لاسيما في ضوء للتغيرات السريعة التي طرأت في البيئة التنافسية والمنتجات والخدمات المصرفية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يتم من خلالها التعرف على المخاطر التي تواجه المصارف بشكل عام وأنواعها و طرق معالجتها وقياسها للحد قدر الإمكان من آثارها في المصارف والاقتصاد.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها**المطلب الأول: تعريف المخاطر المصرفية:**

عرفت لجنة التنظيم المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable, FSR) المخاطر المصرفية على أنها احتمال حدوث الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه و غاياته حيث تؤدي هذه القيود إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى. وبالتالي فالمخاطر المصرفية هي تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة تؤدي إلى إمكانية انحراف التدفقات الفعلية عن المتوقعة.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية:**الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية:**

بينما يرى البعض أن إدارة المخاطر المصرفية هي القرارات التي تتخذ في المصرف والتي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية للمصرف،^(١) يعرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي إدارة المخاطر على أنها عملية تحديد وتقييم وإدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة وذلك لتزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها.

وعرفت إدارة المخاطر على أنها جزء من ثقافة المؤسسة وهيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مقابلة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عن كل منها، وذلك من خلال عملية إدارة المخاطر بما تضمنه من تطبيق منهجي وعملي لسياسات وإجراءات وعمليات الإدارة من خلال تحديد وتحليل ومراقبة ومعالجة المخاطر وإيصال النتائج عنها.

وتعرف لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية. (FSR, Financial Services Roundtable،) إدارة المخاطر بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها و الرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم المخاطر واتخاذ

(١) د. حشاد، نبيل، ٢٠٠٥. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بيروت، لبنان، ص ٢٢.

القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف وبحيث يتناسب العائد المتوقع مع درجة الخطر بحيث يجري تخصيص رأس المال والموارد بما يتناسب مع مستوى المخاطر بما يجعل القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم وبحيث تكون الحوافز المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر. كما تعرف على أنها تحديد وتحليل وسيطرة اقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو التي تهدد قدرة المشروع الإيرادية.^(١)

وبالتالي فإن الباحث يعرف إدارة المخاطر كما يلي :

هي تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر و تحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية:

تتمثل المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية فيما يلي: ^(٢)

١ - تقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية رسم السياسات العامة للمصرف: وذلك بطريقة تحقق

منها الأهداف الموضوعية بأفضل السبل ورسم السياسات العامة الخاصة بتوظيف الأموال و الموارد المالية المتاحة، و تحديد طرق استثمارها وترتيب وتوزيع المخاطر التي تم إقرارها من مجلس الإدارة حصراً وتشمل هذه السياسات الخاصة بالمخاطر أمور رئيسية هامة تتعلق بما يلي:

أ- تعريف المخاطر وتحديد قياسها ورقابتها.

ب- تحديد المستويات المقبولة للمخاطر، التي تتماشى مع توقعات المساهمين و المالكين و استراتيجية المصرف.

ت- درجة تحمل المخاطر المتوقعة مع مستوى المخاطر المقبولة.

ث- تحديد الاهداف المتصلة بالمخاطر لكل نشاط.

ج- إقرار استراتيجية لكافة المخاطر سواء بإدارتها أو تجنبها.

(١) الراوي، خالد وهيب، ٢٠٠٩. إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص ١٠.

(٢) حشاد، نبيل، ٢٠٠٥. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص ٢٧.

ح- تحديد الصلاحيات و المسؤوليات للأشخاص المعنيين بإدارة المخاطر و الظروف المحيطة بهم.

خ- مناقشة كل التقارير التي توفرها إدارة المخاطر في المصرف حول كافة المخاطر.

د- مراقبة مدى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية.

و يتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري و مستمر وفي ضوء المتغيرات التي تحيط بالمصرف والتي يجب أخذها بعين الاعتبار.

٢- شمولية عملية إدارة المخاطر: يتوجب على المصرف أن يتعرف دائما على المخاطر

التي يتعرض لها ويصنفها ويحدد محور إطار عام لها يتضمن المراحل التالية:

أ- تعريف المخاطر وتحديدها و الوقوف على طبيعتها: من فوائد هذه المرحلة الكشف عما اذا كانت تلك المخاطر من حجم يتطلب التغطية ضده أم أن المخاطر من حجم تفوق تكلفة التغطية العائد المتوقع منها وإذا ما كانت التغطية واجبة.

ب- تقدير المخاطر: ويقصد بذلك احتمالات حدوث خطر ما تشمل العملية على ما يلي:

- تحديد مصادر المخاطر كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي.
- توثيق وتقييم المخاطر و الضوابط الرقابية لها.
- تأسيس نظام لتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة و الخدمات الجديدة أو الإجراءات التي من شأنها أحداث تغيير في الأنشطة و المنتجات القائمة.
- وضع ضوابط من شأنها تخفيف أثر هذه المخاطر.
- عملية الفحص المنتظم

فوائد هذه المرحلة معرفة و تحديد أكثر المواقع تعرضا للمخاطر في المصرف واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من أثرها و تساعد الاقسام الأخرى في المصرف في تقدير مستوى نوعية المخاطر و قياس مدى فاعلية الأنشطة المتعلقة بإدارة تلك المخاطر.

ت- تقييم المخاطر لجهة تقدير أثر المخاطر ومقارنتها مع المنافع المتأتية منها، وفائدتها إرشاد الإدارة إلى ما ينبغي عمله ومحاولة قياس احتمال حدوث المخاطر و ترتيبها وفقا للأولوية مع تطبيق الإجراءات الرقابية الفعالة لتجنب النتائج والآثار الخطيرة لها مع تقليل الخطر المتوقع باتباع اجراءات معينة

ث- الحد من المخاطر: ويقصد بها الإجراءات و الأدوات المناسبة التي يحددها المصرف لضمان الموائمة بين التعرض للمخاطر و الرغبة في تحملها أو التقليل من التعرض للمخاطر في حدود مقبولة و فائدة هذه المرحلة مساعدة الإدارة في اتخاذ القرار المناسب بشأن المخاطر (قبولها، التأمين ضدها، تخفيضها... الخ).

٣- تكامل عملية إدارة المخاطر: عملية إدارة المخاطر تتسم بالتكامل فيما بين مراحلها و تترابط فيما بينها، فمن جهة ترسم سياساتها و استراتيجيتها في إدارة تلك المخاطر ومن جهة أخرى لإدارة المخاطر علاقات قوية وهامة مع باقي الإدارات و الأقسام مثل إدارة الأموال و الترويج والتدريب و البحوث، و أي قرار يتخذ من قبل هذه الإدارة يؤثر سلبا أو إيجابا على تلك الإدارات والأقسام وقد تكون سببا رئيسيا في تعثر الكثير من المصارف وإفلاسها و انهيارها، فالهدف من هذا التكامل هو:

- ضمان تحديد وفهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في المصرف.
- عدم إمكانية تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى في المصرف.
- فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد
- إعطاء نظام المخاطر صلاحية التعامل مع كافة الأنشطة و الإدارات في المصرف.
- مشاركة الإدارات والأقسام الأخرى في المصرف في مسؤولية تحمل المخاطر.

٤- مسؤولية دوائر العمليات في المصرف: المقصود بدوائر العمليات الأنشطة المختلفة المشكّلة

لعمل المصرف، بحيث تقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارة هذا النشاط بحيث يتم محاسبته عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط.

إن مسؤولية إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر وانما هي مسؤولية تكاملية لكافة المستويات الإدارية، ولكل مستوى من مستويات اتخاذ القرارات فهم وأدراك المخاطر المترتبة على القرارات المتخذة من قبله الأمر الذي يسهل عملية التوافق ما بين درجة المخاطر و العائد المطلوب فالعوائد المرتفعة تتطلب تحمل مزيد من المخاطر، فإحداث التوازن بين العائد و المخاطرة يتطلب من إدارة المخاطر الارتباط بمعايير قياس الاداء على مستوى المصرف ككل و على مستوى وحدة العمل و على المستوى الفردي

٥- قياس المخاطر وتقييمها: بما أن المخاطر لا يمكن تجنبها ولكن يمكن الإبقاء عليها ضمن

حدود مقبولة فإن هذا يتطلب نظام قياس و مراقبة للمخاطر ومن ثم يأتي دور الخبرة و المعرفة في تحديد

وترتيب المخاطر المختلفة في كل مصرف لاتخاذ القرار المناسب بشأنها و تأتي مرحلة التوازن بين الحكم الشخصي و المقاييس الموضوعية في قرارات المخاطر. إن الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسارة المتوقعة من كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف أما الهدف من التقييم هو تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف و تأثيرها عليه مع وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحملة من خسائر من هذه المخاطر.

إن عملية القياس و التقييم ضرورية لأن إدارة المخاطر تعمل في بيئة متغيرة و المخاطر تتبدل وتتغير مع مرور الزمن.

٦- استقلالية المراجعة: ينبغي أن تتمتع الجهة التي تتولى إدارة المخاطر بالاستقلالية وأن يكون لديها الصلاحيات و تمتلك الخبرات اللازمة لكي تتمكن من عملية تقييم المخاطر والوصول إلى توصيات من شأنها معالجة المشاكل التي يعاني منها المصرف جراء المخاطر المختلفة المحيطة به، وفي حين تعمل المؤسسات على بناء وتنظيم مراجعة المخاطر بأساليب و طرق مختلفة إلى أنه في كافة الأحوال يجب مراعاة الاستقلالية في عمل الجهة التي تقوم بالرقابة و التقييم للمخاطر بالإضافة إلى تمتعها بالخبرة و القدرة على رفع التقارير للمشاهدات و التوصيات المتعلقة بأعمالها إلى الجهات المعنية.

٧- التخطيط للطوارئ: تتضح أهمية التخطيط للطوارئ من كونه يتيح الفرصة للتقليل من المخاطر التي تحيط بعملية إتخاذ القرار، إن الهدف من وجود خطط للطوارئ هو أن يكون لدى المصرف صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الظروف غير العادية بكفاءة و فعالية في الوقت المناسب ففي حال عدم وجود خطط للطوارئ أو أن كانت الخطط غير قابلة للتطبيق وغير عملية فإن ذلك سيؤدي إلى خسائر للمصرف.

الفرع الثالث: مهام إدارة المخاطر المصرفية:

تتلخص المهام الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف في **النقاط التالية:** (١)

١. مراقبة الأعمال المصرفية كافة ووضع الدراسات الخاصة بإجراءات إدارة مخاطرها على مستوى المصرف ككل ومتابعة تنفيذها.

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص ٣١-٣٣.

٢. إعداد الدراسات المتعلقة بالسياسات والضوابط التي يتوجب على المصرف مراعاتها عند مزاولته لأنشطته، ومتابعة الإدارات للوقوف على مدى التزامها بتلك السياسات والضوابط الموضوعية.
٣. توفير البيانات والمعلومات للجنة إدارة الأصول والخصوم بالمصرف وخاصة بما يتعلق بالهيكل التمويلي بالمصرف، ومتابعة التطورات المتعلقة بالسوق والمنافسة لتقديم المقترحات والتوصيات الملائمة لها.
٤. إعداد التقارير والجداول والمؤشرات المتعلقة بقياس المخاطر ومتابعتها وإدارتها، بالإضافة لتجميع البيانات الخاصة بها وتحليلها ورفعها للإدارة العليا.
٥. استحداث وتطوير الخدمات المصرفية، واجراء البحوث والدراسات لتقييم تكلفة الحصول على العملات الأجنبية والایداعات منها.
٦. التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات والارشادات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية، وذلك بهدف متابعتها والالتزام بها.
٧. متابعة الاجراءات التي اتخذتها إدارات المصرف المختلفة في سبيل الالتزام بالتعليمات والقوانين الصادرة عن السلطات الرقابية لإعداد تقرير عن ذلك بشكل تفصيلي ودوري لإعطاء التوصيات والمقترحات المناسبة لها.
٨. إعداد مسودة لجميع الكتب المرسله من المصرف أو إحدى إدارته إلى السلطات الرقابية بعد صياغتها بالشكل النهائي.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية:

الفرع الأول: مخاطر العمليات المصرفية التقليدية:

أولاً: مخاطر الائتمان:

إن الائتمان المصرفي هو عملية تتضمن علاقة بين طرفين أحدهما دائن والآخر مدين، وتتسأ هذه العلاقة من خلال عملية تبادلية وترتكز على الثقة، ويقوم المدين بموجب هذه العلاقة بدفع المبالغ المترتبة عليه للدائن بتاريخ أو تواريخ محددة، حيث يوجد فترة زمنية بين بداية نشوء الائتمان وبين تاريخ تسديده مما يولد مخاطر الائتمان^(١).

(١) الدوري، زكريا، والسامرائي، يسرى، ٢٠٠٨. البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مما سبق يمكن أن أعرف الائتمان المصرفي كما يلي:

هو ما يقدمه المصرف لشخص ما من ثقة عبر وضعه تحت تصرف هذا الشخص (سواء كان طبيعي أو اعتباري) مبلغ محدد من المال وهذا ما يسمى ائتمان مباشر، أو من خلال تعهده بسداد قيمة المبلغ للمستفيد لفترة محددة متفق عليها بين المصرف والشخص طالب الائتمان وهذا ما يسمى الائتمان غير المباشر، فيقوم العميل مقابل ذلك بسداد المبلغ مع ما يترتب عليه من فوائد وعمولات ومصاريف مستحقة في مواعيد سداد محددة متفق عليها بينهما.^(١)

(١) أهمية الائتمان المصرفي:

يحقق الائتمان المصرفي مزايا متعددة لكل من المقرض والمقترض وكذلك للمجتمع، حيث يحقق المصرف (المقرض) من الائتمان الممنوح عوائد مالية وهذه العوائد تشكل نسبة كبيرة من أرباحه المحققة من نشاطه المصرفي، كما أن المقرض (سواء أفراد أو شركات) يستفيد من الائتمان في تغطية العجز المالي الذي يعانيه، مما يؤدي إلى الاستمرار في أداء أعماله ونشاطاته وهذا بدوره يدفع عملية الإنتاج والنمو، بالإضافة لذلك الائتمان المصرفي يخلق فرص استثمار جديدة وزيادة في الإنتاج والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في مجالات التوظيف وهذا يعكس بصورة إيجابية على الدخل في المجتمع.^(٢)

وبالتالي للتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة من حيث دورها الهام في الحياة الاقتصادية حيث يتم الاعتماد عليها لتوفير احتياجات الأنشطة الاقتصادية من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية في عمليات الإنتاج وغيرها، وتمويل خطط التنمية الاقتصادية في الدولة أي التمويل لغرض مواكبة سياسات الدولة من خلال توفير الاموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة لدورها الحيوي في الاقتصاد، وتفيد التسهيلات الائتمانية في تمويل اعتمادات الاستيراد والتصدير عن طريق تمويلها لعمليات التجارة الدولية، واصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية، بالإضافة إلى المساهمة في مشروعات مثل المساهمة في المصارف، و الشركات التابعة وذات المصلحة المشتركة، وشركات إنتاج الدواء.... الخ. كما أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة تؤثر على الحالة الاقتصادية العامة، في كون المبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى آثار تضخمية في الاقتصاد والعكس في حال الانكماش في منح

(١) الذيب، علاء عبد الله، ٢٠٠٩. مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص ٢٥.

(٢) الدوري، زكريا، والسامرائي، يسرى، ٢٠٠٨. البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سابق.

الائتمان، وهذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً تلبية للاحتياجات التمويلية الفعلية (١).

٢) مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعرف مخاطر الائتمان كما جاء في بازل ٢ بأنها احتمال اخفاق المقترض عن الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها. (٢)

فهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة عدم تسوية الالتزام المترتب على الطرف الآخر عن جزء أو كامل الالتزام عند الاستحقاق أو أي وق لاحق له وذلك سواء بالنسبة للاستثمارات المالية، أو السندات أو القروض.

وهذه المخاطر تؤثر على إيرادات البنك الحالية والمستقبلية، لذلك فإن وجود سياسات فعالة وكفوة والالتزام فيها ومراجعتها باستمرار ووجود إدارة لمخاطر الائتمان يقلل من مثل هذه المخاطر. ولذلك فإن المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الناتجة عن عدم رغبة أو قدرة المقترض في سداد التزاماته تجاه المصرف، أو المخاطر الناتجة عن فقدان جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما، سواء بالنسبة للاستثمارات المالية أو السندات أو القروض.

والمخاطر الائتمانية هي من أنواع المخاطر التي تركز على جانبيين اثنين هما: الخسارة والمستقبل ولا يمكن لأي مصرف الاستمرار بعمله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض التي تحفها المخاطر. وكما ذكرنا سابقاً إن المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصرف هي مخاطر ناتجة عن قدرة أو رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته، وتشمل هذه الالتزامات بالنسبة للمصرف:

١- البنود داخل الميزانية: مثل القروض، الكمبيالات المخصومة، الجاري المدين.

٢- البنود خارج الميزانية: مثل الكفالات، الاعتمادات المستندية.

لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه، حيث أن المخاطر الائتمانية قد تنتج عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد

(١) السيسي، صلاح الدين حسن، ٢٠٠٤. قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص ١٤-١٥.

(٢) مقررات لجنة بازل ٢ بما يخص مخاطر الائتمان.

إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده)، أو في توقيتات السداد. والسبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو العميل (شخص عادي أو اعتباري) بسبب عدم استطاعته، أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل الائتمان وفوائده للدائن (المصرف).

(٣) مصادر المخاطر الائتمانية:

يمكن تلخيص مصادر المخاطر الائتمانية بالنقاط التالية: (١)

- ١- **خطر مجلس الإدارة:** عن طريق استغلال أحد أعضاء مجلس الإدارة عضويته في إعطاء معلومات لشركات منافسة للمصرف.
- ٢- **خطر التمويل:** أي تمويل القروض حيث يتم عادة من أموال المودعين فينشأ خطر التمويل من احتمال سحب المودعين للودائع بشكل مفاجيء.
- ٣- **مخاطر عدم تنويع القروض:** ويقصد به عدم توزيع القروض على أكثر من جهة وأكثر من مجال.
- فالتنويع المحدود للقروض من حيث القطاعات أو المتعاملين يزيد المخاطر الائتمانية لأنه يؤدي لتركز الخطر بدلا من توزيعه.
- ٤- **الأنظمة والقوانين:** فتغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته الأمر الذي يعطي المجال للمصارف إما في التوسع في إعطاء الائتمان وما يعكسه هذا من آثار على الاقتصاد والمجتمع أو بالعكس.
- ٥- **سمعة المصرف:** فإذا كانت سمعة المصرف كونه متشددا في إجراءات منح الائتمان فهذا يؤدي إلى تقليص الإقبال عليه مما ينعكس سلبا على حصته السوقية، وفي حال كونه متساهلا في إجراءات منح الائتمان يؤدي هذا إلى زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها جراء ذلك.
- ٦- **تقنية المعلومات المستخدمة:** يؤدي استخدام المصرف للتكنولوجيا إلى مخاطر ناجمة إما عن الفشل في إقناع المتعاملين معه باستخدام هذه التكنولوجيا والتزامهم موضوع أمن المعلومات وسبل تحقيق ذلك.
- ٧- **الجمهور:** المودعين والمقترضين ومدى تأثير الشائعات حول المصرف على سلوك كل منهما في تعامله مع المصرف.

(١) السنوسي، محمد الزوام، ٢٠٠٩. إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة سيها، ليبيا.

٨- **خطط المصرف طويلة المدى:** قد ينتج عن خطط المصرف واستراتيجياته على المدى الطويل مخاطر بسبب عدم واقعيته من جهة أو صعوبة تطبيقها في الواقع العملي من جهة أخرى.

٩- **مخاطر السوق:** يقصد بها تأثير تغير الظروف الاقتصادية العامة المحيط بالمصرف على قدرته على منح الائتمان، وكذلك تأثير التطورات السياسية والاجتماعية على قدرة المقرض على سداد القرض وفوائده.

١٠- **تأثير العولمة الاقتصادية:** فالانفتاح الاقتصادي والتجاري يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين المشاريع الأجنبية والمحلية، كما أن زيادة انفتاح المصارف على الخارج يعرضها لمخاطر أكبر من حيث تذبذب أسعار الصرف.

٤) أنواع المخاطر الائتمانية:

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى عدة أنواع، مخاطر إقراضية مباشرة: وهي التي تتعلق بعدم سداد القرض.

ومخاطر إقراضية محتملة، التي ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل: الكفالات والاعتمادات المستندية، والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالة، و مخاطر المصدر التي تنشأ بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين المقبولة لدى المصرف، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند مما يؤدي إلى خسارة. و مخاطر ما قبل التسويات وهذه المخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته تجاه المصرف، ومن أنواع المخاطر الائتمانية أيضا مخاطر التسويات وهي المخاطر التي ينطوي عليها دفع المصرف نيابة عن أحد الشركاء وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه. وإضافة لذلك مخاطر التحصيل التي تنشأ نتيجة قيام المصرف بالتحويل بناءً على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع.^(١)

- وهناك أنواع أخرى لمخاطر الائتمان المصرفي وهي:

مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته، ومخاطر الصناعة التي يزاولها المقرض، ومخاطر قلة خبرة موظفي البنك وكذلك قلة خبرة موظفي الشركة المقرضة، ومخاطر الظروف الاقتصادية، ومخاطر تذبذب أسعار الصرف وأسعار الفائدة.^(٢)

(١) كنعان، علي، وحمرة، محمد، ٢٠١٤. إدارة المصارف، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق، سورية.

(٢) أرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ أحمد، ١٩٩٩. إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

٥) إدارة مخاطر الائتمان:

تلجأ المصارف عادة إلى استخدام كثير من الوسائل والأساليب لتقليل مخاطر الائتمان لديها، وإن من أهم هذه الوسائل والأساليب دراسة عناصر منح الائتمان، والاستفسار عن سمعة العميل، والمقابلات الشخصية مع طالب القرض، و تدريب موظفي الائتمان، والتزام موظفي إدارة الائتمان بإجراءات منح التسهيلات الائتمانية، واتباع المصارف لإجراءات ووسائل علاج الديون المتعثرة، والاعتماد على نظام تدقيق ورقابة داخلي قوي، والاستعانة بخبراء متخصصين في شؤون الاستثمار، وقيام المصارف بوضع خطوط رئيسية للتنظيم الداخلي.

أ- دراسة عناصر منح الائتمان:

وتقوم هذه العملية على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض والفوائد والمواعيد المحددة ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي يجب أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها تشكل الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك معايير كثيرة لمنح الائتمان من أهمها: معيار الـ(5Cs) والذاكري Mnemonic (PARTS).

أولاً - معيار 5Cs: ^(١) Character – Capacity – Capital – Collateral –Economic

Conditions

١. شخصية العميل: Character

ويتعلق هذا العنصر برغبة العميل في سداد أصل القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات وفي وقت الكساد، ويعتمد ذلك على أخلاقيات العميل وأمانته، ولذلك يجب هنا دراسة سلوكيات العميل ومدى التزامه بتعهداته، وتظهر أهمية دراسة هذا العنصر أكثر في حالة الشركات الصغيرة الحجم لأن العامل الشخصي له أثره في هذه الحالة على مجريات الأمور بشكل أكبر، أما في حالة الشركات الكبيرة فإن مواصفات شخصيتها تشمل العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها.

وإن النزاهة والأمانة ليست المظاهر الوحيدة الواجب أخذها بعين الاعتبار للشخصية، حيث ليس من الضروري أن يكون العملاء الأمناء جديرين بالائتمان، ويتم عادة تقييم الشخصية بالنظر إلى الأمور التالية:

(١) كنعان، علي، وحمرة، محمد، ٢٠١٤. إدارة المصارف، مرجع سابق، ص ٣٤٩-٣٥٤.

- إذا كان المديرون يملكون مصلحة مالية في منشأة الأعمال.
- إذا كانت الإدارة من نوعية جيدة.
- إذا كانت مباني المنشأة تعطي انطباع بأنها تُدار جيداً.
- إذا كان لدى المنشأة مستشارون ماليون ذو سمعة جيدة، وإذا كان الأمر كذلك ومدى قوة العلاقة بين المنشأة ومستشاريها.

٢. المقدرة أو القدرة على الاستدانة: Capacity

وهي قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفاعلية، ويعيد تسديد ما يتوجب عليه من رأس مال وفوائد، وتعني القدرة أيضاً امتلاك مصادر بشرية ومادية للتشغيل بربحية والنجاح في العمل.^(١)

ويفترض توفر الأهلية الكاملة في من يوقع على عقد القرض فلا يكون المقترض قاصراً أو غير مؤهلاً قانوناً للتوقيع، أما في حالة الشركات فيجب التأكد من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم من قاموا فعلاً بالتوقيع وبكامل عددهم، وأيضاً يجب أن تكون إدارة الشركة مدربة ولديها خبرة كافية مالية في إدارة أموال واستثمارات الشركة.

٣. رأس المال: Capital

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، لذلك تزيد إدارة الائتمان من تحليلها لرأس مال العميل من أجل تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف، حيث يعتمد عليه في تقليل المخاطر الائتمانية كونه يمثل قوة العميل المالية فهو بمثابة الضمان الإضافي (صمام الأمان) في حال فشل العميل في تسديد التزاماته (أو في حال تصفية الأصول) فكلما كبر حجم رأس مال العميل كلما قلت احتمالات أن تصل الخسائر إلى حقوق الدائنين.^(٢)

ويقصد برأس مال العميل: مقدار ما يملكه من ثروة أو من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة.

فرأس مال العميل يمثل الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل العميل في تسديد التزاماته اتجاه المصرف.

(١) حداد، وسيم محمد يحيى، ٢٠٠٥. الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ص ٢٥.

(٢) انجرو، إيمان، ٢٠٠٧. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية، ص ٣٦.

وعندما يقوم عميل مؤسسي (شركة) بطلب قرض فإنه يُطلب منه عادة وضع مبلغ من أمواله الخاصة، حيث لا يتوقع من المصرف تحمل مخاطرة رأسمالية عندما يقوم بالإقراض إذا ما أثبت الاستثمار الذي قام فيه العميل أنه فاشل ولم يكن للعميل أية أموال خاصة في هذا الاستثمار فإن المصرف سيتحمل كامل الخسارة، لذلك يعتبر رأس المال عنصراً واقعياً من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين ومن هنا يأتي التركيز على تحليل نسب المديونية والتمويل.

وكقاعدة عامة، يجب أن لا يقوم المصرف بإقراض أموال إلى مشروع ما بشكل أكبر من التي يقوم العميل نفسه باستثمارها في ذلك المشروع حتى في حال حصول المصرف على ضمانات كافية.

٤. الضمانات: Collateral

وهي مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يقدمها إلى المصرف لضمان القرض، وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة أدبية تؤهله اعتماد إدارة الائتمان في ضمان تسديد القرض، ويمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضماناً للعميل. ولقد تنوعت الضمانات حتى قُسمت التسهيلات الائتمانية بحسب ضماناتها إلى: (١)

التسهيلات المضمونة والتسهيلات غير المضمونة ولا يجب إطلاقاً اعتبار الضمانات مصدر الاطمئنان الرئيسي، فهي تعتبر ضمان تكميلية استكمالاً لعنصر الثقة المتوفرة أصلاً في المقرض.

ولذلك يجب مراعاة عدة صفات في الضمانات: (٢)

- أ. أن يكون قابلاً للبيع أو للتصفية ولا يمثل الاحتفاظ به أي تكلفة.
- ب. أن تكون قيمته غير متقلبة بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- ت. أن يكون ذا ملكية كاملة للعميل.
- ث. أن يكون لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد على حقه باستخدام الضمان عند عجز العميل عن التسديد
- ج. أن تكون كافية إلى حد ما لتغطية قيمة الائتمان مع الفوائد والعمولات الأخرى.

(١) الشماع، خليل، ٢٠٠٦. إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية، ص ٢٤٢.

(٢) انجرو، إيمان، ٢٠٠٧. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجاً، مرجع سابق،

٥. الظروف الاقتصادية: Economic Conditions

يجب أن تنتظر إدارة الائتمان إلى الظروف الاقتصادية كميّار في منح الائتمان. فالظروف الاقتصادية تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع.

وبشكل منطقي يترتب على وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد ما أن تقوم إدارة المصرف باتخاذ سياسات ائتمانية مرنة، وذلك توقعاً منها بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة

- ونستخلص بعد الدراسة المتعمقة للمعايير الخمسة السابقة ما يلي:

أن المعيارين الأول والثاني (الشخصية والمقدرة) هما بمثابة مبادئ ثابتة لا اجتهاد في تفسيرها، ولا يتم النظر بأمر الائتمان لولاها.

أما المعايير الثلاثة المتبقية (رأس المال والضمان والظروف الاقتصادية) هي متداخلة مع بعضها ويتم اتخاذ قرار منح الائتمان بعد دراسة كل منها.

ومن الطبيعي أن لا ينتج عن التحليل الائتماني وصول جميع المعايير السابقة إلى أعلى مستوى لها، ولكن الضعف المقبول في أحدها يمكن أن يعوض بقوة معيار آخر وذلك بشرط أن تأتي الدراسة لها جميعاً متوازنة ومقبولة.

ولقد تم تطوير هذا المنهج (5Cs) بعد ذلك وأصبح (6Cs) ثم (7Cs) حيث تم إضافة معيارين آخرين هما: المنافسة (Competition) والندفق النقدي (Cash Flow).

ثانياً - معيار الذاكري (Mnemonic PARTS):

ويضم المعايير التالية:

- (١) - الغرض: Purpose، ما هو الغرض من القرض؟
- (٢) - المبلغ: Amount، ما هو مبلغ القرض؟
- (٣) - التسديد: Repayment، ماهي طريقة التسديد المقترحة؟
- (٤) - الشروط: Terms، ما هي الشروط المطلوبة؟
- (٥) - الضمان: Security، ماهي الضمانات المترج تقديمها؟^(١)

(١) عبد الله، خالد أمين، ٢٠٠٥. إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

ب- الاستفسار عن سمعة العميل:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمديري الائتمان في المصرف اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل (القدرة على الاستدانة ورأس المال)، بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد.

ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى قسمين رئيسيين:

• **المصادر الداخلية للمصرف:** وتشمل أقسام المصرف الداخلية، وذلك في حال كان طالب القرض عميلاً للمصرف حيث تقوم إدارة الائتمان بجمع المعلومات من سجلات المصرف الداخلية التي تبين الوضع الداخلي للعميل ومستوى ملاءته المالية وتطور نشاطه التشغيلي وكشف شامل لتعامله مع المصرف خلال السنوات السابقة.

والمصادر الداخلية تضم:

حسابات العميل - وضعه المالي - قدرته وكفائه في تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق.

• **المصادر الخارجية للمصرف:** يجب أن تهتم إدارة الائتمان بمصادر المعلومات الخارجية من حيث جمع كل ما يحيط بالعميل من معلومات ولاسيما تلك التي تتصف بالحيادية والموضوعية وتقيد إدارة الائتمان في اتخاذ القرار السليم.

والمصادر الخارجية تضم: مركز المخاطر المصرفية في المصرف المركزي، الاستعلام من المصارف الأخرى عن وضع العميل وتقييم وضعه، الاتصال بعملاء طالب القرض، الصحف والمجلات والنشرات التجارية، السجل التجاري للعميل.

ت- المقابلات الشخصية مع طالب القرض:

حيث يمكن لمسؤولي الائتمان التعرف من خلال هذه المقابلات على شخصية العميل وما يفكر فيه من مشاريع مستقبلية ووضعه السابق، والغرض من الائتمان وسبب التعامل مع هذا المصرف بالتحديد دون الاتصال بغيره وبرنامج التسديد الذي يقترحه العميل ونوع الأصول الثابتة التي يعمل فيها وما يملكه من عقارات وغيرها من المعلومات الممكن الحصول عليها.

ث- تدريب موظفي الائتمان:

يتسم قرار الائتمان عادة بنوع من التعقيد والصعوبة والذي يحدد بالتالي كفاءة وفاعلية إدارة الائتمان، ومرجع ذلك يعود إلى نتائج القرار الائتماني لإدارة الائتمان خاصة وإدارة المصرف عامةً.

وأهم خطوة في القرار الائتماني تدور حول اتخاذ القرار بالموافقة على منح الائتمان للعميل أو رفض طلبه، وهنا يعتبر مكنم الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان من عدمه، حيث أن القرار الخاطيء بالموافقة على منح الائتمان ينتج عنه ضياع الائتمان بالنسبة للمصرف، كما أن القرار الخاطيء برفض منح الائتمان برفض منح الائتمان ينتج عنه ضياع فرصة العائد الممكن أن يحققها المصرف والمتمثلة بفوائد القرض. وإن قرار الموافقة أو الرفض لا يتم من فراغ وإنما هي عملية جوهرية يقوم بها موظفو الائتمان من خلال التدريب والخبرة الكافية وتوجيههم بالتوجيه الصحيح، وإن أي نقص في الخبرة أو عدم التدريب الجيد قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون دراسة كاملة وصحيحة عن طالبي هذه التسهيلات مما ينتج عنه ارتفاع في القروض المشكوك في تحصيلها أو المعدومة منها.

ج- التزام موظفي إدارة الائتمان بإجراءات منح التسهيلات الائتمانية:

تمر عملية منح الائتمان بعدة إجراءات منها: (١)

- ١- دراسة طلبات الاقتراض: يتقدم العميل بطلب تسهيلات ائتمانية ويكون الطلب مُعد من قبل المصرف، يحدد فيه الغرض من الحصول على الائتمان وفترة وجداول سداده مع فوائده، وقد يتطلب الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل طالب الائتمان.
- ٢- تحليل المركز المالي للعميل: أي دراسة وتحليل البيانات التي تدل على الوضع المالي للعميل، مثل دراسة وتحليل الملف الائتماني للعميل طالب الائتمان (أفراد أو شركات أعمال) وإجراء استعلام مصرفي حول العميل.
- ٣- الاستفسار عن مقدم الطلب: كما ذكرنا مسبقاً من المصادر الداخلية أو المصادر الخارجية.
- ٤- التفاوض مع العميل: بعد الدراسة في المراحل السابقة يقوم مسؤولو الائتمان بالتفاوض مع العميل على شروط عقد الائتمان نيابة عن المصرف، ويتضمن ذلك التفاوض على مبلغ الائتمان، كيفية صرفه، سداده، الضمانات، سعر الفائدة على القرض، وغير ذلك من الشروط.
- ٥- طلب الضمان التكميلي: هنا يطلب المصرف من العميل تقديم ضماناته والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة.
- ٦- توقيع عقد القرض: بين المصرف والعميل طالب الائتمان.

(١) أرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ أحمد، ١٩٩٩. إدارة الائتمان، مرجع سابق، ص ٢٢١.

٧- صرف قيمة القرض (كله أو بعضه): بعد توقيع عقد القرض، يضع المصرف قيمة القرض تحت تصرف العميل في حساب لديه.

٨- سداد القرض ومتابعته: يقوم المصرف هنا بتحصيل قيمة القرض وفوائده وفقاً لجدول السداد الذي اتفق عليه مع العميل عند توقيع عقد القرض.

ح- تعامل المصرف مع القروض المتعثرة وإجراءات علاجها:

هناك بعض المشاكل والصعوبات التي قد يجد البنك نفسه محاطاً فيها وذلك فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية التي يقدمها لعملائه: (١)

١. التأخر غير الاعتيادي في استلام المصرف للتقارير المالية.
 ٢. التغيرات المفاجئة التي يدخلها المشروع أو المنشأة على الأساليب المتبعة في حساب الاهتلاك، تقييم المخزون، وغيرها.
 ٣. قيام المشروع بإعادة هيكلة الديون أو تخفيض نسبة توزيع الأرباح أو تغيير التصنيف الائتماني.
 ٤. انخفاض سعر سهم الشركة المقترضة.
 ٥. تحقيق المقترض لخسائر إيرادية في سنة أو أكثر وخاصة من خلال بعض النسب المالية كالعائد على حق الملكية.
 ٦. التغيرات العكسية في هيكل رأسمال الشركة المقترضة (نسبة حق الملكية إلى الديون)، وفي عنصر السيولة (نسبة التداول)، وفي مستوى الفعالية (نسبة المبيعات إلى المخزون).
 ٧. انحراف المبيعات أو التدفقات النقدية الفعلية عن الأرقام المتوقعة.
 ٨. التغيرات المفاجئة في أرصدة الإيداع.
- ووفقاً لما سبق يمكننا فهم مفهوم الديون المتعثرة كما يلي:

الديون المتعثرة: هي التسهيلات الائتمانية التي قدمها المصرف للعميل ولم يتم الثاني بتسديد مستحقات هذه التسهيلات في تواريخها المحددة، وبذلك يتحول هذا الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح ديناً متعثراً.

وهنا يجب على المصرف اتخاذ الخطوات التالية لمعالجة تلك القروض:

(١) الشعار، نضال، ٢٠٠٥. أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، حلب، سوريا.

١. تعظيم فرص المصرف في استرداد كامل الأموال التي قدمها للعميل من خلال: تأجيل السداد، إعادة جدولة السداد، إعطاء العميل تسهيلات إضافية لحل مشكلاته المالية، الاتفاق على مشاركة المصرف في إدارة المنشأة المقترضة.
٢. الوقوف السريع على المشاكل التي يمكن أن تخلقها القروض المتعثرة وتقديم تقرير عن المشكلة ومصدرها، وعدم التأخير في ذلك.
٣. الفصل بين مسؤوليات وظيفة معالجة هذه القروض وبين وظيفة الائتمان في المصرف، وذلك لتجنب أي تضارب في صلاحيات موظفي قسم الائتمان.
٤. تقدير المصادر المتوفرة لتحصيل القروض المتعثرة.
٥. بحث النواحي الضريبية والقانونية المحيطة بالمقترض من قبل طاقم معالجة هذه القروض للوقوف على أي التزامات تقع على عائق المقترض.
٦. تقييم كفاءة ونوعية ونزاهة الإدارة الحالية في الشركة المقترضة، والقيام بزيارات ميدانية للإطلاع على واقع سير العمل فيها.
٧. البحث السريع مع الشركة المعسرة في الخيارات المحتملة، بغية تقليل النفقات وزيادة التدفقات النقدية، وتحسين سيطرة الإدارة على زمام الأمور في الشركة بشكل خاص. بحث إمكانية عقد اتفاق جديد مؤقت في حال ظهر أن تلك المشاكل قصيرة الأجل، أو إيجاد وسائل لمساعدة الزبون على تعزيز تدفقاته النقدية، أو إيجاد ضمانات إضافية، أو كفالات جديدة، أو الدخول في عملية اندماج، أو التصفية، أو إعلان الإفلاس.

خ- اتباع المصارف لنظام تدقيق ورقابة داخلي قوي:

أي وضع نظام تدقيق ورقابة داخلي يمثل خط الدفاع الأول لمواجهة مخاطر الاختلاس والتلاعب بأموال المصرف من قبل بعض الموظفين.

د- اعتماد المصارف على خبراء متخصصين في شؤون الاستثمار:

أي الاعتماد على خبراء من أجل تحديد معالم الاستراتيجية العلمية والعملية التي تساعد على إدارة محفظة الاستثمارات المصرفية.

ذ- قيام المصارف بوضع خطوط رئيسية للتنظيم الداخلي:

أي وضع خطوط رئيسية من قبل إدارة المصرف عند القيام بعملية تقسيم الأعمال في المصرف، مثل: تحديد نطاق الإشراف، تبسيط العمل وتوحيده، تقسيم العمل وتوزيعه على أقسام متخصصة، تدريب الموظفين، حصر المسؤولية عند منح الصلاحيات، تنسيق العمل بين الأقسام.

ثانياً: مخاطر السيولة:

يلقى موضوع السيولة المصرفية اهتمام الإدارات المصرفية حيث لا يستطيع المصرف أن يحتفظ بكافة أمواله بصورة سائلة كما أن لا يمكن للمصرف أن يوظف كل موارده المالية في أوجه الاستثمارات المختلفة من اقراض وغيره، لأن التشريعات المصرفية وكذلك متطلبات عمله تفرض عليه الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه النقدية لذلك على البنك أن يوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية، ومن هنا تتبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصرف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين على سحب ودائعهم في أي وقت وهذا يستدعي أن يستجيب المصرف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلباً على أوجه نشاطاته وأهدافه المتوخاة.

(١) تعريف السيولة المصرفية:

السيولة كما عرفها بنك التسويات الدولية: بأنها قدرة البنك على تمويل الزيادة في أصوله لمواجهة الالتزامات المترتبة عليه عندما يحين موعد استحقاقها بدون أن يتكبد خسائر غير مقبولة. كما تعرف بأنها الأموال القابلة لدفع والوفاء بالالتزامات عند طلبها مع القدرة على تحقق النمو المطلوب لكل من عناصر الأصول والخصوم.^(١)

ويمكن تعريف السيولة المصرفية من عدة نواحي كما يلي: ^(٢)

أولاً: تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله على شكل سائل وبدرجات متفاوتة في السيولة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافيته تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله.

ثانياً: السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتلاءم مع احتياجات عملاء المصرف والتزاماته.

(١) الشواربي، عبد الحميد، والشواربي، محمد، ٢٠٠٧. إدارة مخاطر التعثر المصرفي من جهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، ص ٢٦٨.

(٢) سلطان، سعيد محمد، ٢٠٠٥. إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الاسكندرية، مصر، ص ١٤١.

ثالثاً: السيولة تعني قدرة المصرف الفردي على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وأيضاً طلبات الائتمان أي القروض والتسليف للأفراد والمؤسسات في الاقتصاد أي تلبية احتياجات المجتمع.^(١)

رابعاً: تعني السيولة على مستوى الجهاز المصرفي قدرة هذا الجهاز على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت وهي بذلك تختلف عن السيولة على مستوى المصرف الفردي لأن التحويلات بين البنوك لا تؤثر على السيولة العامة للجهاز المصرفي ولكن هذه التحويلات تؤثر على سيولة المصرف الذي سحب منه الودائع.

خامساً: السيولة بمعناها العام هي مدى توفر أصول سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير.

(٢) تعريف مخاطر السيولة المصرفية:

حيث تظهر مخاطر السيولة في حال قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة نتيجة عدم قدرة هذا البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، فعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية وذلك إما عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتحويل بعض موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة وبتكلفة معقولة وهذا الأمر يؤثر على ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة في المصرف إلى انعدام ملاءة المصرف المالية.

وبالتالي يمكن تعريف مخاطر السيولة المصرفية:

هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف جراء تدفق غير متوقع لودائعه عملائه للخارج، وذلك بسبب تغير مفاجيء في سلوك المودعين، فهذا الوضع من الممكن أن يفرض على المصرف نشاطا غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل في السوق النقدية وبأسعار مرتفعة، لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة، وبالمثل هنالك إمكانية حدوث سحب مفاجيء وغير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم، مما يحد من قدرة المصرف على التمويل.

(١) سويلم، محمد، ١٩٨٣. إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، المنصورة مكتبة الجلاء، القاهرة، مصر، ص ٥٢.

٣) مصادر واستخدامات السيولة المصرفية:

يقصد بمصادر السيولة المصرفية المصادر التي يمكن للمصرف الاعتماد عليها لعرض الأموال السائلة، أما استخدامات السيولة المصرفية فهي الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة داخل المصرف؟^(١)

تأتي أكثر الطلبات إلحاحاً للأموال القابلة للصرف من خلال:

قيام العملاء بسحب ودائعهم. وطلبات العملاء للاقتراض إما على شكل قروض جديدة أو تجديدات لقروض على وشك الاستحقاق. وكذلك تسديدات الالتزامات الناشئة عن الاقتراض المصرفي من المصارف الأخرى. والأرباح الموزعة نقداً إلى المساهمين أو المالكين. واستحقاقات ضرائب الدخل.

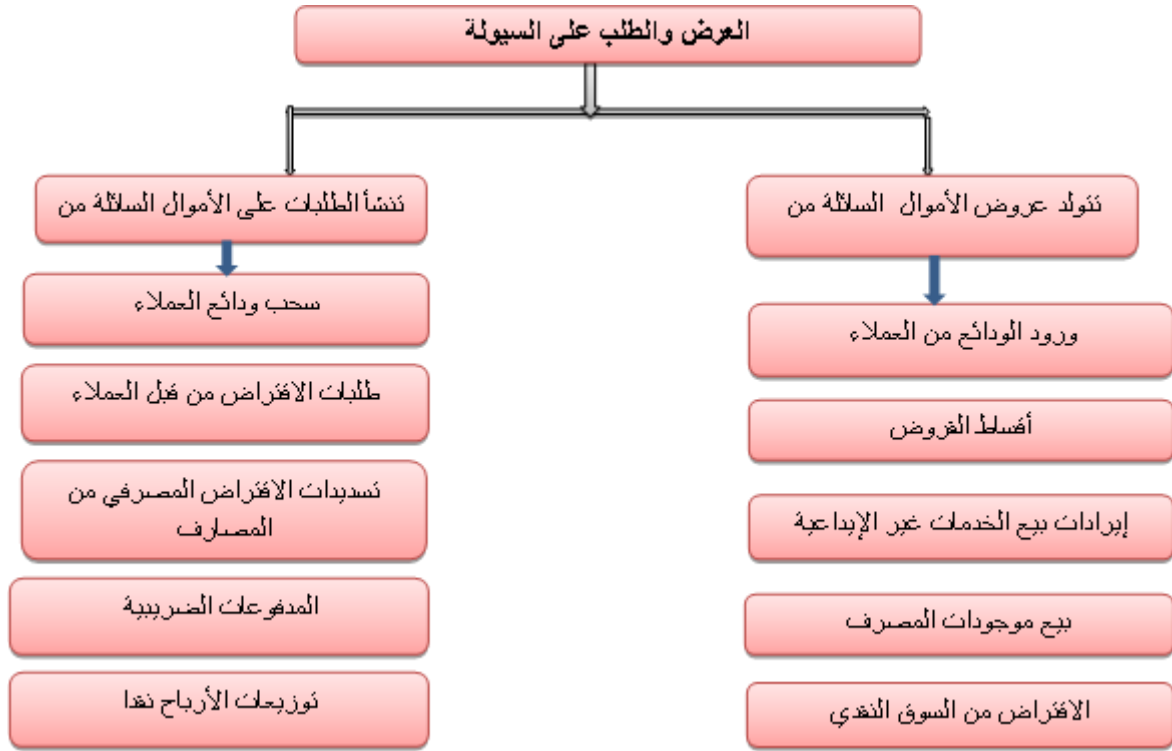
ولمواجهة الطلبات السابقة على السيولة يمكن للمصرف الاعتماد على عدة مصادر محتملة:

منها الحصول على ودائع جديدة سواء من الحسابات المفتوحة حديثاً أو من الإضافات للودائع في الحسابات الحالية. وأقساط القروض التي يدفعها للعملاء، بالإضافة إلى الإيرادات المتحققة من تقديم الخدمات غير الإيداعية، و الاقتراض من السوق النقدي، وبيع موجودات المصرف.^(٢) ويوضح الشكل التالي العرض والطلب على السيولة.

(١) الشماع، خليل، ٢٠٠٧. أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دمشق، سورية، ص ٥٣١-٥٣٢.

(2) Rose, P, and Hudgins, S, 2005. Bank Mangement and Financial Services, International edition, McGraw Hill Publishing, p349.

الشكل رقم (١.٢) العرض والطلب على السيولة المصرفية



المصدر: من إعداد الباحث

ومن هنا تتمثل مشكلة إدارة السيولة بالمصرف من عاملين هامين هما:

١. نادراً ما تتعادل الطلبات على سيولة المصرف مع عروض المصرف أي على المصرف دائماً أن يعالج إما العجز في السيولة أو الفائض فيها.
٢. هنالك مبادلة بين سيولة المصرف وربحيته. فكلما تم إعداد موارد لمواجهة طلبات السيولة تم تخصيص المبالغ على شكل سائل لمواجهة الطلبات المستقبلية عليها كلما انخفضت الربحية المتوقعة.^(١)

٤) مصادر مخاطر السيولة المصرفية:

تنشأ مخاطر السيولة من المصادر التالية:

- تستقطب المصارف كميات من الأموال على شكل ودائع قصيرة الأجل وتحصل على احتياطات من الأفراد ومنشآت الأعمال والأجهزة الحكومية والمنشآت المالية الأخرى ثم تقوم باستخدام هذه الأموال في القروض طويلة الأجل إلى العملاء المقترضين وبالتالي عدم التوافق بين آجال

- استحقاق الموجودات من جهة وتواريخ استحقاق المطلوبات من جهة أخرى ونادراً ما تكون التدفقات النقدية الواردة من الموجودات متوازنة مع التدفقات الخارجة اللازمة لتغطية المطلوبات.
- تحتفظ المصارف بمبالغ كبيرة وبنسب عالية من مصادر الأموال على شكل مطلوبات خاضعة للطلب الفوري من قبل العملاء ممثلة الودائع الجارية (تحت الطلب) والاحتياطيات وعلى المصارف أن تكون مستعدة لتلبية هذه الطلبات النقدية الفورية والتي قد تكون أحياناً كبيرة الحجم في أوقات معينة من السنة (نهاية الشهر أو نهاية الأسبوع) أو في مواسم معينة من السنة.
 - حساسية المصرف للتقلبات في سعر الفائدة حيث أن الارتفاع في أسعار الفائدة في السوق يدفع المودعين إلى سحب الودائع بحثاً عن عوائد أعلى لدى المصارف والمؤسسات الأخرى كما أن بعض المقترضين قد يؤجلون طلبات القروض الجديدة أو تسريع سحوباتهم على خطوط الائتمان المتاحة التي تخضع لسعر فائدة منخفضة كما أن التغير في سعر الفائدة يؤثر على كل من طلب الودائع والطلب على القروض كما تؤثر على القيمة السوقية للموجودات التي يحتاج المصرف لبيعها بهدف الحصول على السيولة الإضافية المطلوبة كما تؤثر على تكلفة الاقتراض من السوق النقدية.
 - يجب على المصرف أن يكرس الأولوية الأولى والقصوى لمواجهة الطلبات على السيولة وعلى المصرف أن يعتمد مبدأ الموائمة بين عمليات الإقراض وحجم الودائع بحيث يحتفظ بحجم مناسب من السيولة النقدية المقابلة لالتزاماته وخاصة تجاه السحب من الودائع. فالفشل في هذا المجال قد يؤدي إلى آثار مدمرة فيما يخص ثقة الجمهور فإن المهمة الأساسية لمدير السيولة في المصرف معرفة أنماط سحب للشرائح المختلفة للودائع وبخاصة من يحتفظ بالمبالغ الكبيرة واحتمالات سحبها كبيرة.
 - من الصعب تحقيق حالة التلاؤم بين أهداف أصحاب المصرف المتمثلة في تعظيم العائد أي الاحتفاظ بأقل قدر من النقدية وبين غايات المودعين والمتمثلة بتوفر قدر كبير من النقدية يكفي للقيام بعمليات السحب وسداد الالتزامات (الربحية والمخاطرة).
 - يتميز النظام المصرفي بتنسيق وتطبيق مجمل فعالياته وأنشطته ومجمل عملياته المصرفية وفقاً لأسس تشريعية وتنظيمية مثل الحد الأدنى من رأس المال وتوفر حد أدنى من السيولة النقدية مقارنة بالودائع (الاحتياطي القانوني) كما يوجد حدود على مجالات استثماراته وتوظيف أمواله..

كما أن عليه الالتزام بالتعليمات والسياسات المعدة من قبل السلطات النقدية وخاصة فيما يتعلق بحجم الائتمان المصرفي.

وبالتالي يوجد ثلاث مصادر رئيسية لمخاطر السيولة كما يلي:

١- مخاطر السيولة التمويلية: حيث تنشأ عندما يكون البنك غير قادراً على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة ودون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك.

٢- مخاطر السيولة السوقية: تنشأ عندما يتعذر على البنك رهن أو بيع أحد أصوله وفقاً لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسيلها بالسوق (تعرف باسم مخاطر التصفية).

٣- مخاطر السيولة العرضية: تنشأ عن الاستخدام المفاجيء لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجيء لودائع العملاء.^(١)

٥) إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

تعتبر إدارة مخاطر السيولة المصرفية من الأمور الهامة الواجب على المصرف الاهتمام بها، حيث أن الفشل في إدارتها قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس، وسيتم الحديث بالتفصيل عن إدارة مخاطر السيولة في الفصل الثالث.

ثالثاً: مخاطر السوق:

تواجه المصارف مخاطر الخسارة الناجمة عن تغيرات الأسعار في السوق حيث تبرز هذه الخسائر عادة في العمليات التي تنطوي على أدوات الدين، أو الأدوات الرأسمالية أو المرتبطة بوجود اوضاع مصرفية متعلقة بالنقد الأجنبي وبخاصة خلال الفترات التي يكون فيها اسعار الصرف غير مستقرة.

١) تعريف مخاطر السوق:

هي المخاطر التي ينتج عنها خسارة نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية^(٢).

٢) أنواع مخاطر السوق:

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٢) حشاد، نبيل، ٢٠٠٥. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

تتعدد مخاطر السوق نتيجة لتعدد عمليات المصرف وتتوعها ولكن يمكن التفريق بين ثلاثة مجموعات أساسية لهذه المخاطر وهي مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر التسعير.

١- مخاطر أسعار الفائدة:

١- تعريف مخاطر أسعار الفائدة:

حيث يتم تعريف مخاطر أسعار الفائدة من منظورين:

أ - من منظور الأرباح:

يركز هذا المنظور على خطر تقلبات أسعار الفائدة على أرباح المصرف في الأجل القصير، عادة خلال السنة أو السنتين القادمتين، وفي هذا الصدد فإن عنصر الأرباح الذي يلقي معظم الإهتمام هو صافي عوائد المصرف من الفوائد، وهذا يشير إلى أهمية عوائد المصرف من الفوائد بالنسبة إلى إجمالي العوائد كما يشير إلى علاقته المباشرة الواضحة بتقلبات أسعار الفائدة.

و لكن توسع و تنوع الأنشطة التي يقوم بها المصرف، و التي تولد أنواعا أخرى من الدخل كالرسوم و غيرها، تطلب من المصرف اهتماما أوسع يشمل جميع عوائد المصرف سواء العوائد من الفوائد أو العوائد الأخرى من غير الفوائد. فالعوائد من غير الفوائد تأتي من عدة أنشطة، مثل خدمة القروض أو برامج التوريق المختلفة، يمكن أن تكون ذات حساسية مرتفعة لأسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، عند ارتفاع أسعار الفائدة ينخفض الطلب على قروض الرهن العقاري و بالتالي تنخفض عائدات المصرف من الرسوم التي تتقاضاها مقابل تنظيم القرض.

إن تقدير خطر أسعار الفائدة من منظور الأرباح فقط غير كافي، خاصة بالنسبة للمصارف التي لديها أصول و خصوم متوسطة أو طويلة الأجل، ذلك أن معظم الأدوات التي تستخدم لقياس خطر أسعار الفائدة على الأرباح تطبق على إطار زمني قصير، سنة أو سنتين. و بالتالي من أجل نظرة أشمل لخطر أسعار الفائدة في الأجل الطويل لابد من الأخذ بعين الاعتبار خطر أسعار الفائدة من منظور القيمة السوقية للمصرف.^(١)

ب - من منظور القيمة السوقية:

(1) Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk, Supporting document to the New Basel Capital Accord, Issued comment, July 2004, p6.

القيمة السوقية لأصل أو خصم ما تمثل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الناتجة عن هذا الأصل أو الخصم، يتم حساب هذه القيمة الحالية باستخدام معدل الخصم السائد في السوق. و بالتالي تمثل القيمة السوقية للبنك القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع أن يحصل عليها المصرف، و المساوية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصول مطروحا منها التدفقات النقدية المتوقعة للخصوم مضافا إليها صافي التدفقات النقدية المتوقعة للأدوات من خارج الميزانية.

إن التقلبات في أسعار الفائدة يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية لكل من الأصول و الخصوم و الأدوات من خارج الميزانية. لذلك فإن حساسية القيمة السوقية للمصرف للتغيرات في أسعار الفائدة تعتبر مسألة ذات أهمية بالنسبة لحاملي الأسهم و الإدارة على حد سواء. و بالتالي يعكس منظور القيمة السوقية حساسية صافي ثروة المصرف للتقلبات في أسعار الفائدة.

بما أن منظور القيمة السوقية يأخذ بعين الاعتبار الأثر المحتمل لتقلبات أسعار الفائدة على القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للمصرف فهو يوفر نظرة أوسع لمخاطر أسعار الفائدة، وهي تشمل المخاطر في الأجل الطويل

٢- مصادر مخاطر اسعار الفائدة:

يمكن تلخيص الاسباب التي تؤدي إلى مخاطر اسعار الفائدة فيما يلي:

١. مخاطر إعادة التسعير Repricing Risk:

ينتج هذا النوع من مخاطر أسعار الفائدة نتيجة الفروقات في مواعيد إستحقاق الأصول والخصوم ذات معدلات الفائدة الثابتة، أو الفروقات في مواعيد إعادة تسعير الفائدة بالنسبة للأصول والخصوم ذات معدلات الفائدة المتغيرة. و بما أن عدم تطابق مواعيد الإستحقاق ومواعيد إعادة تسعير الفائدة هو شيء ملازم لعمل المصارف فقد يعرض أرباح المصرف و القيمة السوقية للمصرف للتقلب نتيجة تقلبات أسعار الفائدة.

على سبيل المثال، المصرف الذي يمول قرض طويل الأجل بمعدل فائدة ثابت عن طريق وديعة قصيرة الأجل بمعدل فائدة ثابت أيضا قد يتعرض إلى انخفاض إيراداته الناتجة عن هذا النشاط و انخفاض قيمته السوقية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، لأن التدفقات النقدية التي يحصل عليها المصرف

من القرض ستكون ثابتة طيلة حياة القرض في حين أن التدفقات النقدية التي يدفعها على تمويل القرض سترتفع عند انتهاء أجل الوديعة قصيرة الأجل.⁽¹⁾

٢. مخاطر الأساس Basis Risk

ينتج عن الارتباط غير التام بين أسعار الفائدة المدفوعة على الخصوم و أسعار الفائدة المقبوضة من الأصول بالرغم من تطابق فترات إعادة التسعير، حيث يؤدي تغير مستويات أسعار الفائدة إلى تغيرات غير متطابقة في كل من أسعار الفائدة المدفوعة و المقبوضة. فإذا كان المصرف يمول قرض بأجل استحقاق عام واحد و معدل فائدة متغير بشكل شهري بحسب أسعار الفائدة على أذون الخزينة، بواسطة وديعة بأجل استحقاق عام واحد و معدل فائدة متغير بشكل شهري بحسب سعر الفائدة اللابور، فإن المصرف سيتعرض لخطر تغير الفرق بين السعيرين نتيجة تغير كل منهما بشكل مختلف عن الآخر بسبب عدم ارتباطهما بشكل تام.

٣. مخاطر منحنى العائد Yield Curve Risk

يعبر منحنى العائد عن العلاقة بين سعر الفائدة و أجل الإستحقاق، تنتج مخاطر منحنى العائد نتيجة تغير هذه العلاقة، و بالتالي تغير أسعار الفائدة قصيرة الأجل و طويلة أو متوسطة الأجل بمعدلات مختلفة.

على سبيل المثال، إذا كان المصرف يمول سندات بأجل إستحقاق ٥ سنوات و معدل فائدة متغير على أساس نصف سنوي بواسطة سندات بأجل إستحقاق ٦ أشهر. قد يؤدي التغير في مستويات أسعار الفائدة إلى تغير سعر الفائدة طويل الأجل بمقدار ٠.٥% (أو بقاءه ثابتاً) في حين يؤدي إلى تغير سعر الفائدة قصير الأجل بمقدار ١%، مما يعرض المصرف لخطر منحنى العائد، حيث يكون على المصرف إعادة تمويل إستثماره بتكلفة أعلى.

٤. مخاطر الخيارات Option Risk

ينتج هذا الخطر من الخيارات أو الأصول و الخصوم التي تتضمن خيار ما، على سبيل المثال عندما يكون للمقترضين أو المقرضين الخيار في تغيير كمية أو موعد التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول أو الخصوم التي يحوزونها إستجابة للتغيرات في أسعار الفائدة.

(1) Super Insights, 2009. Federal Deposit Insurance Corporation, Washington, p9.

تحتوي بعض الأصول و الخصوم على خطر الإختيار مثل قروض الرهن العقاري، القروض الإستهلاكية، السندات القابلة للإستدعاء، المشتقات، الودائع بدون أجل إستحقاق كودائع التوفير وودائع تحت الطلب. على سبيل المثال، عندما تنخفض أسعار الفائدة فإن العديد من المقترضين الذين يحوزون قرض رهن عقاري أو قرض إستهلاكي مثلا سيسعون للحصول على قرض جديد بمعدل الفائدة الجديد المنخفض و دفع القرض السابق ذو معدل الفائدة الأعلى.

٣- إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

تلجأ المصارف إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة لتقليل الخسائر الناجمة عنها قدر المستطاع ويتم ذلك بتحوطها من هذه المخاطر بالأساليب التالية: (١)

١. مطابقة فترات الاستحقاق Maturity Matching

إن إحدى أكثر الطرائق بديهية للحد من مخاطرة أسعار الفائدة هي أن تقوم المصارف بمطابقة فترات استحقاق كل حساب من حسابات الإيداع لديها بفترات استحقاق مماثلة لأنواع الأصول المختلفة التي لديها. فعلى سبيل المثال، عندما يتلقى المصرف قيمة شهادة إيداع مدتها عام واحد صادرة عنه بإمكانه إن يقدم بالمقابل قرضا اجله سنة واحدة لأحد زبائنه أو إن يستثمر هذه الأموال في ورقة مالية تستحق بعد عام واحد. ومع إن هذه الإستراتيجية ستساعد المصرف على تجنب مخاطرة سعر الفائدة فان تطبيقها بشكل فعال هو أمر غير ممكن دائما ذلك أن المصارف تحصل في العادة على كميات ضخمة من الإيداعات قصيرة الأجل و لن تكون قادرة على مطابقة آجال استحقاق الإيداعات مع الآجال الطويلة التي تتميز بها القروض. و من النادر أن يطلب المقترضون الاقتراض على فترات تقل عن شهر واحد أو حتى عن ستة أشهر. هذا إلى جانب أن حجوم الإيداعات عادة صغيرة نسبة إلى حجوم القروض. وسيواجه المصرف صعوبة في ضم الإيداعات (٢) في إطار فترة استحقاق موحدة للاستجابة إلى طلب اقتراض مساو لهذه الفترة.

٢. القروض ذات المعدلات المتغيرة Floating-Rate Loans

أحد الأساليب البديلة للحد من مخاطرة سعر الفائدة هو ما يعرف بالقروض ذات المعدلات المتغيرة (المعمومة) التي تسمح للمصارف بدعم أصولها طويلة الأجل بإيداعات قصيرة الأجل دون أن

(1) Timothy, W., Koch, S, and Scott, M, 2002. Bank Management, 5th Edition.

(٢) جعل الإيداعات الموجودة لدى المصرف في فترة استحقاق واحدة مطابقة لفترة الاستحقاق التي سيتم الموافقة علي الاقتراض بها.

تعرض نفسها بشدة إلى مخاطرة سعر الفائدة و ذلك فانه لا يمكن لهذا النوع من القروض أن يقضي تماما على مخاطرة سعر الفائدة فحتى لو تغيرت تكلفة الأموال على أساس أكثر تواترا من تغير معدلات الفائدة على الأصول فسيظل هامش الفوائد الصافي لدى المصرف خاضعا للتقلبات التي تصيب أسعار الفائدة.

وعندما تقوم المصارف بتخفيض درجة انكشافها لمخاطرة سعر الفائدة عن طريق استبدال الأوراق المالية طويلة الأجل بقروض تجارية ذات معدل متغير فإنها ستزيد من انكشافها لمخاطرة عدم السداد لان القروض التجارية التي تقدمها المصارف تتعرض عادة لإمكانية عدم السداد بدرجة اكبر من تلك التي تتعرض لها الأوراق المالية التي بحوزة المصرف هذا إلى جانب ارتفاع مخاطرة السيولة في المصرف بسبب انخفاض القدرة التسويقية للقروض عن تلك القدرة التي تتمتع بها الأوراق المالية.

٣. العقود المستقبلية على أسعار الفائدة Interest Rate Futures

تتميز العقود المستقبلية بإتاحة الفرصة للمصارف بالتحديد المسبق للسعر الذي يمكن عنده بيع أو شراء الأدوات المالية المختلفة في تاريخ مستقبلي محدد يسمى تاريخ التسوية، فهناك على سبيل المثال عقود مستقبلية متاحة على شهادات الإيداع CDS و عندما تثبت المصارف ذلك السعر الذي يمكن إن تبيع عنده شهادات الإيداع لأجل تاريخ تسوية محدد فان ذلك يسمح لها بتثبيت تكلفة حصولها على هذه الأموال.

إن عملية بيع العقود المستقبلية على شهادات الإيداع على سبيل المثال تخفض من الأثر العكسي المحتمل لارتفاع أسعار الفائدة على مصاريف الفوائد التي ينكبدها المصرف. وهي تقلل من الأثر الايجابي المحتمل لانخفاض أسعار الفائدة على تلك المصاريف. و على افتراض أن لدى المصرف منذ البداية خصوما حساسة لتغيرات سعر الفائدة أكثر مما هي عليه أصوله فان استخدامه للعقود المستقبلية سيساعد في تضيق الفجوة و بالتالي في تقليل اثر أسعار الفائدة على هامش الفوائد الصافي لدى المصرف.

معنى ذلك: عندما يتوقع البنك ارتفاع بأسعار الفائدة على السندات وبالتالي فإنه يتوقع انخفاض في أسعار السندات فيدخل السوق بائعا للعقود المستقبلية وعندما تتحقق توقعاته أي ارتفاع سعر الفائدة فيقوم بشراء كمية مشابهة من العقود التي باعها وبالتالي يكون حقق ربح من بيع وشراء العقود، هذا الربح يتحوط به ضد مخاطر ارتفاع سعر الفائدة (تحوط قصير).

والحالة الأخرى عندما يتوقع البنك انخفاض سعر الفائدة فسيقوم بشراء عقود مستقبلية وعندما تنخفض أسعار الفائدة وترتفع أسعار السندات فيقوم ببيع عقود المستقبلية ويحقق ربحاً ناجماً عن الفرق بين السعرين (تحوط طويل)

أما عندما يمتلك المصرف خصوماً وأصولاً حساسة لسعر الفائدة فإنه سيستخدم المستقبلية للتحوط من مخاطر الفجوة لديه. حيث الفجوة هي الفرق بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة والخصوم الحساسة لسعر الفائدة.

تتحقق الفجوة الموجبة عندما تكون الأصول الحساسة لسعر الفائدة أكبر من الخصوم الحساسة لسعر الفائدة وتتحقق الفجوة السالبة في حال العكس.

عندما يكون لدى المصرف الفجوة الموجبة يجب على المصرف استخدام التحوط الطويل أي شراء عقود مستقبلية أما في حال الفجوة السالبة فيلجأ إلى التحوط القصير أي ببيع العقود ومن ثم شرائها عندما ينخفض سعرها عند ارتفاع سعر الفائدة.

٤. عقود المبادلة interest rates swaps

يمكن للمصارف التجارية التحوط من مخاطرة تغير سعر الفائدة باستخدام تبادلات أسعار الفائدة، وهو يمثل اتفاقاً يتم بموجبه مبادلة التدفقات النقدية cash flows الدورية التي تتولد عند معدلات فائدة محددة.

فعلى سبيل المثال، يتيح التبادل المسمى سعر الفائدة الثابت - سعر الفائدة المتغير - fixed-for-floating swap لأحد الطرفين إجراء مبادلات دورية للتدفقات النقدية الثابتة مقابل التدفقات النقدية التي تتوقف على أسعار الفائدة السائدة في السوق.

وسيكون المصرف الذي تتصف خصومه بحساسية أكبر لأسعار الفائدة من أصوله قادراً على مبادلة مدفوعاته التي تتم على أساس سعر فائدة ثابت مقابل المدفوعات التي يرتبها سعر فائدة متغير على الطرف الآخر على امتداد فترة زمنية محددة، وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يستفيد المصرف نظراً لأن المدفوعات التي سيتلقاها من التبادل ستزداد في نفس الوقت الذي يحافظ فيه على تدفقاته النقدية الخارجة ثابتة، ويمكن بهذه العقود التخلص من الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على هامش سعر الفائدة الصافي لدى المصرف.

وتتطلب تبادلات أسعار الفائدة وجود طرف آخر لديه الرغبة و الاستعداد لمبادلة المدفوعات المترتبة عليه بفعل التزامه بسعر فائدة متغير مقابل مدفوعات الطرف الأول المترتبة عليه بفعل التزامه باتفاق يكون فيه سعر الفائدة ثابت. و قد ترغب المؤسسات المالية التي تتمتع بأصول حساسة لسعر الفائدة تتجاوز الخصوم الحساسة لهذا السعر باتخاذ مثل هذه الوضع نظرا لأنه يسمح لها بتقليل درجة انكشافها لأثر تغيرات أسعار الفائدة. وهنا لا بد من اللجوء إلى احد الوسطاء الماليين ليقوم بعملية الجمع بين الطرفين الراغبين في الدخول بعملية التبادل، وهذا الدور يمكن أن تقوم به بعض المصارف التجارية الكبرى و بعض مصارف الاستثمار.

٥. الحدود العليا لمعدلات الفائدة Interest Rate Caps

إحدى الطرائق المستخدمة في التحوط من مخاطر سعر الفائدة. ما يسمى بالحد الأعلى لسعر الفائدة cap وهو عبارة عن اتفاق (مقابل رسم) يخول صاحبه الحصول على مقدار من الأموال (المدفوعات) في حال ارتفاع سعر الفائدة فوق مستوى محدد خلال فترة زمنية معينة. و هناك العديد من الوسطاء الماليين مثل (المصارف التجارية و شركات السمسرة) ممن يقدمون لزيائهم هذا النوع من الاتفاقيات أو العقود.

إن اتفاق الحد الأعلى لسعر الفائدة يعوض المصرف خلال الفترات التي تشهد ارتفاعا في أسعار الفائدة. حيث يمكن لارتفاع سعر الفائدة أن يعوض عن النقص الحاصل في هامش الفوائد لدى المصرف في مثل تلك الحالات.

و يتوقف الرسم المدفوع على هذه الاتفاقيات على الشروط الخاصة بكل اتفاق، ذلك أن الرسم يرتفع مع انخفاض مستوى سقف الفائدة المحدد في الاتفاق في لحظة زمنية معينة (و هذا يرجع إلى تزايد احتمالات الحصول على التعويض) و يتناسب هذا الرسم طردا مع طول فترة سريان الاتفاق للسبب ذاته.

٢- مخاطر أسعار الصرف:

١- تعريف مخاطر أسعار الصرف:

هي اختلاف السعر المتوقع عن الفعلي بالنسبة لأسعار العملات الاجنبية مقابل العملة الوظيفية وذلك في حال امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملة الاجنبية. وهذه المخاطر قد تؤدي إلى نتائج

سلبية على اعمال المصرف أو المؤسسة المالي من خلال تخفيض الدخل النقدي، وزيادة النفقات، وتخفيض الارباح، وتؤدي أيضا إلى تخفيض قيمة الموجودات المقومة بالعملات الاجنبية، وزيادة قيمة المطلوبات المقومة بالعملة الاجنبية. فهي مخاطر ذات طبيعة مزدوجة (حيث تؤدي إما إلى تحقيق خسارة أو تحقيق أرباح) فعندما تميل اسعار الصرف إلى الاستقرار فإن المخاطرة تميل أيضا إلى الانخفاض.

٢ - مصادر مخاطر اسعار الصرف:

تحدث مخاطر أسعار الصرف نتيجة وجود مركز مفتوح بالعملات الاجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حده أو بنسبة إلى إجمالي مراكز العملات، وأيضا بسبب تقلب اسعار الصرف في الاجلين القصير و الطويل، وكذلك لصعوبة التنبؤ بكيفية تحرك أسعار الصرف في المستقبل بدقة.^(١)

٣ - أنواع مخاطر اسعار الصرف:

يتعرض المصرف إلى الانواع التالية من مخاطر اسعار الصرف:

- مخاطر المعاملة، المخاطر السابقة للمعاملة، مخاطر التحويل، المخاطر الاقتصادية

أ - مخاطر المعاملة:

هي عبارة عن المخاطرة التي تنشأ نتيجة إجراء مدفوعات أو استلام مقبوضات بعملة أجنبية في وقت ما في المستقبل (قروض وودائع بعملة أجنبية)، فأى تحركات غير مواتية لأسعار الصرف قد تؤدي إلى قبض مبلغ أقل بالعملة الوظيفية مقابل المقبوض بالعملة الاجنبية أو دفع مبلغ أكبر بالعملة الوظيفية و ذلك لإتمام عملية الدفع بالعملة الاجنبية هذا ان لم يتم ترتيب إجراءات للوقاية من هذه المخاطرة.

بالإضافة إلى المخاطر السابقة للمعاملة: المقصود بها المعاملات التي لم تجر بعد ولكن هنالك احتمال ان تتم في المستقبل إذا ما تحققت المعاملة فعلا (الاعتمادات المستندية المسعرة بعملة أجنبية)، وتنشأ إذا كان المصرف قد حدد سعر صرف العملة الاجنبية التي سيتم التعامل به.

ب - مخاطر التحويل (ترجمة العملات):

وهذه المخاطرة متعلقة بالحسابات المالية، أي إذا كان للمصرف فروع أجنبية تابعة له فإن عملية توحيد القوائم المالية يعني تحويل أرباح وموجودات ومطالبات الفرع الاجنبي من عملته الوظيفية إلى عملة

(١) حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٥. حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، الإسكندرية، مصر، ص ٧٠٥.

المصرف الاساسي (العملة التي تظهر بها القوائم المالية) فهنا يمكن أن يتم مواجهة أسعار الصرف بين بداية ونهاية الفترة المالية (السنة المالية).^(١)

يمكن مواجهة هذا الخطر عن طريق تشكيل مؤونة (مخصص تغيرات سعر الصرف)^(٢)

لاحتمال تسديد مبلغ أكبر من المعترف به محاسبيا، ويمكن اعتبار الفرق الناتج عن عملية التحويل ضمن حسابات الأموال الخاصة تحت عنوان فروق تحويل عملات إما مدينة أو دائنة حسب هذا الفرق.^(٣)

ت - المخاطر الاقتصادية:

ترتبط المخاطر الاقتصادية بتأثير التغيرات في أسعار الصرف على المركز الطويل المدى لدولة ما أو على المركز التنافسي لشركة ما، مثال ذلك أن يؤدي خفض قيمة العملة المحلية إلى تراجع بالواردات وزيادة في الصادرات.^(٤)

أي أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى خسارة القدرة التنافسية للشركات الوطنية و ذلك مقابل المنافسين الاجانب، فجميع المنافسين يواجهون مثل هذه المخاطرة. وحيث تتأثر البنوك بهذه المخاطر عن طريق تأثرها بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف.

٤ - إدارة مخاطر أسعار الصرف:

إن التعرض للمخاطر شيء مؤكد وصفة لازمة للتجارة و التمويل الدوليين حيث لا يمكن التخلص من المخاطر ولكن يمكن اتخاذ اجراءات لتقليل من درجة التعرض لها حيث يتطلب ذلك وجود عملية مراقبة مستمرة من قبل الاشخاص القائمين على إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف والحيلولة دون ظهور هذه المخاطر ومحاولة إيجاد حلول لها.

(١) حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٥. حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، مرجع سابق، ص ٧٠٦.

(٢) معيار المحاسبة الدولي ٢١ (أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية).

(٣) شوقي، طارق، ٢٠٠٩. أثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، الجزائر، ص ١٣٤.

(٤) حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٥. حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، مرجع سابق، ص ٧٠٧.

كما يجب الانتباه إلى أن هذه الأمور الوقائية قد تحول دون تحقيق المصرف أرباح كبيرة إذا حدثت تحركات إيجابية في أسعار الصرف ولكن يمكن القول إن الوقاء أي إدارة المخاطر يقدم تأميناً ضد النتائج أو الاحداث المعاكسة التي يمكن ان تحدث، و يتم إدارة مخاطر أسعار الصرف عن طريق التحوط باستخدام الاقتراض قصير الأجل، والتحوط باستخدام المشتقات المالية (العقود الآجلة، عقود الخيارات، عقود المستقبلات، عقود المبادلة).

٣- مخاطر التسعير: (محفظة المصرف من الاستثمارات المالية)^(١)

وهي النوع الثالث من مخاطر أسعار السوق.

١- تعريف مخاطر التسعير: هي المخاطر الناتجة عن تغير أو انحراف الاسعار بسبب تغيرات في أوضاع السوق و أسعار الفائدة ويقوم المستثمر (المصرف) بتقدير تلك المخاطر قبل شراء الورقة المالية.

٢- مصادر هذه المخاطر: فهي تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الاصول وبشكل خاص محفظة الاستثمارات المالية و توجد عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير كما يلي:

أ. العوامل الخارجية: وهي العوامل الخارجة عن سيطرة المصرف ولا يستطيع التحكم بها وهي:

• الظروف الاقتصادية المحلية.

• الظروف المحيطة بالصناعة أو مناخ الاعمال السائد في السوق.

ب. العوامل الداخلية: وهي العوامل الخاصة بالمصرف و يستطيع إلى حد معين التأثير والتحكم بها وتتمثل بالشركة أو المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نفسها من حيث هيكل تمويلها و نتيجة النشاط الذي تمارسه و مدى كفاءة التشغيل لديها...الخ.

٣- إدارة مخاطر التسعير:

حيث تقوم إدارة المصرف العليا بوضع سياسة معتمدة من قبلها في تقييم أصولها و الاستثمارات في الاوراق المالية بقيمتها الجارية بدل من قيمتها الدفترية.

(١) محفظة المصرف الاستثمارية (الأسهم والسندات).

ويجب ان يكون هذا التقييم معقولا ويأخذ بعين الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار هذه الاصول في السوق وتستند ادارة المصرف العليا في ذلك على لجنة ادارة اصول و خصوم المصرف التي تجتمع دوريا لمناقشة هذه الامور، وتعتمد إدارة المصرف على التقارير المالية كمصدر للمعلومات فمن خلال تحليل المعلومات المحاسبية فيها يتم التنبؤ باتجاه وحركة اسعار الاوراق المالية والتوقيت المناسب للشراء والبيع وكذلك تحديد العائد المتوقع، وتعتمد في تقييم المعلومات على نوعين من المؤشرات محاسبية وسوقية. حيث تهتم المصارف بأداء الأسواق المالية وأثر أدائها المتوقع في عرض الودائع والطلب على القروض.

حيث هنالك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة في السوق وبين القيمة السوقية للأوراق المالية، فتقلب أسعار الفائدة في السوق يرتب عليه تقلبات أكبر في قيمة السندات طويلة لأجل بالمقارنة مع السندات قصيرة الأجل. حيث أن هنالك علاقة بين خطر أسعار الفائدة وخطر السوق.

فإذا استثمر المصرف مخصصات المحفظة في سندات قصيرة الأجل فسوف يتجنب التقلب الكبير في أسعار تلك السندات فيقلل من الخسائر الرأسمالية التي تعرض لها هذه السندات، في حين إذا استثمر في سندات طويلة الأجل يحقق استقرار أكبر في العائد السنوي إلا أن أسعارها تتعرض لتقلبات شديدة إضافة للخسائر الرأسمالية لذلك يتوجب على المصرف اتباع سياسة رشيدة في توزيع مخصصات المحفظة بحيث يستفيد من مزايا كل منهما ويقلل المخاطر المرتبطة بهما وهنالك ثلاثة أساليب يتم الاعتماد عليها في ذلك (الأسلوب الهجومي، أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق، أسلوب التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل واستبعاد الاستثمارات متوسطة الأجل).

أ - الأسلوب الهجومي:

إذا أشارت التنبؤات إلى أن أسعار الفائدة في طريقها للارتفاع فان على مدير المحفظة أن يسارع في بيع السندات طويلة الأجل، واستخدام حصيلتها في شراء سندات قصيرة الأجل، فاذا تحققت التنبؤات فسوف يتمكن البنك من انتهاز الفرصة بشراء استثمارات قصيرة الأجل لأنه لن ينتظر طويلا حتى يحل تاريخ الاستحقاق.

أما إذا أشارت التنبؤات إلى أن أسعار الفائدة في طريقها للهبوط لذلك ينبغي على المصرف المسارعة ببيع السندات القصيرة الأجل واستخدام حصيلتها في شراء سندات طويلة الأجل، فاذا ما تحققت

التنبؤات فلن يتعرض لتقلبات في العائد الدوري المتولد، إضافة إلى إمكانية تحقيق أرباح رأسمالية كبيرة إذا ما قرر البنك بيعها قبل تاريخ الاستحقاق، ويعتمد هذا الأسلوب على دقة التنبؤات بشأن أسعار الفائدة.^(١)

ب- أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق:

وفيه يمكن إدخال بعض المرونة في عمليات توزيع مخصصات المحفظة، عن طريق توزيع هذه المخصصات بالتساوي على سندات ذات أجال مختلفة، مما يحقق التنويع في أجال السندات، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض خطر التغيير في أسعار الفائدة، وهذا التشكيل يحقق أهداف المحفظة في تحقيق السيولة لوجود السندات قصيرة الاجل والربحية (العائد المرتفع)، وذلك لوجود السندات طويلة الاجل، بالإضافة إلى تخفيض خطر التغير في سعر الفائدة طالما أنه يتم الاستثمار في سندات من مختلف الأجال (قصيرة، متوسطة، طويلة).^(٢)

ت- أسلوب التركيز على الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل:

يعتمد المصرف وفق هذه على الاستثمارات الطويلة الاجل والقصيرة الاجل واستبعاد الاستثمارات المتوسطة الاجل لأنها لا تقيد المصرف في موازنته بين الربحية والسيولة، وعادة يتم توزيع مخصصات المحفظة معتمدة على توقعات المصرف بشأن اتجاه أسعار الفائدة وعلى مدى الحاجة للسيولة، بحيث يتم وضع نصف مخصصات المحفظة في سندات قصيرة الأجل، والنصف الآخر في سندات طويلة الأجل. مما سبق نجد أن سياسات المصرف بشأن محفظة الأوراق المالية تختلف في حال الراج عنها في حال الكساد، في حالات الراج: تقوم إدارة المصرف بتصفية محفظة الأوراق المالية، ولكن يجب ان تتوقف عند النقطة التي تفوق بها الخسائر الرأسمالية من بيع الارواق المالية العائد من الاستثمار في القروض التي توجه إليها حصيلة بيع تلك الأوراق. أما في حالة الكساد التي تتسم بانخفاض الطلب على القروض ينبغي أن تعمل على توجيه الموارد المالية المتبقية من مخصصات محفظة القروض الى الاستثمار في الاوراق المالية.

(١) حنفي، عبد الغفار، ٢٠٠٦. الاستثمار في الأوراق المالية، (أسهم - سندات - وثائق استثمار)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص ٢١٥-٢١٩.

(٢) موصللي، سليمان، وسليمان، عدنان، ٢٠١٣. الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.



رابعاً: المخاطر التشغيلية:

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل ٢، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهة والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة

في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام ١٩٩٤، والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧ والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين) والتي أدت إلى انهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة باقتصاديات هذه الدول وبالتالي هددت الاستقرار المالي بشكل عام أدت بالبنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات، والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحوكمة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.^(١)

(١) تعريف المخاطر التشغيلية:

عرفتها لجنة بازل ٢ للرقابة المصرفية على أنها الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، الأنظمة، العاملين بالمصرف، أحداث خارجية. كما تعرف بأنها الخسائر الناتجة عن الزيادة بشكل كبير في مصاريف التشغيل نتيجة ضعف الرقابة على التكاليف المباشرة في المصرف وأخطاء المعالجة التي يرتكبها موظفو المصرف ويضاف لها سرقات واختلاسات موظفي المصرف وعملائه.^(٢)

لذا فإن المخاطر التشغيلية: هي احتمالية التعرض للخسائر المالية نتيجة لزيادة مصاريف التشغيل الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية على العمليات التي تتم بواسطة موظفي البنك وعلى عدم الالتزام بالأنظمة سواء الداخلية أو الخارجية.

(٢) مصادر المخاطر التشغيلية:

(١) تقرير صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤. أبو ظبي.

(٢) طه، عاطف جابر ٢٠٠٨. تنظيم وإدارة البنوك، القاهرة، مصر.

نستطيع ان نقول أن مصادر المخاطر التشغيلية هي: (١)

١. ١-المخاطر الناجمة عن أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات وما يترتب عليها من مخاطر أعطال أنظمة الكمبيوتر، والتي تعود بشكل أساسي إلى ضعف مقدرة البنك في التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الأنظمة الآلية والتقدم التكنولوجي في تنفيذ العمليات المصرفية.

٢. مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية واختراق أنظمة الكمبيوتر في ظل تنامي التجارة الإلكترونية.

٣. المخاطر الناجمة عن عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية الكبرى واحتمالية إعادة النظر فيها الأمر الذي يشكل اختباراً لقدرة الأنظمة الجديدة على الاستمرار.

٤. الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من قبل أطراف خارجية (Outsourcing) والمشاركة في أنظمة المقاصة، والتسويات يفرض على البنوك ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية، وأنظمة الحفظ الاحتياطي (Back-up Systems).

٥. في إطار اعتماد البنوك على الوسائل المختلفة لتخفيض حدة التعرض لمخاطر الائتمان والسوق من خلال الضمانات، والمشتقات المالية أو الإسناد الخارجي أو التوريق (تحويل الموجودات إلى سندات Securitization) فإن البنوك قد تواجه مخاطر جديدة ناتجة عن استخدام هذه الوسائل كمخاطر المشتقات والرهن العقاري.

يتبين لنا مما تقدم أن المخاطر التشغيلية هي إما نتيجة للممارسات المصرفية أو لضعف بأنظمة الرقابة والضبط الداخلي وإما بسبب فشل الأنظمة الآلية في المصرف.

(٣) أنواع المخاطر التشغيلية:

وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، (2003):

أ- تنفيذ وإدارة العمليات:

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك:

(١) تقرير صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤. مرجع سابق.

الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

ب - العنصر البشري:

تشمل الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها،^(١) والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

ت - الأنظمة الآلية والاتصالات:

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، المنفعة المفقودة بسبب العطل.

ث - الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، والخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: الاحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، تزيف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...الخ).

٤) إدارة المخاطر التشغيلية:

(١) التصرفات التي يقوم بها الموظفون دون تعليمات مسبقة من الإدارة.

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، (2003) ورقة تتضمن عشرة مبادئ لمساعدة البنوك والسلطات الرقابية على تحديد أسس الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية، وقد تم تقسيم المبادئ العشرة إلى أربعة أقسام رئيسية، الأول تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر، والثاني إدارة المخاطر والتحكم فيها ومراقبتها، والثالث دور السلطة الرقابية، والأخير أهمية الإفصاح. حيث تساعد هذه المبادئ في توفير الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها وضبطها بفعالية، وتصلح هذه المبادئ لكل من البنوك والسلطات الرقابية. وفيما يلي تلخيص لهذه المبادئ:

القسم الأول: تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر: دور مجلس الإدارة والإدارة العليا

المبدأ الأول: دور مجلس الإدارة من حيث الإلمام العام والمصادقة ومراجعة الإطار العام لإدارة

المخاطر التشغيلية:

يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركاً للعناصر الأساسية للمخاطر التشغيلية الخاصة بالبنك والتعامل معها كفتة منفصلة يتم مراقبتها، كما يجب مراجعة واعتماد إستراتيجية المخاطر التشغيلية دورياً.

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة في ضمان خضوع إطار إدارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الفعال

يجب أن يضمن مجلس الإدارة بأن هيكل إدارة المخاطر التشغيلية يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفذ من قبل موظفين أكفاء ومدربين بشكل ملائم، ويجب أن لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر التشغيلية.

المبدأ الثالث: مسؤولية الإدارة العليا في تنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية وتوفير الموارد

اللازمة

يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية تطبيق إطار (هيكل) إدارة المخاطر التشغيلية المعتمد من قبل مجلس الإدارة. ويجب أن يتم تطبيق الإطار بانسجام كامل على مستوى البنك ككل، وأن جميع المستويات الوظيفية تدرك مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية. كما يجب أن تتحمل الإدارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنشطة وعمليات البنك وأنظمتها.

القسم الثاني إدارة المخاطر: تعريفها، قياسها، والتحكم فيها ومراقبتها

المبدأ الرابع: تعريف وتقييم وقياس المخاطر التشغيلية

يجب على البنوك أن تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل أنواع المنتجات، الأنشطة، والعمليات والأنظمة. كما يجب التأكد من أنه تم الأخذ بالاعتبار المخاطر التشغيلية الذاتية لكل نشاط عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح أية منتجات وأنشطة وعمليات أو أنظمة جديدة.

المبدأ الخامس: متابعة المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية واحتمالات التعرض للخسائر المادية

وإعداد التقارير:

يجب على البنوك أن تقوم بتحديد الإجراءات المطلوبة لقياس المخاطر التشغيلية. كما يجب تنفيذ عملية المراقبة المنتظمة لأوجه المخاطر التشغيلية والتعرض الملموس للمخاطر، والإفصاح عن البيانات ذات الصلة للإدارة العليا ومجلس الإدارة التي تعزز بدورها إجراءات الإدارة للسيطرة على المخاطر التشغيلية.

المبدأ السادس: توفر الوسائل والإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية وتخفيضها

يجب على البنك التأكد من استمرارية تطبيق نظام مراقبة التعرض للمخاطر التشغيلية وأحداث الخسائر التي تنتج عن العمليات الكبيرة. بحيث يجب أن يتوفر لدى البنك السياسات والأساليب والإجراءات التي تضبط أو تخفف من حدة المخاطر التشغيلية المادية. ويجب على البنك أن يراجع بشكل دوري محددات المخاطر وإستراتيجيات الضبط، كما ينبغي تعديل إطار المخاطر التشغيلية وفقاً للإستراتيجيات المناسبة المستخدمة وبناءً على استعداد البنك لتقبل المخاطر.

المبدأ السابع: توفر خطط طوارئ واستمرارية الأعمال

يجب على البنك أن يضع خطط للطوارئ وذلك لضمان مقدرته للعمل بناءً على مبدأ الاستمرارية والتنامي المتواصل في الأعمال والحد من الخسائر في حالة تعطل الأعمال بشكل حاد. كما يجب أن يقوم البنك بتقييم التكلفة والعائد من العمليات البديلة والإستراتيجيات الرقابية لتخفيض المخاطر.

القسم الثالث دور السلطات الرقابية

المبدأ الثامن: مطالبة البنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية

يجب على السلطة الرقابية أن تطلب من كافة البنوك بغض النظر عن حجمها إعداد واعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسببها، على أن يكون هذا الإطار جزء من منهج شامل لإدارة المخاطر بشكل عام.

المبدأ التاسع: تقييم سياسات وإجراءات البنوك الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية

يجب على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للإستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، كما يطلب من المراقبين التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن إطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنوك.

القسم الرابع أهمية الإفصاح.

المبدأ العاشر: الإفصاح من قبل البنوك

يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح الكافي للجمهور حتى يتمكن المتعاملين في السوق المصرفية من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة إدارتها. فالإفصاح الدوري والمستمر للمعلومات ذات العلاقة بالبنوك يؤدي إلى تحسين الانضباط السوقي والذي يزيد فعالية إدارة المخاطر، ويجب أن يتناسب مستوى الإفصاح مع مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة البنك.

إن نطاق الإفصاح المتعلق بالمخاطر التشغيلية غير محدد كون البنوك لا تزال في مرحلة تطوير تقنيات تقدير المخاطر التشغيلية، وبشكل عام يجب على البنوك الإفصاح عن الإطار العام (الاستراتيجية) لإدارة المخاطر التشغيلية بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءة البنك في تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف حدة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها.

خامساً: المخاطر القانونية:

تتعرض المصارف لأشكال متنوعة من مخاطر القانونية، ومن الممكن أن يشمل ذلك مخاطر انعدام قيمة الموجودات، أو كون الالتزامات أكبر من المتوقع بسبب نقص أو خطأ المشورة القانونية، أو الوثائق ذات الصلة. وفضلا عن ذلك قد تفشل القوانين السارية في حل قضايا قانونية تتعلق بمصرف من المصارف. من جهة أخرى من الممكن لقضية معروضة على المحكمة بشأن مصرف معين أن تكون لها

نتائج أوسع نطاقاً فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، كما يمكنها أن تتطوي على تكاليف يتحملها المصرف أو أكثر من المصارف الأخرى أو جميع المصارف الأخرى. كذلك فإن القوانين المتعلقة بالمصارف أو بالمنشآت التجارية الأخرى هي قوانين عرضة للتعديل.

إن المصارف تتعرض بشكل خاص للمخاطر القانونية عندما تدخل في أنواع جديدة من المعاملات، وعندما لا يكون الحق القانوني للطرف المقابل حقا ثابتا بشأن دخوله كطرف في معاملة ما.

سادساً: مخاطر عدم الالتزام:

ويقصد بها تعرض المصرف لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات ناتجة عن تجاهله لتعليمات المصرف المركزي أو المعايير الدولية أو تعليمات الرقابة المصرفية وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية على قدرة البنك في استقطاب موارد مالية جديدة نتيجة عدم التزامه في الأوساط المصرفية.^(١)

مثال ذلك العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على بنك سوريا الدولي الإسلامي والتي تتمثل في تجميد أموال البنك ضمن دول الاتحاد الأوروبي، بحجة عدم تطابق عمليات المصرف مع المعايير والأعراف الدولية من حيث التعامل مع جهات محظورة دولياً أو تمويل استيراد بضائع محظور استيرادها إلى سوريا وفرضت هذه العقوبات بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠١٢.^(٢)

سابعاً: المخاطر الاستراتيجية:

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للمصرف يحدد من خلالها المسار الواجب إتباعه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماداً على تحليل القوة الذاتية.

ولعل تطور الاداء العام للمصرف من عام إلى آخر يعطي مؤشراً على مدى نجاح المصرف في التخطيط الاستراتيجي. وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد المصارف التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية و تخطيطها الاستراتيجي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط تلك البنوك.

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٢) الموقع الإلكتروني لبنك سورية الدولي الإسلامي .

ثامناً: المخاطر المتعلقة بسمعة المصرف:

هي تلك المخاطر التي تنشأ من جراء الفشل التشغيلي و عدم التقيد بالقوانين و النظم ذات الصلة، أو نتيجة لأسباب أخرى كالتشديد بإجراءات منح الإئتمان، ولهذا النوع من المخاطر بشكل خاص أثر في المصارف المعنية وذلك لأن طبيعة العمل المصرفي تقتضي المحافظة على ثقة المودعين و الدائمين وعلى ثقة السوق بصورة عامة

الفرع الثاني: مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

إن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المترافق مع اشتداد حدة المنافسة بين البنوك في ظل ما تشهده الصناعة المصرفية من تقدم ملموس في مجال التكنولوجيا حيث تم السماح لعملاء البنوك بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الالكترونية. ونظرا لما يصاحب هذه العمليات من مخاطر فيتوجب على المصرف التحوط لها ووضع السياسات المناسبة لإدارتها و الرقابة عليها للحد قدر الامكان من الاثار الناجمة عنها.

أولاً: تعريف العمليات المصرفية الالكترونية:

يقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية ان تقوم البنوك بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية او المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الالكترونية.

ثانياً: انواع العمليات المصرفية الالكترونية:

بشكل عام يتم تصنيف الأعمال المصرفية الإلكترونية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

١- الصيرفة عبر الحواسيب الشخصية (PC Banking):

يتيح لك إجراء العديد من المعاملات المصرفية عبر جهاز الكمبيوتر الشخصي مثل الاستعلام عن الرصيد وتحويل الأموال من حساب إلى آخر والكشف عن الحساب ودفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف وغيرها من الخدمات الالكترونية .

٢- الصيرفة عبر الهاتف:

الميزة المرتبطة بهذه الخدمة هي أنها لا تتطلب أي أدوات تقنية إضافية سوى الهاتف حيث يمكن للعميل أن يتصل من خلال هاتف أرضي أو خليوي على رقم محدد مسبقاً من البنك ويتبع تعليمات

المجيب الآلي أو موظف في المصرف يدعى مستشار العميل (client advisor) مؤهل بإمداد العميل بالمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية وتقديم الاستشارة له وذلك بعد التحقق والتأكد من هوية الشخص المتحدث ولكن نظراً لارتفاع تكلفة هذه الخدمة تقوم المصارف عادةً بإنشاء نظام الهاتف المؤتمت (Automated Telephone System) الذي يعمل على أساس قائمة يمكن للعميل التحرك خلالها باستخدام الأزرار الموجودة بهاتفه حيث تقدم بعض البنوك هذه الخدمة مجاناً لعملائها لأنها ذات تكلفة زهيدة وتوفر جهداً كبيراً على العملاء.⁽¹⁾

٣- الصيرفة عبر أجهزة الصراف الآلي (ATMs):

تتيح أجهزة الصراف الآلي خدمة سحب الأموال على مدار الساعة، وذلك عن طريق بطاقة بلاستيكية خاصة تقوم بإدخالها في الصراف الآلي التي تمتلك شريطاً مغناطيسياً يحوي رمز إثبات الهوية (identification code) لصاحب البطاقة الذي يقوم بإدخاله العميل عبر لوحة المفاتيح الرقمية في الجهاز إلى الحاسب المركزي للمصرف، وبعد التأكد يوافق الحاسب المركزي للمصرف على تنفيذ العمليات المطلوبة. كما يعتبر الصراف الآلي من أكبر الأمثلة عن الصيرفة الإلكترونية حيث أن يتيح العديد من الخدمات المصرفية ويحل محل موظف مصرفي أو أكثر.⁽²⁾

ثالثاً: أنواع مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

(1) المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risks)

أ- تعريفها: هي المخاطر التي تنجم عن عدم تبني المصرف الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من (الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الإلكترونية)، وبما لا يعرض ذلك المصرف لمزيد من المخاطر ولا يؤثر على مركزه التنافسي.

ب- مصادرها:

١- القرارات والسياسات والتوجهات التي تخطط لها الإدارة العليا للمصرف، وتختلف بذلك عن بقية المخاطر المصرفية في كونها أكثر عمومية وشمولاً، كما أنها تؤثر على كافة المخاطر الأخرى.

(1)Chovanova,A.,2006.Forms of Electronic Banking ,Biatec, Volume xiv.

(2)Rahman ,M., 2007.Innovative Technology and Bank Profitability :The Bangladesh Experience, Working paper series: WP 0803,Policy Analysis Unit,Bangladesh Bank.

٢- عدم انسجام الأهداف الاستراتيجية للمصرف مع الاستراتيجيات التي تم تطويرها والموارد التي تم توظيفها لتحقيق تلك الأهداف.

٣- الأخطاء التي قد تقع بها الإدارة العليا أو الخلل الذي قد يحدث عند تبني استراتيجيات وخطط تقديم هذه الخدمات وتنفيذها، وذلك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات تحت تأثير التطور التكنولوجي المستمر ونمو الطلب عليها من جهة، واشتداد المنافسة من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية من جهة أخرى. بالتالي ترتبط المخاطر الاستراتيجية للصيرفة الإلكترونية بجزء كبير منها بقضايا التوقيت.

٤- توجه إدارة المصرف لأخذ زمام الريادة في استخدام تقنيات حديثة دون القيام بتحليل مناسب للتكلفة والعائد حيث ينعكس ذلك بتكاليف أعلى وتزداد درجة التعقيد في عملياتهم أو على العكس تماماً، فقد تنشأ هذه المخاطر في حال تباطؤ إدارة المصرف في إدخال التقنيات المصرفية الحديثة، الأمر الذي يجنب المصرف التكاليف العالية إلا أنه يعرضه لخطر عدم إقبال العملاء على تلك المنتجات والخدمات القديمة.^(١)

٢) المخاطر التشغيلية:

أ- تعريفها: هي المخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات والأنظمة والأجهزة الإلكترونية. وتعد من أكثر المخاطر أهمية بالنسبة للخدمات المصرفية الإلكترونية، نتيجة الاعتماد الكبير على هذه التقنيات في تقديم تلك الخدمات.^(٢)

ب- أنواعها: تعد المخاطر الامنية و انتظام تقديم الخدمة من المخاطر التشغيلية الاساسية في بيئة الاعمال المصرفية الالكترونية.

ت - مصادرها:

١. تنشأ نتيجة إمكانية اختراق غير المرخص لهم لأنظمة حسابات البنك والتجسس على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها أو تعطيل الخدمات المصرفية الإلكترونية سواء تم

^(١)Federal Financial Institutions Examination Council,2003.E-banking Booklet,IT Examination Handbook.

^(٢)Sunday, O,and Arnold, E,2008. Accessing E-banking Based on Resilient Transaction,Bleking Institute of Technology, Master Thesis.

ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقه ذلك الاختراق.

٢. كما أن التصميم أو التطبيق غير الكفاء كإخفاق النظم في مواجهة متطلبات المستخدمين أو عدم السرعة في حلّ مشاكل الصيانة لنظم الصيرفة الإلكترونية.

٣. إساءة الاستخدام من قبل العملاء يمكن أن يشكل مصدراً آخر للمخاطر التشغيلية، بسبب عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية، أو سماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات

عملاء آخرين، أو بسبب القيام بعمليات غسل الأموال باستخدام معلومات متوافرة لديهم.^(١)

٤. تنشأ عند التعاقد مع أطراف خارجية في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك عندما يقوم المصرف بإدخال التكنولوجيا في خدماته المصرفية.^(٢)

(٣) مخاطر السمعة:

أ- تعريفها: هي المخاطر التي تنشأ عند توفر رأي عام سلبي تجاه المصرف بخصوص التكنولوجيا المتبعة من قبله.^(٣)

ب - مصادرها: يمكن أن تنشأ في الحالات التالية:

١- فشل المصرف في وضع نظام أمن وموثوق لتقديم هذه الخدمات.

٢- تقديم خدمات غير كفؤة.

٣- عدم انتظام تقديم الخدمة.

٤- نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء.

٥- حدوث انتهاك للخصوصية والسرية المصرفية.

٦- حدوث اختراقات أمنية لموقع المصرف على شبكة الانترنت.^(٤)

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص٢٦٨.

(٢) Risk Management Principles For Electronic money Activities, 1998. Basel Committee Report on Banking Supervision, From :http://www.bis.org/publ/bcbs_35.htm.

(٣) Schaechter, A., 2002. Issues in Electronic Banking : An Overview, IMF Policy Discussion Paper , No.02/6 Washington International Monetary Fund.

(٤) Nsouli, M, and Schaechter , A, 2002. Challenges of The E-banking Revolution, Finance and Development , Vol.39, No.3, September.

٤) المخاطر القانونية:

أ - تعريفها: المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق و الالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية حيث العديد من وسائل أداء هذه العمليات لازالت في طور التطوير، ويمكن أن نضيف إليها المخاطر التي تنشأ عن انتهاك للقوانين أو القواعد او الضوابط المقررة و بشكل خاص تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الاموال.^(١)

ب - مصادر المخاطر القانونية:

- ١- عدم توفر معرفة كاملة لدى المصرف بالقوانين والقواعد والضوابط المقررة من قبل السلطات النقدية في المناطق التي يزاول عمله بها.
- ٢- قيام المصرف بخرق قوانين حماية العميل وذلك بسبب عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن التعاملات المصرفية الالكترونية.
- ٣- قيام المصارف بتقديم خدماتها لعملاء خارج نطاق القطاع القانوني أو القضائي عبر شبكات الانترنت.
- ٤- المجهولية بالنسبة لهوية العميل الامر الذي يسهل القيام بعمليات غسيل الأموال.
- ٥- احتمال وجود تعارض بين تشريعات الدولة مانحة رخصة مزاولة العمل للمصرف و بين تشريعات الدولة التي يقدم بها المصرف خدماته وذلك بخصوص ما يجب أن يتم تطبيقه على معاملات الصيرفة الالكترونية.^(٢)

٥) المخاطر المصرفية التقليدية:

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية وهي:^(٣)

^(١)Nsouli, M, and Schaechter , A, 2002. Challenges of The E-banking Revolution, Finance and Development , Previous reference.

^(٢)Schaechter, A., 2002. Issues in Electronic Banking : An Overview, IMF Policy Discussion Paper , Previous reference.

^(٣) اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ٢٠٠٢. أبو ظبي.

١ - المخاطر الائتمانية: وذلك من خلال:

- أ - استخدام شبكة الانترنت يخلق صعوبات في التحقق من هوية العملاء وأهليتهم الائتمانية.
- ب - التوسع الجغرافي الناجم عن استخدام الانترنت في تقديم هذه الخدمات يؤدي إلى مخاطر ائتمانية مرتبطة بمتطلبات معرفة السوق وطبيعة العملاء وصحة الضمانات..... فعلى سبيل المثال إن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود Cross-border قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.

٢ - مخاطر السيولة:

كتناقل معلومات سلبية عن مصرف ما سواء أكانت صحيحة أم خاطئة يؤدي إلى تدافع العملاء بأعداد كبيرة في وقت واحد لسحب ودائع بشكل أسرع مما سبق وذلك من خلال استخدام المعاملات الالكترونية. كما أن زيادة حدة المنافسة بين المصارف في تقديم تلك الخدمات، يزيد من التقلب في حركة الودائع مما يخلق مشاكل سيولة إضافية لهذه المصارف.

٣ - مخاطر السوق:

و هي التي تنشأ نتيجة التوسع في العمليات المصرفية الالكترونية سواء في تسويق الودائع أو القروض أو أنشطة التوريق وتداول الأوراق المالية.

٤ - مخاطر الصرف الأجنبي:

وذلك نتيجة استخدام المصارف لشبكة الانترنت وتوسيع النطاق الجغرافي لخدماتها خارج حدودها الوطنية، فيؤدي إلى مخاطر سعر الصرف الأجنبي أكبر من مخاطر سعر الصرف الأجنبي التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة العمليات المصرفية التقليدية.

رابعاً: إدارة المخاطر الالكترونية: (١)

تشتمل إدارة المخاطر على التقييم والرقابة والمتابعة وذلك على النحو التالي:

(١) تقييم المخاطر Assessing risks:

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص ٢٦٩-٢٧٤.

ويشمل التقييم تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومدى تأثيرها عليه، ووضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحملة من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

٢) الرقابة على التعرض للمخاطر Controlling risk exposures:

تشتمل هذه الرقابة على ستة مجالات على النحو التالي:

- أ. تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين بشكل جيد. وتستهدف سياسات وإجراءات التأمين ماييلي:
- ب. تحديد شخصية المتعامل مع النظم/ التصديق.
- ت. ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات.
- ث. ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء.
- ج. ضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها.

ويراعى في هذا المجال ماييلي:

- أ. اتباع سياسات وإجراءات تحقق تأمين الاتصالات من وإلى النظم لمنع أو الحد من اختراق غير المرخص لهم للنظم أو إساءة استخدامها.
- ب. الرقابة على دخول النظم وتحديد شخصية المستخدمين لها.
- ت. حماية النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص بها من قبل العاملين بالبنك السابقين أو الجدد أو المؤقتين.
- ث. ويتطلب الأمر بالنسبة لإصدار وسائل دفع النقود الكترونية اتخاذ إجراءات إضافية للتأمين ويشمل ذلك:

- الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزيف.
- متابعة العمليات الفردية.
- الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية لتتبع عمليات غسل الأموال.
- توافر شروط الأمان في البطاقات الذكية، أو غيرها، مع مراعاة وضع حد أقصى لما يخزن على البطاقة.
- تدعيم الاتصالات بين المستويات الإدارية المختلفة بالبنك من مجلس إدارة وإدارة عليا، وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين.
- ج. استمرار تقييم وتطوير الخدمات الالكترونية.

ح. وضع قواعد و ضوابط للحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم

الدعم الفني لها، وتشتمل هذه الضوابط على ما يلي:

- أ. متابعة الأداء المالي والتشغيلي لمقدمي الدعم الفني.
- ب. التأكد من توافر اتفاقيات تعاقدية مع مقدمي الدعم الفني تحدد التزامات الأطراف تفصيليا.
- ت. التأكد من مقدرة مقدمي الدعم الفني على توفير التأمين بما يتفق والمتبع داخل البنك في حالة تعرفهم على بيانات ذات حساسية تخص البنك، وذلك من خلال مراجعة سياساتهم وإجراءاتهم في هذا المجال.
- ث. توفير ترتيبات طوارئ لتغطية احتمالات حدوث تغيير مفاجئ في مقدمي الدعم الفني.
- ج. إحاطة العملاء بمعلومات عن العمليات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل البنك، وكيفية استخدامها.
- ح. إعداد خطط طوارئ:

١- إعداد خطط طوارئ بديلة في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات وذلك فيما يتعلق

بما يلي:

إعادة البيانات إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الإخفاق. وتوفير قدرات بديلة لتشغيل

البيانات. وكذلك توفير عاملين لمواجهة الظروف الطارئة.

٢- اختبار نظم التشغيل البديلة بصفة دورية للتأكد من فاعليتها.

٣- توافر التأمين اللازم في حالة تنفيذ خطط الطوارئ وكذا توافر تعليمات لاستخدام هذه

الخطط لدى مقدمي الدعم الفني.

٤- إبرام عقود بديلة مع مقدمي دعم فني آخرين تتفد في حالة إخفاق المقدمين

الأساسيين.

٣) متابعة المخاطر الإلكترونية Monitoring risk :

وتتمثل هذه المتابعة في اختبار النظم، والقيام بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية لها، وذلك من

خلال الأمور التالية:

١- إجراء اختبارات دورية ومستمرة للنظم، مثل: (إجراء اختبارات لإمكان الاختراق، إجراء مراجعة دورية للتأكد من فاعلية إجراءات تأمين النظم). وذلك بهدف حماية تلك النظم من المحاولات غير العادية للاختراق والوقوف على مدى انسجامها مع سياسات وإجراءات التأمين المقررة من قبل المصرف.

٢- إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية للنظم. بحيث تسهم تلك المراجعات الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر، وذلك بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات متطورة والتزام المصرف بتلك السياسات والإجراءات.

- بالإضافة للمخاطر السابقة تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر أخرى ناتجة عن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية التي تتعامل بها هذه المصارف كالمراوحة والاستصناع والمشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ .

بالنسبة لمخاطر عدم الالتزام على سبيل المثال هذه المصارف بالإضافة إلى تعرضها لمخاطر عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية داخل البلد وما تصدره الجهات والسلطات المالية المعنية ، فإنها تتعرض لمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، كذلك الأمر بالنسبة لمخاطر السوق ، حيث تتعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الناتجة عن تغير أسعار السلع السوقية، وأثر هذا التغير فيما اشتره المصرف من السلع ، حيث أن هذه السلع يمتلكها المصرف قبل بيعها للعميل .

المطلب الثالث: قياس المخاطر المصرفية

إن قياس المخاطر التي يتعرض لها المصرف تعد من الأمور ذات الأهمية البالغة وذلك لفهم الخسائر المحتملة للمصرف في حال تعرض لأي نوع من هذه المخاطر وتفيد أيضا في معرفة الاجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها للحد أو الوقاية قدر الإمكان من آثار هذه المخاطر، كما تساعده على معرفة العوامل والمتغيرات المؤثرة في الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها.

هنالك طرق عديدة ومختلفة تتبعها المصارف لقياس مخاطرها العديدة وتختلف هذه الطرق من مصرف لآخر حسب سياساته والعوامل الخاصة به، والظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بالمصرف وينبغي عليه مواجهتها.

الفرع الأول: قياس المخاطر الائتمانية:

لإبقاء الخسائر الناجمة عن المخاطر الائتمانية ضمن الحدود المقبولة بالنسبة للمصرف فإنه يحتاج إلى نظام قياس ومراقبة فعال.

وعلى الرغم من الدراسات التي تقوم فيها المصارف قبل منح الائتمان - وحتى لو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس السليمة - إلا أن احتمال الفشل المالي للمقترض وعدم مقدرته على السداد يبقى قائماً ولو من الناحية النظرية، وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، وإذا ما تحقق هذا الاحتمال فإن حقوق المصرف على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوك فيها. وهذا يتطلب من المصرف إجراء دراسات ائتمانية للمنشأة الطالبة للقروض لمعرفة قدرتها بالاستمرار في مزاولة نشاطها، والضمانات التي يجب فرضها عليها لضمان استرداد قيمة القروض الممنوحة.

وقد تم وضع مجموعة من النماذج لقياس الفشل والتنبؤ فيه من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA وهيئة سوق الأوراق المالية SEC في أعقاب الإفلاسات الكبيرة التي اجتاحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أشهر هذه النماذج (نموذج Sherrord ونموذج kida).

أولاً: نماذج قياس والتنبؤ بفشل المنشأة طالبة القروض:

◆ نموذج KIDA:^(١)

ويعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية من خلال المعادلة التالية:

$$Z=1.024X1+0.42X2+0.461X3+0.463X4+0.271X5$$

حيث أن: X1=صافي الربح بعد الضريبة مقسوم على مجموع الموجودات

X2= صافي حقوق الملكية مقسوم على مجموع الموجودات

X3=الموجودات السائلة مقسومة على المطلوبات المتداولة

X4=المبيعات مقسومة على مجموع الموجودات

X5= النقدية مقسومة على مجموع الموجودات

(١) أبو كرش، شريف مصباح، ٢٠٠٥. مخاطر الائتمان المصرفي، كلية التمويل والإدارة، جامعة الخليل، فلسطين.

فإذا كانت قيمة Z أصغر من الصفر يكون الفشل متوقعاً.

ويمكن قياس مخاطر الائتمان من خلال مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض، ومخصص الديون المشكوك فيها يرتبط بعلاقة طردية مع حجم القروض، أي عندما يزيد مخصص الديون المشكوك فيها فإن مخاطر الائتمان تزيد، وهكذا.

مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك فيها والفوائد المعلقة مقسومة على إجمالي القروض.

وهناك مقاييس ومؤشرات كمية يمكن بواسطتها قياس مخاطر الائتمان هي: (١)

- صافي أعباء القروض مقسومة على إجمالي القروض.
- مخصص الديون المشكوك فيها مقسومة على إجمالي القروض.
- مخصص الديون المشكوك فيها مقسومة على القروض التي استحققت ولم تسدد.
- متوسط القروض مقسومة على الأصول.
- القروض غير المسددة مقسومة على إجمالي الخسائر.
- خسائر القروض مقسومة على إجمالي الخسائر.
- احتياطي خسائر القروض مقسومة على القروض.

ثانياً: من المقاييس المتقدمة لقياس مخاطر القروض:

- درجة تركيز القروض.
- معدل نمو القروض.
- معدلات الإقراض المرتفعة.
- الإحتياطيات مقسومة على القروض غير المسددة.

(١) حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٨. إدارة المخاطر (أفراد - شركات - بنوك)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

ثالثاً: أهم الإجراءات التي يجب أن تقوم فيها إدارة مخاطر الائتمان: (١)

(١) إعداد تقييم دوري لمحفظه استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية:

من خلال إجراء تقييم دوري لمخاطر استثمارات البنك ومحفظه الائتمان لديه، وما تم من إجراءات في شأنها وما سيتم اتخاذه لمواجهة ما يستجد من مخاطر، الأمر الذي يتطلب وضع نظام تفصيلي يتم بموجبه إعداد التقييم بالسرعة والدقة اللازمة. ويتعين أن يتم التنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان وإدارات الائتمان المختلفة بالبنك وكذلك الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات، وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم في عملية التقييم هذه.

(٢) إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي:

تهدف عملية تقييم المخاطر إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط، والعمل، وعلى مستوى المحفظة ككل، ويساعد نظام تقييم المخاطر في منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية، والرقابة على جودة المحفظة وتحديد إستراتيجية التعامل مع المخاطر المستقبلية لها، وتحديد الأنشطة الاقتصادية المستهدفة للتوسع الائتماني فيها وتلك المراد تقليص الائتمان الموجه لها، وتسعير التمويل أساساً على العلاقة بين العائد والمخاطرة، ووضع أساس هام لتحديد السلطات التقديرية في مجال منح الائتمان.

إن نظام التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية ليس بديلاً للتحليل الائتماني حيث أنه لا يشمل كافة التصورات والاحتمالات المتوقع حدوثها.

الفرع الثاني: قياس مخاطر السيولة:

أولاً: الطرق المتبعة في قياس مخاطر السيولة المصرفية.

ثانياً: محددات مخاطر السيولة المصرفية.

أولاً: الطرق المتبعة في قياس مخاطر السيولة المصرفية:

هنالك طريقتين أساسيتين لقياس مخاطر السيولة المصرفية:

١- فجوة السيولة. ٢- نسب السيولة.

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(١) فجوة السيولة:

وهي الفرق بين مصادر الأموال في المصرف واستخداماتها في فترات زمنية معينة أي الفرق بين الأصول والخصوم في تواريخ الحاضر والمستقبل، فهي تقاس بمقدار الفرق بين مجموع مصادر السيولة ومجموع استخداماتها، وعندما تفوق مصادر السيولة (زيادة الودائع وانخفاض القروض)، استخدامات السيولة (انخفاض الودائع وزيادة القروض)، فيكون لدى المصرف فجوة سيولة موجبة وكذلك في حال العكس يكون لدى المصرف فجوة سيولة سالبة، ويتطلب منه اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة هذا العجز.

(٢) نسب السيولة:

وهي نسب مختلفة لقياس مخاطر السيولة المصرفية وبشكل أساسي تدرس لمعرفة العوامل التي تؤثر على السيولة في المصرف، وتستخدم كذلك لتحديد الاتجاهات الرئيسية للسيولة.

وبالتالي هنالك أربع نسب أساسية للسيولة: (١)

١- نسبة السيولة الأولى = الأصول السائلة مقسومة على إجمالي الأصول

تساعدنا هذه النسبة في التعرف على مدى قدرة المصرف على امتصاص صدمة السيولة. وكقاعدة أساسية: كلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كلما ارتفعت قدرة البنك على امتصاص صدمة السيولة (أي قدرته على مواجهة مخاطر السيولة). إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يكون مؤشر على عدم كفاءة البنك في إدارة أصوله السائلة، حيث يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض الدخل المتولد للمصرف وبالتالي ربحية المصرف.

٢- نسبة السيولة الثانية = الأصول السائلة مقسومة على الودائع + قروض قصيرة الأجل

تقيس هذه النسبة مدى حساسية سيولة المصرف لعمليات سحب الودائع. فمن خلال هذه النسبة فإنه يمكن الحكم على ضعف أو قوة سيولة المصرف ومدى اعتماده على الودائع والقروض قصيرة الأجل كمصدر للسيولة.

فإذا بلغت هذه النسبة ١٠٠% أو أكثر فهذا يدل على أن لدى المصرف أصول سائلة قادرة على تغطية التغيرات التي تطرأ على التدفقات النقدية المتولدة من الودائع والقروض قصيرة الأجل، أي بعبارة أخرى عندما تنخفض الودائع والقروض قصيرة الأجل فإن المصرف لا يواجه أي مشكلة بالسيولة.

(1) Pavala, V., 2011. Determinants of Commercial Bank's Liquidity in Slovakia, Czech Science Foundation (project GACR P403/11/ P243), PP. 741 -743.

أما إذا كانت النسبة أقل من ١٠٠% فإن ذلك يعني أن المصرف لا يملك سيولة كافية لمواجهة عمليات سحب الودائع، فسيولته تتأثر بعمليات سحب وإيداع الودائع، بمعنى زيادة حساسية سيولة المصرف المرتبطة بعمليات سحب الودائع.

٣- نسبة السيولة الثالثة = القروض مقسومة على إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة حصة القروض من إجمالي الأصول، وتشير إلى الأصول غير السائلة من أصول المصرف، وبالتالي يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشرا على انخفاض سيولة المصرف، أي أن ارتفاعها يقلل من سيولة المصرف.

٤- نسبة السيولة الرابعة = القروض مقسومة على الودائع + تمويل قصير الأجل

ترتبط هذه النسبة الأصول غير السائلة مع الالتزامات السائلة حيث ارتفاعها يؤدي إلى سيولة أقل بالنسبة للمصرف، لأن سيولة المصارف تنخفض عندما تزداد القروض وترتفع نسبتها إلى الودائع، فهذا الارتفاع سيؤدي إلى انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع.

هذه النسبة تعطي إنذار للإدارة في المصرف لإعادة دراسة السياسات الخاصة بإدارة سيولته.

- وبالإضافة إلى نسب السيولة السابقة يمكن إضافة مؤشرات مالية تستخدمها المصارف لتقييم وقياس مخاطر السيولة لديها،

ومن أهم هذه المؤشرات المالية:

١. نسبة الاحتياطي القانوني:

تحسب هذه النسبة وفقا للتعليمات التي يصدرها البنك المركزي لكل دولة، وتعبر عن الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصرف المركزي، والتي تشكل ضمان لحقوق المودعين وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = (النقد لدى البنك المركزي مقسومة على الودائع وما في حكمها) × ١٠٠

وتدل على حجم الاحتياطيات النقدية المحتجزة لدى البنك المركزي مقابل ودائع المصرف وتمثل

قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية بذمة المصرف.^(١)

(١) هندي، منير إبراهيم، ٢٠٠٠. إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر، ص ٤١١.

٢. نسبة النقدية: (تسمى الاحتياجات النقدية للعملاء):

تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال النقدية المتوفرة في خزينته وهي تعطى بالعلاقة التالية: (١)

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق مقسومة على الودائع ومافي حكمها}}{100} \times 100$$

٣. نسبة الرصيد النقدي:

وهي تمثل نسبة الأرصدة النقدية بكافة أنواعها إلى مجموع الودائع ومافي حكم الودائع وتعكس قدرة المصرف على توفير سيولة لمواجهة التزاماته من دون أن يضطر إلى تسهيل الأصول. (٢)

نسبة الرصيد النقدي = (النقد لدى المركزي + النقد في الصندوق + الأرصدة السائلة الأخرى) مقسومة

$$\text{على الودائع ومافي حكمها}} \times 100$$

٤. نسبة السيولة القانونية:

وهي تعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال الاحتياطيات الأولية والثانوية ومدى كفاية تلك الاحتياطيات، وهي تقاس بالعلاقة التالية: (٣)

نسبة السيولة = (الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية) مقسومة على (الودائع ومافي حكم

$$\text{الودائع}} \times 100$$

ثانياً: محددات مخاطر السيولة المصرفية

يمكن استخلاص المحددات الأساسية للسيولة المصرفية من خلال التعمق في دراسة مصادر مخاطر السيولة ونسب قياس هذه المخاطر.

وهناك عدد من الدراسات التي بحثت في تحديد العوامل المحددة للسيولة، ومن بين هذه الدراسات:

(١) الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، ٢٠٠٦. إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، ص ٩٧.

(٢) أبو حمد، رضا، صاحب وقُدوري، فائق مشعل، ٢٠٠٥. إدارة المصارف، جامعة الموصل، العراق، ص ٢٣٩.

(٣) العلق، بشير عباس، ٢٠٠١. إدارة المصارف مدخل وظيفي، عمان، الأردن، ص ١٢٢.

(١) دراسة (Valla and Saes (2006):

- وفق هذه الدراسة فإنه يمكن اعتبار العوامل التالية كمحددات لمخاطر السيولة المصرفية:
- أ- وجود مصدر للاقتراض بتكلفة منخفضة، الأمر الذي يحد من الرغبة بالاحتفاظ بالأصول السائلة
- ب- هامش الفائدة الذي يقيس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد.
- ت- ربحية المصرف حيث هنالك علاقة عكسية بين ربحية المصرف وسيولته.
- ث- نمو القروض حيث المؤشرات على زيادة القروض تدل على نقص في سيولة المصرف وزيادة في سيولة المصرف غير السائلة أي هنالك علاقة عكسية بين زيادة القروض وسيولة المصرف.
- ج- حجم البنك له دور في جذب الايداعات وكسب ثقة الجمهور وبالتالي حصوله على سمعة جيدة بالأوساط المصرفية.
- ح- نمو الناتج المحلي الاجمالي: حيث نمو الناتج أو تراجعها فهي مؤشرات على دورة الأعمال حيث يرتبط نمو الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة عكسية مع سيولة المصرف.
- خ- تأثير السياسة النقدية المتمثلة بنسبة الاحتياطي الالزامي والمرتبطة بمعدل الفائدة على المدى القصير، فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع سيولة المصرف، فكلما زادت نسبة الاحتياطي الالزامي انخفضت سيولة المصرف.^(١)

(٢) الدراسة التي قام بها (Bunda and Desquilbet(2008):

- حيث اعتمدا فيها على العوامل التالية كمحددات للسيولة:
- ب- حجم البنك المقاس على أساس إجمالي أصوله حيث يرتبط بعلاقة عكسية مع سيولته، فكلما ازدادت أصول البنك أدى ذلك إلى انخفاض سيولته.
- ت- نسبة الملكية (حقوق المساهمين) إلى الاصول: تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال ولها علاقة طردية مع السيولة.
- ث- الاجراءات التحويلية التي يتخذها البنك باحتفاظه بأصول سائلة بما فيها الكفاية، وبالتالي هذه الاجراءات تزيد من سيولة المصرف أي الأموال السائلة الموجودة بحوزته.

(1) Vall, N, and Saes, B, 2006. Bank Liquidity and Financial Stability, Banque de France, pp. 89-104.

- ج- ربحية الاقراض التي يمكن قياسها عن طريق معدل الفائدة على الاقراض، حيث ترتبط بعلاقة عكسية مع سيولة المصرف، فكلما ارتفع معدل الفائدة على الاقراض أي توظيف أكبر لأموال المصرف، وبالتالي هذا يقود إلى زيادة في ربحيته ولكن يخفض من سيولته.
- ح- نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما ارتفعت هذه النسبة تؤدي إلى زيادة السيولة في الاقتصاد، ومنه قد تقود إذا ذهبت هذه السيولة بشكل إيداعات أو استثمارات في البنوك إلى زيادة سيولة هذه البنوك.
- خ- معدل التضخم: حيث يزيد من حساسية المصارف للقيم الاسمية للقروض المقدمة للعملاء، فزيادة معدلات التضخم قد تؤدي إلى تخفيض البنوك من منحها القروض للعملاء، مما يؤدي بهذه الطريقة إلى زيادة سيولة هذه المصارف عن طريق اتخاذها القرارات بتخفيض حجم القروض، حيث ارتبط هذا القرار بزيادة معدلات التضخم.
- د- الأزمات المالية التي ربما تحدث بسبب بنك ضعيف السيولة أي قد يكون أحد أسباب الأزمات المالية هو ضعف سيولة البنك.
- ذ- نظام سعر الصرف: أي السياسات المتبعة في تحديد سعر الصرف، فالبنوك الموجودة في البلدان التي تعتمد على التدخل في تحديد أسعار الصرف تكون أقل سيولة، من البنوك الموجودة في البلدان التي تتبع أنظمة أسعار الصرف العائمة أو الثابتة.⁽¹⁾

(٣) دراسة (Rauch et al (2010):

- درسوا محددات السيولة لبنوك الادخار الألمانية واعتمدوا المحددات التالية لسيولة تلك البنوك:
- أ- السياسة النقدية المصرفية حيث تشديد السياسة النقدية يقلل السيولة المصرفية.
- ب- مستوى البطالة، حيث يرتبط بالطلب على القروض. إن زيادة الطلب على القروض المرتبط بزيادة معدلات البطالة يؤدي إلى انخفاض في سيولة المصرف.
- ت- زيادة فرص العمل، تؤدي إلى زيادة السيولة المصرفية، لأنها تؤدي إلى توليد الدخل وهذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة الانفاق أي ترتفع نسبته من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة السيولة

(1) Bunda, I, and Desquilbet, J, 2008. The Bank Liquidity Smile Across Exchange Rate Regimes, International Economic Journal, vol. 22, no. 3, pp. 361-386.

بالاقتصاد، فإذا استخدمت هذه الزيادة كإيداعات واستثمارات في البنوك يؤدي ذلك إلى زيادة سيولة هذه البنوك.

- ث- مستوى السيولة في الفترة السابقة، فعندما يكون مرتفع فهذا دليل على وجود سيولة لدى المصرف.
- ج- حجم البنك المقاس على أساس إجمالي عدد عملائه، حيث يرتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.
- ح- ربحية البنك: ترتبط ربحية البنك بعلاقة عكسية مع السيولة.⁽¹⁾

٤) الدراسة التي أجراها كل من (Fielding and Shortland ٢٠٠٥)

حيث اعتبرا أن محددات الأساسية للسيولة هي مستوى الإنتاج الاقتصادي: فزيادته تؤدي إلى ازدهار بالاقتصاد، وبالتالي زيادة فرص العمل، مما يقلل من نسبة الطلب على القروض مقارنة "بزيادة الايداعات بنسبة أكبر من نسبة الطلب على القروض وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة سيولة المصرف، ومعدل الخصم فارتفاعه يؤدي إلى زيادة السيولة، ومتطلبات الاحتياطي فقد تقود إلى زيادة السيولة أو نقصها حيث يعود الأمر للسياسة المتبعة، وكذلك النقد إلى الودائع فالعلاقة عكسية بين هذه النسبة وسيولة المصرف، ومعدل انخفاض سعر الصرف في السوق السوداء، يرتبط بعلاقة طردية مع سيولة المصارف، ويضاف لها تأثير الإصلاح الاقتصادي حيث العلاقة عكسية مع السيولة، والاضطرابات السياسية.⁽²⁾

واستنادا لما سبق فإن تحديد السيولة في البنوك يستند إلى:

- عوامل متعلقة بالبنك مثل (حجم البنك، ربحية البنك، كفاية رأس ماله).
- العوامل التي تؤدي إلى مخاطر قد تواجه البنك وهي عوامل الاقتصاد الكلي (أسعار الفائدة، هامش الفائدة، المؤشرات الاقتصادية، العرض النقدي)، و عوامل أخرى يمكن إضافتها أيضا: حدوث الأزمات المالية، و التغيرات بالتشريعات، والاضطرابات السياسية.

الفرع الثالث: قياس مخاطر السوق:

حيث يندرج تحت مخاطر السوق مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر التسعير

(1) Rauch, C., Steffen, S, Hackethal, A, and Tyrell, M, 2010. Determinants of Bank Liquidity Creation.

(2) Fielding, D, and Shortland, A, 2005. Political Violence and Excess Liquidity in Egypt, Journal of development Studies, vol. 41, no. 4, pp. 542-557.

أولاً: قياس مخاطر أسعار الفائدة:

هنالك طرق ومؤشرات تستخدمها المصارف لتحديد قدرتها على تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار الفائدة ومن هذه الطرق:

(١) تحليل الفجوة:

تحليل الفجوة هو أحد الطرق المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة عبر قياس الفروقات في مواعيد الاستحقاق وإعادة التسعير، حيث يعتمد على تقارير الفجوة في تصنيف الأصول و الخصوم والأدوات خارج الميزانية ضمن مجموعات زمنية معينة بالاستناد إلى تاريخ الإستحقاق أو إعادة التسعير الخاص بكل منها، ثم يتم جمع الأصول و الخصوم ضمن كل مجموعة زمنية (حيث تعطى الأصول قيمة موجبة في حين تعطى الخصوم قيمة سالبة) لينتج مقدار صافي الفجوة لكل مجموعة زمنية. يتم قياس الخطر بواسطة تقارير الفجوة عن طريق قياس كل من حجم الفجوة و مدة الفجوة. وضمن كل مجموعة زمنية قد يكون لدى المصرف فجوة موجبة أو سالبة أ، فجوة أحادية. ويكون لدى المصرف فجوة موجبة عندما تكون قيمة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة ضمن مجموعة زمنية ما أكبر من قيمة الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة. هذا المصرف من المتوقع أن يستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة لأن أصوله يتم تسعيرها بشكل أسرع من خصومه. بينما يكون لديه فجوة سالبة عندما تكون قيمة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة ضمن مجموعة زمنية ما أقل من الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة. هذا المصرف من المتوقع أن يستفيد من انخفاض أسعار الفائدة لأن خصومه يتم تسعيرها بشكل أسرع من أصوله، أما الفجوة الحيادية عندما تكون قيمة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة ضمن مجموعة زمنية ما مساوية لقيمة الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة ضمن نفس المجموعة يكون لدى المصرف فجوة حيادية. عندما تكون الفجوة حيادية لا يعني ذلك أن المصرف قد تخلص من مخاطر أسعار الفائدة.^(١)

أولاً - عدد المجموعات الزمنية:

على المصرف أن يقرر عدد المجموعات الزمنية التي سوف يستخدمها في تقرير الفجوة. كلما كانت المجموعات الزمنية أضيق كلما تمكن المصرف من قياس الخطر بشكل أدق. لقياس الخطر على

(1) Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk, Supporting document to the New Basel Capital Accord, Previous reference.

الأرباح، يجب أن يحتوي تقرير الفجوة مجموعات زمنية شهرية عن السنة الأولى و ربع سنوية عن السنة الثانية، أما إذا أراد المصرف قياس الخطر على مدى أطول و قياس الخطر على القيمة السوقية فإنه يجب أن يحتوي تقرير الفجوة على مجموعات زمنية تمتد حتى أجل استحقاق آخر أصل أو خصم.

ثانياً - استخدام تقارير الفجوة في قياس خطر أسعار الفائدة على ربحية البنك (صافي الدخل

من الفوائد):

لقياس الفجوة بشكل كمي يتم استخدام الصيغة التالية:

$$\text{التغير في صافي الدخل من الفوائد} = (\text{قيمة الفجوة}) \times (\text{التغير في سعر الفائدة}) \times (\text{مدة الفجوة})$$

حيث يتم تحديد قيمة الفجوة ضمن كل مجموعة زمنية مثلاً قيمة الفجوة في أقل من شهر، وكذلك قيمتها من شهر إلى ثلاث أشهر، ... الخ. وكذلك يتم تحديد مقدار التغير في سعر الفائدة الموافق لكل مجموعة زمنية محددة، بالإضافة لحساب مدة الفجوة الموافقة لكل مجموعة زمنية أيضاً (مدة الفجوة كجزء من السنة)، ثم قيمة التغير في حساب الدخل من الفوائد لكل مجموعة زمنية، وفي النهاية يتم جمع قيمة التغير في صافي الدخل من الفوائد لكل المجموعات الزمنية المحددة.

ثالثاً - استخدام تقارير الفجوة في قياس خطر أسعار الفائدة على القيمة السوقية:

يمكن للمصرف استخدام تقارير الفجوة في قياس خطر أسعار الفائدة على القيمة السوقية. يتم ذلك عن طريق استخدام وسيط جديد هو عامل حساسية السعر، حيث يقوم هذا العامل بتقدير التغير النسبي في القيمة السوقية لأصل أو خصم ما نتيجة تغير أسعار الفائدة بمقدار معين، و يتم حساب قيمة التغير في القيمة السوقية عن طريق حساب جداء هذا العامل بمقدار الفجوة.

رابعاً - عيوب طريقة تحليل الفجوة:

يجب الانتباه إلى أن هذه الطريقة في قياس خطر سعر فائدة بسيطة جدا و تقوم على افتراضات مبسطة:

- ١- جميع عمليات إعادة التسعير أو الاستحقاق ضمن المجموعة الواحدة تتم معا في وقت واحد في بداية المدة أو منتصفها أو آخرها
- ٢- جميع أسعار الفائدة ستتغير بمقدار واحد.

- ٣- جميع الأصول و الخصوم سوف يعاد تسعيرها بسعر فائدة واحد.
- ٤- هناك تغير فوري في أسعار الفائدة بمقدار ثابت.
- ٥- لا تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار أنشطة المصرف المستقبلية.

٢) الحساسية الزمنية Duration

تقيس الحساسية الزمنية حساسية القيمة السوقية للأصول و الخصوم للتغيرات في أسعار الفائدة. عندما تتغير أسعار الفائدة فإن القيمة السوقية لأصل أو خصم ما سوف تتغير ارتفاعاً أو انخفاضاً، الحساسية الزمنية تقيس مقدار هذا التغير.

الحساسية الزمنية لأصل أو خصم ما هي النسبة المئوية للتغير في القيمة السوقية لهذا الأصل أو الخصم نتيجة التغير في أسعار الفائدة.

تأخذ الحساسية الزمنية بعين الاعتبار ثلاث عوامل:

١- الزمن المتبقي للإستحقاق، ٢- مستويات أسعار الفائدة، ٣- التدفقات النقدية المتبقية

تحسب الحساسية الزمنية عن طريق ترجيح القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن أصل أو خصم ما بموعد استلام تلك التدفقات.

الحساسية الزمنية (Macaulay) = مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية مرجحة بوقت إستحقاقها مقسومة على القيمة الحالية (مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية)

الحساسية الزمنية المعدلة = الحساسية الزمنية (Macaulay) مقسومة على ١ + (معدل العائد إلى تاريخ الإستحقاق مقسومة على ٢).

أ - استخدام الحساسية الزمنية لقياس حساسية القيمة السوقية للمحفظة للتغيرات في أسعار الفائدة

يمكن استخدام الحساسية الزمنية لقياس حساسية القيمة السوقية للمحفظة للتغيرات في أسعار الفائدة عن طريق ترجيح الحساسية الزمنية لكل أصل أو خصم بوزنه النسبي في المحفظة.

ب - خصائص الحساسية الزمنية

- يكون للأصول أو الخصوم ذوات فترات الإستحقاق الأقصر حساسية زمنية أقل.

- يكون للأصول ذوات معدلات الفائدة الأعلى، أي المتولد عنها تدفقات نقدية كبيرة، حساسية زمنية أقل.
- يكون للأصول و الخصوم التي تعطي مدفوعات فائدة على عدد أكبر من الفترات حساسية زمنية أقل من تلك التي تعطي مدفوعات فائدة أقل تواترا (تكرارا).
- ث - عيوب الحساسية الزمنية **Macaulay** و المعدلة:
- تفترض أن التدفقات النقدية ثابتة مع تغير سعر الفائدة، وهذا غير صحيح بالنسبة للأصول و الخصوم التي تتضمن خطر الخيار، كالسندات القابلة للإستدعاء و قروض الرهن العقاري.
- تفترض أن منحنيات العائد تتحرك بشكل متواز، أي أن جميع أسعار الفائدة تتغير بشكل متساو وهذا الأمر ليس صحيحا.

٣ نماذج المحاكاة Simulation Models

تقوم العديد من المصارف (بشكل خاص المصارف التي تمتلك في محافظتها أدوات مالية متنوعة ومتطورة تعرضها إلى مخاطر أكثر تعقيدا) باستخدام أنظمة لقياس الخطر أكثر تعقيدا وتطورا من تلك التي تعتمد على جداول الإستحقاق و إعادة التسعير (تحليل الفجوة أو الحساسية الزمنية)، تسمى هذه الأنظمة نماذج المحاكاة. تنتج هذه الأنظمة تقديرات مفصلة للآثار المحتملة للتغيرات في أسعار الفائدة على كل من الأرباح و القيمة السوقية عن طريق محاكاة المسار المستقبلي المحتمل لأسعار الفائدة و أثرها على التدفقات النقدية.

تنتج نماذج المحاكاة تقديرات أكثر تفصيلا عن تأثير أسعار الفائدة على جميع فئات الأصول و الخصوم و الأدوات خارج الميزانية، حيث تتضمن هذه النماذج افتراضات محددة عن أسعار الفائدة و الدخل من الفوائد و غير الفوائد و كذلك النفقات من الفوائد و غير الفوائد التي ترتبط بكل أصل أو خصم أو أداة من خارج الميزانية يملكها المصرف، و كذلك تتضمن هذه النماذج افتراضات أكثر دقة و تنوعا عن التغيرات في أسعار الفائدة. وتقسّم نماذج المحاكاة إلى نوعين رئيسيين هما:

أ - نماذج المحاكاة الساكنة: تأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاط الحالي للمصرف فقط، أي الأصول و الخصوم و الأدوات خارج الميزانية التي يملكها المصرف حاليا. يقوم المصرف لقياس خطر أسعار الفائدة بتقدير التدفقات النقدية و الأرباح الناتجة من خلال تطبيق عدة

سيناريوهات مفترضة لأسعار الفائدة خلال مدة زمنية محددة. يمكن قياس خطر أسعار الفائدة على القيمة السوقية من خلال حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة بحسب النموذج.

ب - نماذج الاحتكاك المتحركة: تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة في النشاط المستقبلي للمصرف، حيث تتضمن هذه النماذج افتراضات عن استراتيجيات إعادة الاستثمار المحتملة، أو استراتيجيات تغيير أسعار الفائدة التي يملك المصرف إدارتها (على ودائع الادخار مثلاً)، أو التغيير المحتمل في سلوك الزبائن أو ظهور أدوات مالية جديدة. تأخذ النماذج المتحركة مثل هذه الافتراضات بعين الاعتبار لتقدير التدفقات النقدية و الأرباح المتوقعة خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً: قياس مخاطر أسعار الصرف: (١)

تقاس مخاطر أسعار الصرف باستخدام مؤشر حجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدة إلى القاعدة الرأسمالية للمصرف.

ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في عملة معينة .

مخاطر أسعار الصرف = المركز المفتوح في كل عملة مقسومة على القاعدة الرأسمالية للمصرف

أو مخاطر أسعار الصرف = إجمالي المراكز المفتوحة مقسومة على القاعدة الرأسمالية للمصرف

ثالثاً: قياس مخاطر التسعير:

تعتمد إدارة المصرف في قياس مخاطر التسعير على نوعين من المؤشرات: محاسبية وسوقية.

(١) المؤشرات المحاسبية:

أ- ربحية السهم: حيث تعد ربحية السهم من المؤشرات المحاسبية التي يسترشد بها المستثمرون بالسوق المالي لأغراض الاستثمار في الأسهم العادية، فكلما كانت ربحية السهم مرتفعة، كان تقدير المستثمرين لأداء المصرف الحالي والمستقبلي جيد مما ينعكس إيجابياً على سعر السهم بالسوق.

ب - العائد على حقوق الملكية: هو مقياس للربحية من وجهة نظر المالكين، وكلما كانت نسبة الربح المتحقق على الأموال المستثمرة في المصرف أكبر، كان المرودود على هذه الاستثمارات مناسباً

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٦.

ومشجعا على الاستمرار في المصرف ودافعا على استثمار المزيد من الأموال، وتتمثل حقوق الملكية في رأس المال المستثمر، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة.

ت - العائد على الأصول: يقيس هذا المعدل نسبة الربح المحققة على كل ليرة مستثمرة في الأصول، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، أي العلاقة بين الأصول والأرباح من استخدام هذه الأصول.

ث - نسبة صافي التدفقات النقدية على الأصول: حيث يعبر عن صافي التدفقات النقدية من كل العمليات لكل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول.

ح- نسبة المديونية: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على المصادر الخارجية في تمويل عملياته وأصوله الثابتة، فكلما كانت هذه النسبة أقل بالمقارنة مع المصارف المماثلة، كانت مقدرة المصرف أفضل على تحمل خسائر دون الإضرار بحقوق الدائنين، وبشكل عام تختلف هذه النسبة من قطاع لآخر تبعا لطبيعة القطاع.

ج- نسبة الملكية: تعتبر هذه النسبة مكملة لنسبة المديونية حيث أنها تبين ذلك الجزء من الأصول الممولة ذاتيا. تقيس هذه النسبة مقدرة المصرف على الاستمرار في النشاط لفترات طويلة في المستقبل، فكلما زادت هذه النسبة زادت ثقة المستثمرين في الهيكل التمويلي للمصرف وانخفضت نسبة المديونية.

خ- نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الأرباح المحققة: تعكس هذه النسبة سياسة المصرف في توزيع أرباحه، انخفاضها يعني احتفاظ المصرف بقدر من أرباحه المحققة في نهاية السنة المالية لأغراض الاستثمار والتوسع مستقبلا، بينما ارتفاعها يدل على زيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة ونقص في نصيب الأرباح المحتجزة لدى المصرف، وهي من المؤشرات المهمة للمستثمرين والمصرف.

(٢) المؤشرات السوقية:

تشمل ما يلي:

أ - نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: يبين مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ما يضيفه السوق المالي على قيمة السهم قياسا لما هو مسجل كقيمة دفترية في سجلات المصرف وتقاس هذه النسبة بعدد المرات، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة، فإن هذا يعني أن المصرف يقوم بأداء جيد حسب تقييم المستثمرين، وأن ذلك ينعكس على سعر السهم فيرتفع بالسوق.

ب - حصة السهم العادي من التوزيعات: يبين هذا المؤشر ما يحصل عليه حامل السهم العادي من الأرباح الموزعة في نهاية العام، حيث يقيس الربح الموزع للسهم من الدخل الناتج عن الاستثمار في أسهم المصرف. تعكس الأرباح الموزعة أداء المصرف وسياسته في توزيع الأرباح، فزيادة أرباح المصرف وفقا لسياسة التوزيع قد تؤدي إلى زيادة حصة السهم من التوزيعات أيضا.

ت - مضاعف سعر السهم العادي: يعتبر هذا المؤشر هاما بالنسبة للمتعاملين بالأسواق المالية ويكون هذا المضاعف عاليا في المصارف التي تنمو بمعدلات مرتفعة. والسبب هو توقعات المستثمرين في الأسواق المالية لنمو سريع في الأرباح المستقبلية للمصرف وفي الأرباح الموزعة مما يؤدي إلى الإقبال على شراء السهم فيرتفع سعره بالسوق، كما يستخدم هذا المؤشر في تقييم مدى التضخم أو الانكماش الحاصل في سعر السهم، ومن ثم التنبؤ بحركة الأسعار.

ث - معدل دوران السهم العادي: يبين هذا المؤشر مدى إقبال المستثمرين على الأسهم متمثلا في عدد الأسهم المتداولة في الصفقات المالية مقارنة بالأسهم المكتتب فيها، فكلما كان معدل دوران السهم مرتفعا زاد إقبال المستثمرين على أسهم هذا المصرف.

ح - نسبة المساهمة الأجنبية: تعتبر من المؤشرات الهامة للمستثمرين لكون وجود الشريك الأجنبي يوحي بنوع من التنظيم وقوة المركز المالي للمصرف، وعليه كلما ارتفعت هذه النسبة مقارنة بالمصارف المماثلة كان ذلك دافعا للاستثمار في أهم ذلك المصرف، وزيادة الطلب على أسهم هذا المصرف يؤدي إلى ارتفاع سعر هذه الأسهم بالسوق.

ج - نسبة أيام التداول: حيث تعكس هذه النسبة حركة أسهم المصرف، فزيادة عدد أيام التداول قد يفسر على أنه زيادة في نشاط المصرف واستمرارية في تداول أسهمه في السوق.

الفرع الرابع: قياس المخاطر التشغيلية:

تقوم المصارف عادة باستخدام عدة مؤشرات لقياس مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نماذج داخلية تعتمد على معايير نوعية، مثل: نظام قياس داخلي، تقارير منتظمة، مراجعة دورية لاختبار صلاحية النظام.

ومعايير كمية مثل:، صلاحية أسلوب القياس بيانات تفصيلية عن بيانات الخسائر الداخلية والخارجية وتواريخ حدوثها وتواريخ شطبها والمكان الذي وقعت به الخسائر.

ومن هذه المؤشرات التي تقيس مخاطر التشغيل في المصرف ما يلي: (١)

مخاطر التشغيل = إجمالي الأصول مقسومة على عدد العاملين

والمقصود بإجمالي الأصول الأموال الموظفة بالنسبة للمصرف.

أو مخاطر التشغيل = مصروفات العمالة مقسومة على عدد العاملين

ويمكن قياس مخاطر التشغيل من زاوية مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في المصرف، وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات. ومع ذلك فإن المؤشرات لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض موظفي المصرف، وكذلك الأخطاء التي تحدث نتيجة ممارسة العمل المصرفي اليومي والذي قد يحمل المصرف تكاليف كبيرة، بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات لا تقيس عدم الكفاءة في إنجاز الأعمال التي تتم بالمصرف.

(١) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

الفصل الثالث
إدارة مخاطر السيولة المصرفية

المقدمة:

الاستقرار المالي غاية و وسيلة، في حد ذاته وكذلك وسيلة لضمان بيئة مالية مناسبة، وهذا الاستقرار يتوقف أساسا على استقرار النظام المصرفي الذي يشكل الدعامة الأساسية له، وذلك من خلال تحقيق الكفاءة في توجيه الأموال من المدخرين للمستثمرين والذي يعد من أهم وظائف العمل المصرفي.

ويتصف العمل المصرفي بالوقت الحالي بالديناميكية والتغيير المستمر، بعد أن كان من أكثر الأعمال خضوعا للتنظيم والمراقبة، ويعود ذلك لاختلاف الأسس التنظيمية للعمل المصرفي المترافقة مع ارتفاع مستوى الحرية والمرونة في التعامل لدى المصارف العالمية، التي أخذت بالتوسع والانتشار بشكل كبير للحصول على أكبر قدر ممكن من الحصة السوقية، ولمقابلة المنافسة الشديدة لها من قبل الشركات الكبيرة العملاقة.

ويتمركز جوهر العمل المصرفي حول المخاطرة وإدارتها والحصول على عوائد أعلى والحفاظ على حقوق الملكية والبقاء بالسوق، بينما كان سابقا متمركزا حول الإدارة الحريصة لأصول وخصوم المصرف.

وخلال الأزمة المالية العالمية منتصف عام ٢٠٠٨ سعت البنوك المركزية للمحافظة على النظام المالي عن طريق توفير مستويات كافية من السيولة للمصارف، إلا أن هذا الدعم لم يحل دون إفلاس بعض المصارف أو لجوئها للاندماج، بالإضافة إلى ذلك قد أظهرت تداعيات الأزمة أن طبيعة مخاطر السيولة تتفاقم بسرعة مما يؤدي إلى تلاشي سريع للموارد المالية للمصارف مما ينعكس سلبا على تقييم أصولها.

وفي ضوء التغييرات التي لحقت بالعمل المصرفي والدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، احتلت السيولة النقدية وإدارتها مكانة هامة و غدت من أهم الموضوعات الواجب على المصارف الاهتمام بها، حيث تسعى المصارف من خلال عملها لجذب أكبر كمية ممكنة من الودائع بهدف استثمار هذه الودائع والحصول على عوائدها، ولكن لا تستطيع المصارف توظيف كامل الإيداعات لديها حيث يفرض عليها الاحتفاظ بنسبة معينة منها على شكل سائل لمواجهة لسحوبات الطارئة من قبل المودعين، مما يترتب على ذلك ضرورة قيام المصارف بالإدارة الجيدة لمخاطر السيولة باستخدام الأساليب المناسبة في إدارتها والمنسجمة مع سياساتها وظروفها الداخلية والخارجية المحيطة بها واستراتيجياتها. و بعد أن تم التعرض بالتفصيل إلى السيولة و مخاطرها وأسبابها بالفصل السابق (الثاني)، سيتم في هذا الفصل الحديث عن أساليب إدارة السيولة المصرفية.

المبحث الأول: أساليب إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

إن معالجة مشكلات السيولة في المصرف يحمله مجموعة من التكاليف بما فيها تكلفة الأموال المقترضة وتكلفة المعاملات الممتلة بالوقت والمصروفات اللازمة لجذب الأموال السائلة الجديدة وتكلفة الفرصة البديلة التي تتمثل بالأرباح المستقبلية المطلوب التضحية بها عندما تباع الموجودات المربحة لتساعد المصرف على مواجهة احتياجات السيولة. ومن جهة أخرى إذا ما وجد المصرف في وقت ما أنه سيواجه سيولة فائضة فإن إدارته ستكون مستعدة لاستثمار الأموال الفائضة بشكل سريع لنفادي تحمل تكلفة الفرصة البديلة المتولدة من الأموال المعطلة التي لا تحقق أي ربح للمصرف.

إن إدارة السيولة بالنسبة للمصرف تعتمد على قدرته على توفير الأموال اللازمة بتكلفة معقولة، وهذه القدرة تتحدد من خلال ما يملكه المصرف من موجودات قابلة للتحويل إلى نقد في أي وقت أراد، ويضاف لذلك ما يمكن للمصرف الحصول عليه من الاقتراض وزيادة برأس المال وغيرها.

إن الأزمة التي واجهتها المصارف في الآونة الأخيرة، تدل على أنه لا يمكن لها إهمال احتياجاتها المالية أو الاعتماد على أطراف أخرى في تأمينها، لذلك احتلت إدارة السيولة في المصرف الأولوية في العمليات المصرفية، لأن الفشل بإدارتها قد يؤدي إلى إغلاق المصرف و إفلاسه، كما حدث لمصارف عديدة.

ومن هنا تأتي أهمية موضوع إدارة مخاطر السيولة للحفاظ على الثقة بالمصارف وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي من جهة أخرى.

- وتتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة ما يلي:

- نظريات واستراتيجيات إدارة السيولة المصرفية.
- إدارة المركز النقدي في المصرف.
- تقدير احتياجات المصرف للسيولة.
- استخدام التأمين لإدارة مخاطر السيولة.
- استخدام المشتقات المالية للتحوط من مخاطر السيولة.
- استخدام اختبارات التحمل المصرفية.

المطلب الأول: نظريات واستراتيجيات إدارة السيولة المصرفية:

بما أن إدارة السيولة تعني التعرف على احتياجات المصرف من النقد وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات فهناك نظريات واستراتيجيات تتبعها المصارف لتحقيق هذه الغاية، حيث من الناحية التطبيقية لا يمكن أن يلتزم المصرف بنظرية أو استراتيجية محددة لإدارة سيولته، حيث لوحظ أن أغلب المصارف تستعمل مزيجاً من النظريات أو الاستراتيجيات، ويرجع ذلك لقناعات أصحاب الرأي أو لظروف خاصة تحيط بالمصرف.

الفرع الأول: نظريات إدارة السيولة المصرفية:

يوجد خمس نظريات لإدارة السيولة وهي:

أولاً: نظرية القرض التجاري COMMERCIAL LOAN THEORY:

نظرية القرض التجاري، أو نظرية الأصول ذات التصفية الذاتية، كما يجب بعضهم أن يطلق عليها، تقوم على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح.

وطبقاً لهذه النظرية، لا تقرض المصارف لغايات الاستثمار في العقارات، أو السلع المعمرة، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة. وتتاسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذي يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة وفترات قصيرة.^(١)

ويؤخذ على هذه النظرية:

إخفاقها في أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومي اللازمة لتسهيل نموه، لتركيز الإقراض للقطاع التجاري. كما أنها تحول دون تقديم المصارف القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وإعادة تجهيزها بالآلات، وذلك لطول مدة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة، وإخفاقها في أن تأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النسبي في ودائع المصارف، وعدم إقدام المودعين على

(١) شبيحة، مصطفى رشدي، ١٩٩٩. النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص ٩٤-٩٥.

سحب أموالهم دفعة واحدة، إلا في حالة الأزمة. كما أن قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو افتراض لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية. وهي نظرية تصلح لمصرف منفرد ولا يمكن تعميمها على الجهاز المصرفي بأكمله، إذ غالبا ما تشهد فترات الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة سيولة على مستوى الجهاز المصرفي، وليس على مستوى مصرف واحد.

ثانياً: نظرية إدارة الخصوم LIABILITY MANAGEMENT:

تقول هذه النظرية انه بمقدور المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته للإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين. أي أن هذه النظرية طرحت مفهومًا للسيولة، يقوم على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله. ويرتبط هذا المفهوم في السيولة إلى حد كبير بسمعة المصرف، وتقويم المجتمع المالي لأدائه. لذا نجد أن الاستفادة منها تركزت في المصارف الكبيرة، الموجودة في المراكز المالية الرئيسية، والتي قدمت هي بدورها دعماً لهذه النظرية، الأمر الذي ساعد على انتشارها لدرجة أنها أصبحت المصدر الرئيسي لسيولة المصارف الكبيرة، خاصة في المراكز المالية المتطورة.⁽¹⁾

ويرى مؤيدو هذه النظرية أن لا ضرورة لاعتماد المصرف كلياً على أصوله السائلة، لمواجهة احتياجاته من السيولة، حيث بمقدوره أن يلجأ إلى بيع شهادات إيداع، أو الاقتراض من سوق ما بين المصارف، كلما كانت هناك حاجة لذلك. أما خصوم هذه النظرية، فيرون أن المشكلة الأساسية فيها هي صعوبة الحصول على السيولة من هذا المصدر عندما تكون الحاجة إليها في الذروة، وذلك لأسباب من أهمها رغبة المصارف في الإيداع لدى المصارف الأكثر صلابة، لا تلك المصارف التي تعاني من ضغط على سيولتها.

ثالثاً: نظرية نقل الأصول SHIFTABILITY THEORY:

وتقوم هذه النظرية على أساس إمكانية محافظة المصارف التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمصارف أخرى، أو لمستثمرين آخرين نقداً، وتعود هذه النظرية في أصولها إلى مطلع القرن الحالي، عندما توسعت المصارف في إقراض الشركات لفترات أطول من تلك التي

(1) الزبيدي، حمزة محمود، ٢٠٠٠: إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى،

اعتادت تقديمها للتجار. ونتيجة لهذا التوسع في الإقراض طويل الأجل، قامت المصارف بالبحث عن وسائل لحماية سيولتها، فكان أن تطورت أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها، الأمر الذي مكن المصارف من المحافظة على سيولتها من خلال إمكانية بيع بعض أصولها في هذه الأسواق عند الحاجة. وتأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول الممكن تداولها. ويعتبر المصدر سائلاً إذا ما اقتربت القيمتان من بعضهما. أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية، فنجد أن المصرف يتردد كثيراً في بيع أصوله، تفادياً للوقوع في الخسارة، الأمر الذي يؤثر في سيولته.

ويمكن لهذه النظرية أن تعمل بشكل جيد على مستوى المصرف الفرد، الذي بإمكانه أن يعزز سيولته ببيع بعض موجوداته. ولكن يبدو مثل هذا الأمر صعباً عندما يكون الجهاز المصرفي بأكمله يعاني من مشكلة سيولة، إذ لا بد في هذه الحالة من تدخل البنك المركزي وبالرغم من وجهة هذه النظرية، إلا أن تطبيقها لم يمنع حدوث مشكلات سيولة لدى بعض المصارف، بسبب عدم قدرتها على تسهيل بعض أصولها، فكانت الصورة المعدلة لهذه النظرية التركيز على الاحتفاظ بمزيد من الأوراق المالية الحكومية ذات السيولة العالية لمواجهة احتياجات السيولة.^(١)

رابعاً: نظرية الدخل المتوقع ANTICIPATED INCOME THEORY:

تقوم هذه النظرية على فكرة التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقق الدخل للمقترض. وأهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى الاهتمام بحالة العملاء، دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، وهناك الكثيرين ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجهاً عقلانياً، ويتطابق والنمو الكبير في حجم القروض.^(٢)

خامساً: الاقتراض من البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي المقرض والملاذ الأخير للجهاز المصرفي، تلجأ إليه المصارف لمدّها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها، في حالات نقص السيولة، وفي أوقات الأزمات الطارئة إما بواسطة عملية إعادة الخصم، أو الاقتراض المباشر. وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت، حيث يقدم السيولة لحين قيام

(١) عوض الله، زينب حسين، ١٩٩٤. اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص ١٣٠.

(٢) آل علي، رضا صاحب، ٢٠٠٢. إدارة المصارف مدخل كمي تحليلي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ١٩٤.

المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة، وبعدها يتم تسديده، لأن البنك المركزي ليس مصدراً دائماً للسيولة للجهاز المصرفي.

الفرع الثاني: استراتيجيات السيولة:

هنالك ثلاث استراتيجيات أساسية لإدارة السيولة المصرفية:

إدارة سيولة الموجودات، وإدارة المطلوبات، وإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل متوازن.

أولاً: إستراتيجية إدارة سيولة الموجودات:

أ. تعريف استراتيجيات إدارة سيولة الموجودات

تعتبر إدارة سيولة الموجودات أقدم مدخل لمواجهة احتياجات السيولة المصرفية وفي أبسط أشكاله يقوم المدخل على تخزين السيولة بصورة موجودات سائلة وبخاصة النقدية (الاحتياطيات الأولية) والأوراق المالية القابلة للبيع (الاحتياطيات الثانوية) وعندما تنشأ الحاجة للسيولة يتم بيع موجودات مختارة وتسييلها نقداً حتى يتم الوفاء بطلبات السيولة المنصبة على المصرف تسمى هذه الإستراتيجية بإدارة سيولة الموجودات أو تحويل الموجودات لأن الأموال السائلة يتم تدبيرها من خلال تحويل الموجودات غير النقدية إلى موجودات نقدية.^(١)

ب. خصائص الموجودات السائلة:

- أن تكون قصيرة الأجل أي لأقل من سنة واحدة.
- وجود سوق جاهز لبيعها وشرائها حتى يمكن تحويلها نقداً عندما تنشأ الحاجة لذلك.
- التمتع بأسعار مستقرة بغض النظر عن السرعة المطلوبة لتحويل الموجودات نقداً أو حجم الموجودات السائلة المطلوبة.
- التمتع بخاصية إمكانية تنفيذ معاملة معاكسة وأن يكون البائع قادراً على استعادة أصل المبلغ مع تحمل مخاطرة محدودة.
- خالية من (أو منخفضة) المخاطر الائتمانية.
- خالية من (أو منخفضة) مخاطر سعر الصرف.

(١) الشماع، خليل، ٢٠٠٧. أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٥٣٧.

ت. مكونات الموجودات السائلة:

تضم الموجودات السائلة العديد من الأدوات المالية وتعتمد وفرتها على مدى التقدم المؤسسي والأسواق المالية ومن بين هذه الأدوات ما يأتي: أدونات خزينة الحكومة، شهادات دين الخزينة، أوراق الخزينة، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية المباعة في السوق المفتوح، الأوراق المالية السائلة المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء، الودائع لدى المصارف المرخصة.^(١)

ث. المبادلة بين المخاطرة والعائد في إدارة الموجودات السائلة:

على الرغم من أن المصرف يستطيع دعم سيولته من خلال الاحتفاظ بالموجودات الأكثر سيولة فإنه لا يغدو بالضرورة مصرفاً لديه مركز سيولة جيد إذا ما فعل ذلك لأن مركز سيولته يتأثر كذلك بالطلبات على النقد السائل والتي يواجهها باستمرار أي أن المصرف السائل هو ذلك القادر على الحصول على السيولة بتكلفة مناسبة وبالمبالغ التي يحتاجها وبالتوقيت المطلوب منه ذلك كما أن تحويل الموجودات عملية لا تتم بدون تكلفة بل إن هناك عدة تكاليف يتحملها هذا الأسلوب من بينها ما يأتي:

- إن بيع الموجودات المصرفية يعني أن المصرف يضحى بعوائدها المستقبلية التي كان يتوقع تحقيقها لو احتفظ بها أي أن هناك تكلفة فرصة ناشئة عن تخزين السيولة من خلال بيع الموجودات المربحة.
- قد تباين هذه الموجودات في سوق يشهد انخفاض أسعارها مما يعرض المصرف لمخاطرة تحقيق الخسائر الرأسمالية بسبب الحركة المتعكسة لأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في السوق
- لا بد أن تراعي إدارة المصرف أن بيع الموجودات يجب أن يبدأ بتلك التي تحقق أدنى العوائد بهدف تقليل الآثار السلبية المترتبة على عوائدها المفقودة مما يتطلب جدولة مسبقة لاحتمالات البيع
- يؤدي بيع الموجودات السائلة إلى إضعاف مركز سيولة المصرف كما يظهر ذلك في ميزانيته العمومية إذ أن مثل هذه الموجودات غالباً ما تكون على شكل أوراق مالية حكومية ذات مخاطرة منخفضة التي يولد وجودها الانطباع الجيد عن المتانة المالية للمصرف

(١) السيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، ٢٠٠٤. النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ص ١٠٩-١١١.

- تحقق الموجودات السائلة عادة أدنى العوائد قياساً بالموجودات المالية الأخرى مما يعني أن الاستثمار فيها لا بد يكون على حساب التضحية بعوائد أعلى قد تتحقق من موجودات أخرى.

ثانياً: استراتيجيات إدارة السيولة المقترضة (إدارة المطلوبات).

أ. تعريف إدارة السيولة المقترضة من الغير:

بدأت المصارف وبخاصة الكبيرة منها خلال الستينات والسبعينات تعبئة الأموال السائلة من خلال الاقتراض في السوق النقدي وتسمى هذه الإستراتيجية بالسيولة المقترضة أو السيولة المشتراة أو إدارة المطلوبات وهي تتضمن بأبسط صورها اقتراض الأموال السائلة لتغطية كل الطلبات المتوقعة على سيولة المصارف.^(١)

ب. مزايا اقتراض الأموال السائلة:

يقترض المصرف فقط عندما يحتاج فعلاً للأموال السائلة وهو بعكس أسلوب تخزين السيولة الذي يتضمن الاحتفاظ بالموجودات السائلة طول الوقت بانتظار الحاجة لها. كما يتيح اقتراض الأموال السائلة إمكانية المحافظة على حجم و تركيبية محفظة موجودات المصرف بدون تغيير إذا كان راضياً بما يحتفظ به منها هذا في حين أن بيع الموجودات للحصول على السيولة يعني انكماش الموجودات المربحة وربما حجم المصرف ككل. و تخضع إدارة السيولة المقترضة لتغير أسعار الفائدة أي أنه إذا أراد المصرف الحصول على المزيد من السيولة فإن بإمكانه رفع أسعار الفائدة التي يعرضها لجذب المزيد من الودائع وغيرها من مصادر التمويل حتى تصل إلى الحجم المستهدف أما إذا كان حجم الأموال السائلة المطلوبة محدوداً فإن سعر الفائدة المعروض سيكون بمستويات أقل.^(٢)

ت. مكونات مصادر السيولة المقترضة:

و تتمثل باقتراض الاحتياطيّات السائلة من المصارف الأخرى أو من المنشآت المالية الأخرى التي يمكن الحصول عليها فوراً و عن طريق بيع الأوراق المالية السائلة وإصدار شهادات الإيداع وقبول الودائع من المصارف الدولية ومتعددة الجنسية ومن الشركات الكبيرة بأسعار تتحدد من خلال عرض

(١) الشماع، خليل ٢٠٠٧. أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٥٤١.

(2) Rose, P. and Hudings, S, 2005. Bank Management & Financial Services, Previous reference, P353.

الأموال والطلب عليها في الأسواق الدولية وكذلك عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية لدى المصرف المركزي.

ث. مخاطر السيولة المقترضة:

يعتبر أسلوب السيولة المقترضة أكثر الأساليب مخاطرة من حيث معالجة مشكلات السيولة وهو يتمتع كذلك بأعلى العوائد المتوقعة ويعود ذلك إلى تقلبات أسعار الفائدة في السوق النقدي وسرعة تغيير السيولة المتاحة فيه، وقد يضطر المصرف لشراء السيولة عندما يكون من الصعب الحصول عليها من حيث كل من التكلفة ومدى الوفرة لا سيما وأن عنصر التكلفة يعاني من عدم التأكد. كما أن المصرف الذي يواجه المشكلات المالية هو الأكثر حاجة للسيولة. غير إن إشاعة مثل هذه الأوضاع أمام جمهور المودعين يدفعهم باتجاه سحب ودائعهم، هذا إلى جانب انخفاض رغبة المصارف والمنشآت المالية الأخرى في تقديم السيولة لمصرف يعاني من المشكلات المالية.

ثالثاً: استراتيجيات إدارة السيولة المتوازنة (الموجودات والمطلوبات)

نظراً للمخاطر الناجمة من الاعتماد على تخزين السيولة في الموجودات والاعتماد على اقتراض السيولة. فإن معظم المصارف يوفق بين خيارات إستراتيجية إدارة السيولة وبالتالي فهي تستخدم كلاً من إدارة الموجودات وإدارة المطلوبات.

وبموجب إستراتيجية "الموجودات والمطلوبات" وإدارة السيولة المتوازنة فإن بعض الطلبات المتوقعة على السيولة يتم الوفاء بها من خلال تخزين السيولة (وبوجه خاص الاحتفاظ بالأوراق المالية القابلة للبيع والودائع ذات العائد في المصارف الأخرى)، في حين يتم الوفاء بالطلبات الأخرى على السيولة من خلال استباقها وترتيب خطوط الائتمان مع المصارف المراسلة ومع المصرف المركزي وغير ذلك من مصادر السيولة. كما يمكن تخطيط الاحتياجات الأطول أجلاً للسيولة من خلال ترتيب بيع الأوراق المالية، التي تجدر عملية تحولها نقداً وبالوقت المناسب أو الحصول على القروض من أطراف أخرى لمواجهة طلبات السيولة.

المطلب الثاني: إدارة المركز النقدي في المصرف.

تعتبر إدارة المركز النقدي في المصرف من أصعب الإدارات بسبب ما تتطلبه من اتخاذ القرارات سريعة تؤثر في الربحية التي يحققها المصرف في الأجل الطويل فهي مسؤولة عن احتفاظ المصرف بالمستوى المطلوب من الاحتياطات القانونية وهي الموجودات التي يجب الاحتفاظ بها بموجب القانون.

وفي معظم دول العالم لا بد من الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية لدى المصرف المركزي في حين أن المصرف المركزي الأمريكي يوافق على الاحتفاظ بجزء منها في صناديق المصرف التجاري ذاته.

- ويتم إدارة المركز النقدي من خلال إدارة كل مما يلي: (١)

الفرع الأول: الاحتياطيات الأولية:

وهي عبارة عن الموجودات النقدية التي تمتلكها الإدارة المصرفية أو المالية وتتكون هذه الاحتياطيات من:

النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق وهي الأموال الموجودة في خزائن المنشأة المالية في صورة نقد سائل. والودائع التي لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى وهذه الاحتياطيات لا تدر عائد ولكن تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة مخاطر السيولة، حيث تلتزم المصارف قانونا بالاحتفاظ بأموال سائلة على شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين ويمكن للمصرف المركزي أن يحدد حجم هذه الاحتياطيات القانونية من خلال التأثير في نسبة الاحتياطي القانوني والتأثير في حجم الائتمان الممنوح، والشيكات برسم التحصيل التي قدمت من قبل العملاء لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء.

مكونات الاحتياطيات الأولية:

تتكون الاحتياطيات من نوعين أساسيين:

أ- **الاحتياطيات القانونية:** تمثل حجم الأموال النقدية السائلة التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة الالتزامات القانونية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي وهذه تدخل ضمن إطار قيام البنك المركزي بمسؤوليته نحو مراقبة المصارف وبيان درجة التزامها بتعليماته ولذلك فهي تشتمل النقد في الصندوق والودائع لدى المركزي وتحقق عملية الاحتفاظ بها الفوائد الآتية:

حيث تعتبر عاملا واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز التنافسي له وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها. كما تعزز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الأطراف الأخرى في أنشطة معينة قد ينجم عنها مخاطر معينة إلا أنه بذات الوقت يمكن أن تؤثر هذه الحالة

(١) الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد ٢٠٠٦. إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مرجع سابق، ص ٩٤-٩٦.

بصورة سلبية على ربحية المصرف من خلال التأثير في حجم الائتمان الممنوح أي في تخفيض حجم الاحتياطات النقدية الفائضة.

ولا تفرض كل المصارف في العالم نظام الاحتياطات القانونية النقدية كنسبة مئوية من الودائع وهناك اتجاه عالمي نحو حذف هذه الاحتياطات أو تخفيضها أو تقليل استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية كما إن هناك بعض المصارف المركزية القليلة في العالم التي تفرض هذه الاحتياطات على غير الودائع، منها مصرف سوريا المركزي.

ب - الاحتياطات العاملة: وتمثل مجموع الأرصدة النقدية وشبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وافترضية متعددة ويشير العديد من الباحثين بأن الاحتياطات العاملة إنما تمثل فقط الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية وكذلك يمكن تحديد مكونات هذه الاحتياطات على مستوى مصرف واحد أو على مستوى الجهاز المصرفي ككل.

وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل تتكون الاحتياطات العاملة من: النقد في الصندوق لدى المصرف المركزي + الودائع الموجودة لدى المصارف الأجنبية - الاحتياطي القانوني المحتفظ به لدى المصرف المركزي

وأما على مستوى المصرف الواحد فتتكون من: النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى المصرف المركزي + الودائع لدى المصارف التجارية الأخرى + الشيكات برسم التحصيل + الودائع لدى المصارف الأجنبية.

الفرع الثاني: الاحتياطات الثانوية: (١)

وهي عبارة عن الاستثمارات القصيرة الأجل وغالبا ما تشمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن أن يتم تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وكذلك تدعم الأرباح في المصرف ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن الاحتياطات القانونية حيث أن المصرف المركزي يلزم المصارف في بعض الأحيان أن تساهم في إقراض مؤسسات الدولة من خلال شراء السندات الحكومية أو حوالات

(١) العلي، أحمد، وقاسم، عبد الرزاق، ٢٠٠٨. إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ٥٦.

الخبزينة خاصة عندما تحتاج الدولة إلى تمويل جزء من العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة زيادة حجم الإنفاق عن الإيرادات المتحققة وضمن إطار مايسمى بمسك الدين العام.

ويقصد بحالات الخبزينة السندات القصيرة الأجل التي تصدرها الدولة لغرض الحصول على الأموال في ظروف معينة أهمها عدم كفاية الإيرادات المحصلة لتغطية النفقات. أما مسك الدين العام فهو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة وتكون لآجال قصيرة الأجل كما في حالات الخبزينة وتكون طويلة الأجل كما هو الحال في السندات وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في الميزانية.

الفرع الثالث: الاحتياطات الاختيارية لدى المصرف المركزي:

بالإضافة إلى الاحتياطات القانونية النقدية تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية اختيارية في المصرف المركزي للأغراض التالية:

- أ. مواجهة متطلبات عمليات المقاصة اليومية بواسطة المصرف المركزي.
- ب. تعديل نسبة الاحتياطي القانوني النقدي.
- ت. الاقتراض على أساس الودائع وبما يماثل (الجاري المدين) عند حاجة المصرف التجاري لذلك.
- ث. فتح الاعتمادات المستندية وأداء المدفوعات الخارجية ضمن نظام الرقابة على النقد الأجنبي.

من ناحية أخرى قد تفرض بعض المصارف المركزية حداً أدنى للرصيد المخصص لمواجهة متطلبات المقاصة، يستند إلى حجم المقاصة بحسب آخر مبلغ لعملياتها اليومية (كمتوسط) فإذا أودع المصرف لدى المصرف المركزي مبالغ تفوق ذلك فإنها تستحق الفائدة، للمدة التي بقيت فيها الأرصدة بما يفوق الحد الأدنى المطلوب.

المطلب الثالث: تقدير احتياجات المصرف للسيولة.

تم تطوير العديد من الأساليب في الآونة الأخيرة لتقدير احتياجات السيولة اللازمة للمصرف. حيث يقوم كل أسلوب منها على مجموعة من الافتراضات ويؤدي إلى التقدير التقريبي للمتطلبات الفعلية للسيولة في وقت محدد، لذلك يترتب على مدير السيولة ممارسة المزيد من الدقة في تقدير الاحتياجات للسيولة

استناداً إلى المعلومات المتاحة له. بل إن على المصارف أن تتأكد من إن احتياجات السيولة تتضمن كلا من (المكون المخطط) المتضمن الاحتياطيات المطلوبة حسب آخر تنبؤ للسيولة و (المكون الوقائي) المتكون من الهامش الإضافي للسيولة وبما يفوق المكون المخطط والمستند للتنبؤ قد يكون المكون الوقائي كبيراً أو صغيراً وذلك يعتمد على توجهات الإدارة نحو مدى استعدادها لتحمل المخاطرة، أي كم هي مستعدة لتحمل تبعات العجز في السيولة تجاه الطلبات عليها؟^(١)

الفرع الأول: أسلوب مصادر واستخدامات الأموال - البديل الأول.

أولاً: العلاقة بين الودائع والقروض:

يقوم أسلوب مصادر واستخدامات أموال المصرف على حقيقتين بسيطتين قائمتين على الحركة المتعكسة للقروض والودائع هما: ارتفاع مستوى السيولة عندما تزداد الودائع وتنخفض القروض، وانخفاض مستوى السيولة عندما تنخفض الودائع وتزداد القروض، فعندما يتحقق عدم التطابق بين مصادر واستخدامات السيولة فإن لدى المصرف (فجوة سيولة) وهي تقاس بحجم الفرق بين مجموع مصادر السيولة، ومجموع استخداماتها وعندما تفوق مصادر السيولة استخدامات السيولة يكون لدى المصرف (فجوة سيولة موجبة)، وفي حال العكس يكون لدى المصرف فجوة سيولة سالبة.

ثانياً: الخطوات الأساسية لتنفيذ أسلوب مصادر واستخدامات الأموال:

- هناك ثلاثة خطوات أساسية لتنفيذ أسلوب مصادر واستخدامات الأموال هي:
- أ - لا بد من التنبؤ بالقروض والودائع خلال مدة محددة لتخطيط السيولة.
 - ب - يجب حساب التغيير في القروض والودائع خلال تلك المدة التخطيطية.
 - ج - يجب إن يقرر مدير السيولة (الأموال السائلة الصافية) سواء أكانت فوائض أو عجوزاً وذلك للمدة التخطيطية من خلال المقارنة بين التغيير المتوقع في الودائع والتغيير المتوقع في القروض.

ثالثاً: نماذج التنبؤ بمجموع الودائع ومجموع القروض:

تستخدم المصارف مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية، وبالتالي يمكن للإدارة تقدير الحاجة للسيولة من خلال حساب ما يأتي:

(١) الشماع، خليل، ٢٠٠٧. أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٥٤٤.

التغير المتوقع في مجموع القروض للفترة القادمة f = النمو المتوقع في الاقتصاد الوطني مثلا معدل نمو الناتج المحلي، الأرباح المتوقعة للشركات، نسبة النمو في العرض النقدي، معدل التضخم المتوقع، معدل التغير في أسعار الفائدة المتوقع).

التغير المتوقع في مجموع الودائع للفترة القادمة f = (النمو المتوقع في الدخل الفردي للاقتصاد، الزيادة المتوقعة في مبيعات التجزئة، نسبة النمو في العرض النقدي، العائد المتوقع على الودائع في السوق النقدي، نسبة التضخم).

عجز أو فائض السيولة المتوقع = التغير المتوقع في مجموع الودائع - التغير المتوقع في مجموع القروض.

إن الزيادة في الودائع والانخفاض في القروض يولدان فائضا في السيولة في حين أن الانخفاض في الودائع والزيادة في القروض يولدان عجزا في السيولة.

فعندما يكون هنالك عجز بالسيولة فإنه يتوجب على المصرف البحث عن مصادر إضافية لتوفير السيولة، وفي حال الفائض فيتوجب البحث عن أوجه استثمار لهذا الفائض.

الفرع الثاني: أسلوب مصادر واستخدامات الأموال - البديل الثاني:

أولاً: الاحتياطات الثانوية للاحتياجات المحتملة وبعيدة الاحتمال:

الاحتياطات الثانوية نوعان، بحسب الحاجة التي تدعو للاحتفاظ بها هما: الاحتياطات الثانوية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة احتياجاته إلى السيولة المحتملة أو الممكن التنبؤ بها، والاحتياطات الثانوية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة الاحتياجات بعيدة الاحتمال.

(١) الاحتياطات الثانوية للاحتياجات المحتملة:

هناك عدة عوامل تدعو المصرف للاحتفاظ بهذه الاحتياطات نذكر منها:

أ - **التقلبات الموسمية:** يمكننا ملاحظة التقلبات الموسمية في مجالات كثيرة فالزراعة معرضة لتقلبات موسمية واضحة بسبب العوامل المناخية والصناعة معرضة لتقلبات موسمية بسبب تبدل طلب المستهلكين موسميا والتقلبات الموسمية ظاهرة تهتم بها المصارف بسبب تأثيرها في الودائع والقروض والاستثمارات، فالمصارف تهتم كثيرا بتغطية الطلبات للقروض الموسمية لأنها تصفي نفسها بذلك عن طريق الإيداعات الموسمية حيث تزداد إيداعات الأفراد في مواسم معينة من السنة، ومن المعروف أن

المصارف في المدن هي أقل تعرضاً للتقلبات الموسمية من المصارف الريفية أو العاملة في مناطق تعتمد على قطاع واحد أو قطاعات مترابطة موسمياً وذلك بسبب تنوع ودائعها إذ تتقابل لحد ما الانخفاضات في ودايع بعض العملاء مع الارتفاعات في ودايع الآخرين ويقال نفس الشيء عن تقلبات حجم القروض وتؤدي التقلبات الموسمية في أوقات الانتعاش الاقتصادي إلى ضغطين متعاكسين على المصرف الواحد فهي تؤدي إلى زيادة سحب الودائع منه من جهة وإلى زيادة الاقتراض منه من جهة أخرى ذلك لان العملاء يسحبون ودايعهم أولاً إلى حدود دنيا ثم يبدؤون بالاقتراض أما في أوقات الركود فتعود الودائع تدريجياً إلى المصارف في وقت تنخفض فيه طلبات الاقتراض.

ب - التقلبات العشوائية: هناك تقلبات لا يمكن وصفها إلا بالعشوائية لعدم وجود أسباب معينة متوقعة أو معروفة وراءها وهي موجودة على شكل تقلبات صغيرة متتالية ضمن التقلبات الموسمية وهذه التقلبات العشوائية في كل من حجم الودائع والقروض.

ج - الودائع غير المستقرة: وهي ودايع المصارف الأخرى التي تؤلف جزءاً من الاحتياطيات الأولية لتلك المصارف وعليه فهي عرضة لتقلبات سيولة المصارف المودعة بشكل مفاجئ. و ودايع الحكومة والقطاع العام التي تمتاز بكبر حجمها وقلة عددها وشدة تقلباتها، و ودايع أمناء الاستثمار أو الأفراد الأثرياء إذ تكون تقلباتها شديدة، و الوديعة الكبيرة في المصرف الصغير، فبعض المصارف تعتمد على صناعة واحدة أو مجموعة قليلة من المنشآت مما يضطر إلى الاعتماد على نشاطها والتأثر بمستوياته، ويجب أن يكون مثل هذا المصرف مستعداً دائماً لخسارة وديعة كبيرة دون التأثير في سيولته لدرجة خطيرة وهذا يعني أن عليه أن يسعى لتنويع ودايعه من حيث الحجم.

٢) تقدير مكونات الاحتياطيات الثانوية للاحتياجات المحتملة:

ليس من السهل على المصرف تقدير احتياجاته من الاحتياطيات الثانوية للاحتياجات المحتملة، لذلك يستطيع المصرف إتباع عدة طرق للتوصل إلى حجم احتياطياته الثانوية المحتملة بصورة تقريبية وقد يسعى إلى تقليد المصارف الكبيرة في هذا الشأن أو الاستفادة من خبرة المصارف القريبة.

١. تقدير الاحتياطيات الثانوية للأغراض الموسمية:

أ- استخدام الطريقة الابتدائية: كثيراً ما تعد إدارة المصرف توقعاتها حول مسحوبات ودايعه وطلبات الاقتراض منه فإذا كانت تتوقع مثلاً وهي في شهر تشرين الثاني أن ترتفع القروض في شهر

كانون الأول بمقدار مليون ليرة عن مستواها الحالي وان الودائع ستخفص بمقدار مليون ونصف عن مستواها الحالي فإن عليها أن توفر نقدا ما مقدار ٢.٥ مليون في شهر كانون الأول وبالتالي على إدارة السيولة في المصرف أن تحتفظ بما لا يقل عن ٢.٥ مليون من الاحتياطيات الثانوية لهذا الغرض، بحيث يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة.

ب- **طريقة الخطوط البيانية:** كذلك يتم استخدام الخطوط البيانية ذات المقياس الأفقي والذي أساسه عدد أشهر السنة أو عدد أسابيعها (١٢ مسافة أفقية أو ٥٢ مسافة أفقية) أما المقياس العمودي فإنه يستخدم المقادير المطلقة أو معدلات شهرية أو أسبوعية (كنسب مئوية) وتحسب قيمة بقية الأشهر أو الأسابيع بالنسبة له ووضعها على المقياس العمودي وتعمل هذه الطريقة لمتابعة تقلبات كل من الودائع والقروض ويتم رسم الخطوط البيانية لعدة سنوات لغرض التأكد من طبيعة تقلبات القروض والودائع.

ج- **الخطة الدقيقة للسيولة الموسمية:** من الممكن زيادة دقة خطة السيولة الموسمية بالاستفادة من مقاييس التقلبات الموسمية التي تقوم بإعدادها إدارة الدراسات في المصرف، عن طريق الاستناد إلى خبرة هذه الإدارة.

٢. تقدير الاحتياطيات الثانوية اللازمة للودائع غير المستقرة:

تتفاوت مكونات هذه الودائع بين المصارف المختلفة وينعكس ذلك على مقدار الاحتياطيات الثانوية اللازمة لها كما يعتمد تقديرها تقريبا على الحكم الشخصي وتضع بعض المصارف مبالغ تعادل ثلث أو نصف مبلغ هذه الودائع كاحتياطيات ثانوية، على هذا الأساس يحسب مقدار القروض والودائع تحت الطلب المتوقعة للأشهر القادمة،

وهناك نوعين من خطط السيولة هما:

أ- **الحالة الأولى:** تطابق الحد الأقصى للقروض مع الحد الأدنى للودائع بالشهر ذاته.

في هذه الحالة نفرض أن مقاييس التقلبات الموسمية لأشهر السنة هو الرقم القياسي للتقلبات الموسمية الشهرية في مصرف ما، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

عدد أشهر السنة ضرب قروض الشهر المراد حساب الرقم له مقسومة على مجموع القروض ضرب ١٠٠%، وبناء على هذه العلاقة يمكن تكوين خطة السيولة الموسمية وذلك إذا أخذنا مبالغ القروض

والودائع تحت الطلب في أي شهر من أشهر السنة وباستعمال هذين المبلغين والرقم القياسي الموسمي لكل منها يصبح بالإمكان حساب مقدار القروض والودائع تحت الطلب المتوقعة للأشهر القادمة.

وفي حال كانت الأموال الفائضة موسميا في أحد الأشهر صفرا فإنه يتم تخفيض الاحتياطيات الثانوية بمقدار المبلغ الفائض موسميا في الشهر السابق وتحويلها إلى الاحتياطيات الأولية لهذا الشهر.

ولتقدير الأموال التي تفيض موسميا فإننا نقدر أولا المبالغ التي تصل إلى القروض في كل شهر دون مبلغ الشهر الأقصى للقروض وكذلك المبالغ التي تصل إليها الودائع تحت الطلب في كل شهر فوق مبلغ الشهر الأدنى للودائع تحت الطلب وهذه المبالغ التي تصل إليها الودائع تحت الطلب يتم تخفيضها بنسبتي الاحتياطي القانوني والاختياري ثم القيام بجمع هذا المبلغ الأخير مع المبالغ التي وصلت إلى القروض في كل شهر دون مبلغ الشهر الأقصى للقروض (الذي تم حسابه سابقا).

وبعد ذلك يتم إجراء حساب التغيرات من شهر إلى آخر أي كل شهر قياسا بالشهر السابق ومن ضمنها الشهر المراد تقدير الأموال الفائضة موسميا له، وهذه عملية الحساب الأخيرة تتم بالإستناد إلى المبالغ الناتجة عن عملية الجمع السابقة (المبالغ التي وصلت لها القروض، الودائع المخفضة بنسبتي الاحتياطي).

وبعد حساب التغيرات والحصول على إشارة موجبة فهي دليل على المبالغ التي تفيض موسميا عن حاجة المصرف من الاحتياطيات الأولية وتتطلب إضافتها إلى الاحتياطيات الثانوية، أما الإشارة السالبة فهي دليل على المبالغ التي يحتاج المصرف تحويلها من الاحتياطيات الثانوية إلى الاحتياطيات الأولية.

ب - الحالة الثانية: عدم تطابق الحد الأقصى للقروض مع الحد الأدنى للودائع تحت الطلب

بنفس الشهر:

أي أن الأموال الفائضة موسميا تحقق قيمة غير الصفر، وبهذه الحالة الطريقة الواجب اتباعها هي اختيار أقل المبالغ من المبالغ الناتجة بعد عملية الجمع (للمبالغ التي تصل إلى القروض في كل شهر دون مبلغ الشهر الأقصى للقروض، زائد المبالغ التي تصل إلى الودائع تحت الطلب بعد تخفيضها بنسبتي الاحتياطي القانوني والاختياري)، وبعد ذلك نقوم بإجراء حساب للتغيرات من شهر لآخر ونتابع بنفس الطريقة السابقة

ج- استثمار الأموال الفائضة موسمياً:

تقوم القاعدة الأساسية هنا على الاستثمار في الموجودات التي تفي بشروط الاحتياطيات الثانوية كما انه في حالة الحاجة للسيولة تباع هذه الموجودات ويمكن الاستفادة من طريقة تقدير الأموال التي تفيض موسمياً والتي تم شرحها سابقاً في صياغة جدول الاستحقاقات فيما يخص الاحتياطيات الثانوية المحفوظ بها للأغراض الموسمية و يتوافق مع جدولة الاحتياجات لهذه الأموال وتتبلور هذه الاحتياجات عندما تتحقق الأشهر السالبة (أي الأشهر التي يحدث فيها الاحتياجات للأموال)، فجدولة استحقاقات الأموال الفائضة موسمياً للأشهر القادمة أي (الأشهر ذات الإشارة الموجبة) يمكن إن تمتد لتغطية الأشهر ذات الإشارات السالبة

وبالتالي نجد أن مدة استثمار الاحتياطيات الثانوية قد اتجهت نحو الزيادة من شهر لآخر وهو دليل على إن الاحتياطيات الثانوية هي أكثر من الحاجة ومن الممكن تقليصها قليلاً بزيادة حجم القروض. والعكس بالعكس في حالة الانخفاض التدريجي لفترة الاستثمار.

٣) الاحتياطيات الثانوية للاحتياجات بعيدة الاحتمال:

يستعمل النوع الثاني من الاحتياطيات الثانوية لمواجهة حاجات المصرف للسيولة في ظروف لا يحتمل تكرارها بانتظام أو لا يتوقع حدوثها بصورة أكيدة. ومن أسباب تكوين هذه الاحتياطيات لهذه الاحتياجات مايلي:

أ- التقلبات الاقتصادية أو دورة الأعمال: ومن أهم خواص التقلبات الاقتصادية التي تؤثر في المصارف: توافق ازدياد سحب الودائع من قبل العملاء من حيث الوقت مع ازدياد الطلب على القروض مما يعرض المصارف لنوعين من الضغط. وسعي المصرف المركزي للضغط على المصارف أيام الانتعاش الدوري وخاصة في قمته عن طريق تقليل احتياطياتها النقدية بوسائل عديدة مما يجعلها تواجه صعوبة في توسيع قروضها فوق حدود معينة والعكس في حالة الكساد، وزيادة استثمارات المصارف خلال الركود الاقتصادي مما يعني شراء الاستثمارات لمواجهة الانخفاض في القروض بأسعار عالية (أسعار فوائد منخفضة) وتعرض المصارف بعد ذلك لمخاطرة السوق، وزيادة منافسة المنشآت المالية: الأخرى للمصارف في جذب الودائع، كذلك تعرض المصارف لصعوبات السيولة وتزاحم المودعين لسحب ودائعهم حيث تتعرض كل أنواع الودائع للسحب. بغض النظر عن كونها جارية أو توفير أو لأجل.

ب - النمو أو التدهور طويل الأجل: قد تتركز فروع مصرف في مناطق متدهورة أو غير مستقرة (بمعنى إنها تعتمد على نشاط اقتصادي محدود وتتأثر بتدهوره) ويعتبر هذا العامل تدريجي المفعول إذ إن الودائع تنتقل من المناطق المتدهورة إلى المزدهرة عبر الوقت بحيث تسمح للمصرف تخطيط سيولته.

ج- الحرب وخطر نشوء الحرب: تضطر المصارف أثناء الحرب لمواكبة السياسة الاقتصادية الحكومية التي تفرض القيود بحيث توجه المصارف لتمويل المجهود الحربي كما تستعد الحكومة لقاء ذلك لحماية سيولة المصارف لئلا تتعرض للخطر.

د - تبدل نسبة الاحتياطي القانوني: هناك احتمال تغير نسبة الاحتياطي القانوني بحسب مقتضيات السياسة النقدية فاحتمال ارتفاع هذه النسبة يفرض الضغوط على سيولة المصرف.

- مما سبق نرى إن كافة هذه الاحتياجات غير مستعجلة بحيث إن المصارف تستطيع تخطيط سيولتها بصورة تدريجية لمواجهة هذه الطوارئ وعليه فإن الاحتياطيات الثانوية من هذا القبيل تتوسط بين الاحتياطيات الثانوية من النوع الأول وبين استثمارات المصرف ويبرز فيها عامل الربحية أكثر من النوع الأول من الاحتياطيات كما انه من الممكن تمديد أجالها لما يزيد عن أجال استثمار النوع الأول من الاحتياطيات.

الفرع الثالث: أسلوب هيكل الأموال:

أولاً: تجزئة مصادر الأموال في شرائح:

تتمثل الخطوة الأولى في أسلوب هيكل الأموال بتقسيم ودائع المصرف وغيرها من مصادر التمويل إلى أجزاء انطلاقاً من احتمال سحبها وفقدان المصرف لها. مثال ذلك يمكن تقسيم الودائع وغير الودائع في ٣ شرائح هي:

- المطلوبات على شكل (أموال ساخنة) وهي الودائع تحت الطلب وغيرها من الأموال المقترضة الحساسة جداً للتقلبات في أسعار الفائدة، أو تلك التي تتوقع الإدارة بشكل أكيد أنها سوف تسحب خلال المدة الحالية
- الأموال المعرضة للسحب وهي ودائع العملاء التي يتوقع سحب جزء منها مثلاً (٢٥-٣٠%) منها خلال المدة الحالية

- الأموال المستقرة ويشار إليها كذلك على إنها الودائع القاعدية أو المطلوبات القاعدية وهي الأموال التي تتوقع الإدارة إنها سوف لا تسحب باستثناء نسبة بسيطة منها.

ثانياً: الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مقابل كل شريحة من مصادر الأموال:

يجب على مدير السيولة إن يخصص الأموال السائلة، باستخدام قاعدة عملية، وذلك لكل شريحة من مصادر الأموال الثلاثة أعلاه فقد يخصص مثلاً ٩٥% على شكل احتياطيات نقدية مقابل الأموال الساخنة (ناقصاً أية احتياطيات أولية يحتفظ بها مقابلها) وقد يأخذ ذلك شكل الاحتفاظ بودائع قابلة للسحب بسرعة لدى المصارف المراسلة مقابل عائد متواضع والاستثمار في أدوات الخزينة واتفاقيات إعادة الشراء (أنواع من الاحتياطيات الثانوية) حيث يمكن سحب الأموال بساعات. أما بالنسبة (للأموال المعرضة للسحب) من ودائع وغير ودائع فقد تكون النسبة ٣٠% على شكل احتياطيات سائلة (ناقصاً الاحتياطيات الأولية مقابلها) وبخصوص الأموال المستقرة فإن المصرف قد يخصص ١٥% فقط على شكل احتياطيات سائلة (ناقصاً الاحتياطيات الأولية مقابلها).

على ذلك فإن احتياطيات السيولة مقابل الودائع وغير الودائع من الأنواع الثلاثة يمكن إن تقدر بالمعادلة الآتية:

$$\text{احتياطي السيولة مقابل المطلوبات} = 0.95 \times (\text{الودائع الساخنة والأموال الساخنة الأخرى} - \text{الاحتياطيات الأولية}) + 0.30 \times (\text{الودائع وغير الودائع المعرضة للسحب} - \text{الاحتياطيات الأولية}) + 0.15 \times (\text{الودائع وغير الودائع المستقرة} - \text{الاحتياطيات الأولية}).$$

ثالثاً تقدير القروض:

يجب إن يكون المصرف مستعداً في كل الأوقات لتلبية طلبات القروض الجيدة، أي الاحتياجات الجديدة لعملائه ممن يستوفي منهم معايير (الجودة الائتمانية)، إذ لا بد للمصرف أن يحتفظ بالاحتياطيات الثانوية الكافية لمواجهة طلبات سحب القروض بعد منحها، وهي أموال قد تذهب إلى المصارف الأخرى أو للتداول بيد الجمهور فالمصرف لا يريد رفض منح مثل هذه القروض. لأن العميل المقترض هو عميل مودع أيضاً. كما إن مثل هؤلاء العملاء هم مصدر الإيرادات. سواء من استخدم منهم أموال المصرف أو من دفع الرسوم مقابل خدماته لهم.

هناك في الصناعة المصرفية المعاصرة اليوم من يرى أن على المصرف أن يمنح كل القروض الجيدة حتى ولو كان ذلك يتطلب منه اقتراض هذه الأموال من جهات أخرى ويطلق على هذا التوجه (عقيدة العلاقة مع العميل) وهي تتضمن قيام المصرف بمنح كل القروض الجيدة بهدف بناء علاقة دائمة مع العميل. بحيث تؤدي باستمرار إلى توليد الودائع والقروض في المستقبل. كما أن هناك مفهوم (العلاقة المصرفية) الذي يشير إلى أنه بعد منح القرض للعميل فإن المصرف. يتحرك لبيع خدماته الأخرى للعميل في إطار إقامة علاقة متعددة الأبعاد معه التي تولد دخل من الرسوم الإضافية وزيادة اعتماد العميل وولائه للمصرف. لذلك يترتب على سعي المصرف لتقدير أقصى مبلغ للقرض يمكن أن يمنحه للعميل، أي الموازنة بين الاحتفاظ بالاحتياطيات الثانوية أو القدرة على اقتراض الأموال من الغير لسد الفرق بين مبالغ القروض القائمة حالياً والحد الأقصى للقروض المحتمل منحها.

رابعاً: مجموع متطلبات السيولة:

يمكن توحيد متطلبات السيولة الخاصة باحتمالات السحب من الشرائح الثلاث للودائع وغير الودائع ومتطلبات منح القروض كما في المعادلة الآتية:

مجموع متطلبات السيولة في المصرف = (متطلبات السيولة مقابل سحب الودائع وغير الودائع) + (متطلبات السيولة مقابل منح القروض)

متطلبات السيولة مقابل منح القروض = ١٠٠% (القروض القائمة المحتملة - القروض القائمة الفعلية)

احتياطي السيولة مقابل المطلوبات = ٠.٩٥ (الودائع الساخنة والأموال الساخنة الأخرى - الاحتياطيات الأولية) + (٠.٣٠) (الودائع وغير الودائع المعرضة للسحب - الاحتياطيات الأولية) + (٠.١٥) (الودائع وغير الودائع المستقرة - الاحتياطيات الأولية).

خامساً: استخدام الاحتمالات في تقدير متطلبات السيولة (تحليل الحساسية):

يرغب بعض المصارف في استخدام الاحتمالات عند تقدير الحاجة للاحتياطيات النقدية مقابل الودائع والقروض، وهنا يقوم مدير السيولة بصياغة مشاهد (سيناريوهات) أو مراكز السيولة على أساس: أسوأ حالة والحالة المعتدلة وأفضل حالة وتحديد احتمالات تحقق أي منها

أ- أسوأ مركز سيولة محتمل في المصرف:

عندما تكون نسبة نمو الودائع في المصرف هي أدنى بكثير من توقعات إدارته بحيث إن مجموع الودائع يقل عن أدنى نقطة تحققت في تاريخ الودائع في المصرف أضف لذلك أن طلبات القروض من العملاء الجيدين تفوق كثيرا توقعات الإدارة بحيث إن مجموع القروض يفوق أعلى نقطة تحققت في تاريخ القروض في المصرف في حاله كهذه يواجه المصرف أقصى ضغط على أمواله السائلة المتاحة لأن نمو الودائع لا يسد النمو في القروض هنا يستعد مدير السيولة لمركز عجز في السيولة وبحجم كبير ويتولى صياغة خطة عمل لتعبئة مصادر السيولة الإضافية وبإحجام كبيرة.

ب - أفضل مركز سيولة محتمل في المصرف:

عندما تكون نسبة نمو الودائع في المصرف تفوق كثيرا توقعات الإدارة، بحيث إن مجموع الودائع يفوق أو يقارب أعلى نقطة تحققت في تاريخ الودائع بالمصرف. أضف لذلك إن طلبات القروض من العملاء الجيدين تقل كثيرا عن توقعات الإدارة بحيث إن مجموع القروض يقل كثيرا عن أدنى نقطة تحققت في السيولة لان نمو الودائع يفوق كثيرا نمو القروض، هنا يستعد مدير السيولة لمركز فائض في السيولة وبحجم كبير ويتولى وضع خطة عمل لاستثمار هذه الأموال الفائضة في موجودات مربحة لتعظيم العائد للمصرف.

ج - المركز الوسط المحتمل لسيولة المصرف:

هنا يقف المصرف وسطا بين المركزين السابقين وتكاد إن تتوازن نسب نمو الودائع مع نسب نمو القروض أو إن احدهما يفوق الآخر بمبالغ محدودة وهو المركز الأكثر احتمالا في التحقق في هذا الإطار واستنادا إلى أسلوب الاحتمالات لابد من حساب "متطلبات السيولة المتوقعة" باستخدام احتمالات تحقق أي من المراكز الثلاثة أعلاه.

على هذا الأساس تحسب "متطلبات السيولة المتوقعة" بموجب معادلة الاحتمالات الآتية:

متطلبات السيولة المتوقعة في المصرف = احتمال تحقق النتيجة أ * العجز أ أو الفائض المتوقع في السيولة للنتيجة أ

+ احتمال تحقق النتيجة ب * العجز ب أو الفائض المتوقع في السيولة للنتيجة ب

+ احتمال تحقق النتيجة ج * العجز ج أو الفائض المتوقع في السيولة للنتيجة ج

الفرع الرابع: أسلوب مؤشرات السيولة:

تستند بعض المصارف في تقدير الاحتياجات للسيولة على الخبرات السابقة وعلى متوسطات الأداء المتحققة في الصناعة المصرفية ويسمى هذا الأسلوب (بمؤشرات السيولة).

أولاً: المركز النقدي:

وهو يمثل نسبة الاحتياطيات الأولية إلى مجموع الموجودات، حيث يعني ارتفاع النسبة مركزاً أقوى للسيولة في مواجهة الاحتياجات الآتية للسيولة، وبما أن الاحتياطيات الأولية تتضمن النقدية والودائع لدى المصارف الأخرى، لذلك يكون المركز النقدي يساوي: (النقدية والودائع لدى المصارف الأخرى) / مجموع الموجودات.

ثانياً: الأوراق المالية السائلة:

يتضمن الأوراق الحكومية وغيرها من الأوراق المالية السائلة ذات الأجل القصير. ويسمى كذلك (بنسبة الاحتياطيات الثانوية إلى مجموع الموجودات) ويعني ارتفاع النسبة مركز سيولة أفضل للمصرف.

ثالثاً: نسبة الأوراق المرهونة للحصول على الودائع الحكومية:

حيث تشترط بعض الحكومات رهن ما يحتفظ به المصرف من الأوراق المالية التي أصدرتها وبمبلغ يساوي مبلغ الودائع الحكومية التي تودع فيه وهي بالتالي مؤشر سلبي عن مركز السيولة لان ارتفاع النسبة يعني مبلغاً أقل من هذه الأوراق المتاحة للبيع عند الحاجة للسيولة، وتساوي هذه النسبة الأوراق المالية المرهونة للحصول على الودائع الحكومية مقسومة على مجموع الأوراق المالية في محفظة المصرف.

رابعاً: نسبة الأموال الساخنة:

هذه النسبة تساوي الموجودات بالسوق النقدي إلى المطلوبات بالسوق النقدي، و تدل هذه النسبة ما إذا كان المصرف قد حقق التوازن بين استقراضه في السوق النقدي والزيادات في موجوداته بالسوق النقدي القابلة للبيع السريع لتغطي مطلوباته بالسوق النقدي.

حيث أن الموجودات بالسوق النقدي تساوي (النقدية + الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل + القروض بالسوق النقدي + معكوس اتفاقيات إعادة الشراء: أي قيام المصرف بمنح القروض من خلال الشراء المؤقت للأوراق المالية) في حين أن المطلوبات بالسوق النقدي تساوي (شهادات الإيداع + الودائع

بالسوق الدولي + الاستقراض بالسوق النقدي + اتفاقيات إعادة الشراء: قيام المصرف بالاستقراض من خلال البيع المؤقت للأوراق المالية).

خامساً: نسبة الودائع القاعدية:

الودائع القاعدية هي ذات المبالغ الصغيرة من العملاء المحليين (ودائع الأفراد والعائلات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً) التي لا يحتمل سحبها بإشعار قصير الأجل وبالتالي فهي لا تتطلب سيولة عالية. وهذه النسبة تساوي الودائع القاعدية إلى مجموع الودائع

سادساً: التكوين النسبي للودائع أو مزيج الودائع:

هي الودائع الجارية والودائع لأجل أو مجموع الودائع ذلك لان الودائع الجارية سريعة السحب من خلال الشيكات في حين أن الودائع لأجل لها آجال محدودة وهناك غرامات مقابل سحبها المبكر وتعكس النسبة الأعلى للودائع لأجل مدى استقرار قاعدة تمويل المصرف أي أن انخفاضها يعني استقرار أكثر بالودائع وبالتالي متطلبات سيولة أقل.

سابعاً: الرقم القياسي للودائع المباعة من خلال السمسرة:

تعتبر هذه الودائع حساسة جداً للتقلبات في أسعار الفائدة وبالتالي فهي قابلة للسحب السريع مما يعني أن ارتفاع هذه النسبة يعني حاجة أكبر للسيولة بالمصرف. وهي تساوي إلى الودائع المباعة من خلال السمسرة إلى مجموع الودائع.

المطلب الرابع: استخدام التأمين لإدارة مخاطر السيولة:

تلجأ المصارف للتأمين عندما يكون قسط التأمين الذي يتم دفعه أقل من الخسارة المحتملة والمتوقعة أي التي تتوقع المصارف حدوثها. فبالنسبة لمخاطر السيولة تقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر في المصارف بقياس الخسارة المتوقعة (المحتملة) لمخاطر السيولة باستخدام طرق قياس مخاطر السيولة وتقرن هذه الخسارة مع مبلغ التأمين الواجب دفعه.

ومن طرق التأمين التي تلجأ لها المصارف كوسيلة من وسائل إدارة مخاطر السيولة تأمين الودائع، باعتبار أن الودائع والطلب عليها بشكل مفاجيء يشكل مصدر من مصادر مخاطر السيولة. ويعتبر هذا التأمين اختياري بالنسبة للبنوك. ويعد تأمين الودائع وسيلة تضمن الشعور بالأمان لدى كل من المودعين والمصرف. حيث يشعر المودعون بأن أموالهم لن تضيع في حال إفلاس المصرف، ما يؤدي لزيادة

الإيداعات من قبلهم وبالتالي يؤدي إلى زيادة سيولة المصرف. أمل بالنسبة للمصرف فسوف يستطيع مقابلة السحب من الودائع بأي لحظة دون أن يؤثر ذلك على نشاطاته الأساسية. (أي عدم وجود مشكلة سيولة لديه بأي لحظة).

الفرع الأول: آلية استخدام التأمين للحماية من مخاطر السيولة (تأمين الودائع):

إن من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة هو موضوع تأمين الودائع والسبب في ذلك الأزمات المالية التي شهدتها معظم الدول والتي أدت إلى ظهور التعثر المالي لدى العديد من المصارف وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية.^(١)

وبالرغم من أن نظام تأمين (ضمان) وودائع قد يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على كل من المودعين المستثمرين والمقترضين وربما الخزينة إلا إن الهدف في النهاية هو زيادة الضمان والتخلص من ظروف المخاطرة وعدم التأكد.^(٢)

إن نظم تأمين الودائع بما تحويه من سلبيات من حيث وضع حدود قصوى للتعويض الذي قد يصرف للمودع في حال إخفاق البنك في السداد إلا أن وجود هذا النظام أفضل من عدمه بالنسبة للمودع.

مما يترتب على البنوك إدارة فاعلة لأموالها لعدم الاعتماد على المساندة من الدولة، بما تحويه هذه المساندة من مؤشر على سلبية أداء البنوك فتؤدي إلى تخوف العملاء (المودعين) من الاستمرار في الإيداع لديها.

ينصرف المفهوم الأساسي لنظام التأمين على الودائع في الدول التي تطبق هذا النظام إلى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع من خلال مساهمة البنوك المشتركة في النظام في صندوق لتأمين على الودائع والذي يغذى بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم البنوك سدادها أو من خلال تقدير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية للبنك في حال إفلاسه وفي حدود مبالغ معينة من وودائعهم كحدود قصوى، وفي معظم الأحوال تقوم تلك الأنظمة على أساس وضع حد أقصى من وودائع العميل الواحد لدى البنك لكي يشملها التأمين وذلك تأكيد الغرض الأساسي من النظام وهو حماية صغار المودعين.

(١) الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، ٢٠٠٦. إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٢) الشماع، خليل، ٢٠٠٧. أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٤٨٠.

وتتلخص فكرة التأمين على الودائع في أن يقوم كل بنك بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشئها البنك المركزي أو يشارك في إدارتها وفي حال تعثر البنك في رد الودائع لأصحابها (مشكلة سيولة) تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها.

وبهذا يتفادى المصرف تعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة بعدم قدرته على سداد التزاماته للمودعين عن طريق اللجوء للتأمين على الودائع.

ويكون تقديم الرسوم على المصارف المشتركة في أنظمة الودائع التي لصناديقها أرصدة بنسبة مئوية ثابتة من الودائع. إلا أنه توجد استثناءات لذلك حيث تفرض الرسوم على المؤسسات المشتركة في التأمين بنسب مختلفة. ففي حالة الأرجنتين مثلاً: تعاد الرسوم للمصارف اعتماداً على المدى الذي حافظت به على نسب معينة للأصول المحتفظة بها، وفي ألمانيا نجد أن الرسوم على مؤسسات التعاون الإقراضية تختلف باختلاف درجة المخاطرة التي تتحملها المؤسسة.

أما الاشتراكات السنوية (أقساط التأمين) فيمكن تحديدها كنسبة من مجموع الحسابات الدائنة بالعملة الخاضعة للضمان مهما كان نوعها أو مصدرها أو أصلها أو مقدارها ويمكن أن يدفع المصرف المركزي سنوياً للمؤسسة مبلغاً يعادل مجموع حصيلة الاشتراك السنوي المفروض على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ويجوز زيادة قيمة الاشتراك السنوي حسب الحاجة لذلك^(١).

كما لا بد من إلزام المصرف المركزي والمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية التي تقبل الودائع بالمساهمة برأسمال المؤسسة (مؤسسة ضمان الودائع)^(٢).

كما يساهم نظام تأمين الودائع في الحيلولة دون حدوث عمليات سحب للودائع ذات الفئات النقدية الصغيرة، وبشكل خاص فإن التأمين على الودائع والسياسات التنظيمية تزيدان من سيولة البنك وهذا ما يقلل من مقدار التمويل المطلوب بحقوق الملكية^(٣).

(١) للمساهمة في تخفيف أعباء المصرف واستقرار النظام المالي.

(٢) الشماع، خليل، ٢٠٠٧. أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

(٣) حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٨. حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، مرجع سابق، ص ٥١٥.

المطلب الخامس: استخدام المشتقات المالية للتحوط من مخاطر السيولة:

يمكن استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السيولة عن طريق بيع وشراء المشتقات المالية (عقود مستقبلية، عقود مبادلة، خيارات) المستخدمة في التحوط من مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، الأمر الذي ينعكس على سيولة المصرف من جهة ومن ثم على الاستقرار المالي من جهة أخرى. حيث أن الإدارة والمعالجة الجيدة لكل من مخاطر السوق ومخاطر التسعير باستخدام المشتقات المالية كأداة من أدوات التحوط من هذه المخاطر يؤثر بصورة إيجابية على سيولة المصرف وبالتالي يقلل من احتمالات تعرضه لمخاطر سيولة.

وبعبارة أخرى يكون المصرف قد قام باستخدام المشتقات كأداة من أدوات إدارة مخاطر السيولة، ولكن عبر قناة غير مباشرة أي بصورة غير مباشرة عبر استخدام المشتقات المالية للتحوط من مخاطر السوق.

المطلب السادس: استخدام اختبارات التحمل المصرفية:

نتيجة لزيادة وكثافة الأزمات المالية، والحاجة لفهم أفضل للمحددات الرئيسية لعدم الاستقرار المالي، وقياس لحجم المخاطر المالية، أصبح التوجه نحو تطوير أدوات جديدة لقياس المخاطر وإدارتها، ويهدف تحقيق هذه الغاية برز استخدام اختبارات التحمل المصرفية كممارسة شائعة من قبل المؤسسات المالية الفردية والمصارف المركزية والمؤسسات المالية الدولية.

يمكن أن تكون اختبارات الجهد مفيدة فيما يتعلق بالإشراف الفعال على المؤسسات المالية، وتوصف هذه الاختبارات على أنها تقنية تحوطية مكملة للممارسات الإشرافية التقليدية ولأهميتها المتزايدة في حماية، واستقرار البيئة المالية، حيث ينظر إلى اختبارات الجهد على أنها إضافة للأدوات الوقائية التي تستخدمها الرقابة المصرفية، وتساعد السلطات الإشرافية بأن تكون على بينة عند اتخاذ القرارات والتدابير المتعلقة بالمخاطر للحفاظ على الاستقرار المالي.

فاختبار التحمل هو أداة قادرة على تقييم رد الفعل الاستباقي للأحداث الفجائية، وما يتوجب فعله لمواجهة آثار هذه الأحداث، وبالتالي أصبح لها قيمة بالنسبة للبنوك على المستوى الفردي في البحث عن أفضل سبل السيطرة على المخاطر من حيث إدارتها وقياسها والتخفيف من أثارها. حيث تساعد في اتباع سياسات أكثر انسجاماً مع المخاطر التي تتعرض لها، كما تساهم في فهم الأحداث المحتملة الحدوث في

المستقبل، وتقييم أثرها بدقة، ومن هنا فقد اتخذت اختبارات التحمل على وجه الخصوص أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، بحيث خصص لها دور رئيسي في برنامج استقرار النظم المالية العالمية في البلدان المتقدمة والاقتصاديات الناشئة، وهذا البرنامج برعاية صندوق النقد الدولي.⁽¹⁾

الفرع الأول: المفاهيم الأساسية لاختبارات التحمل المصرفية.

في ضوء ما أظهرته الأحداث الأخيرة من تأثير مباشر للالتزامات على النظام المالي وتداعياتها على صناعة المصارف في العالم، وما بينته الالتزامات من أن المخاطر ونقاط الضعف في النظام المالي ليس مصدرها فقط التطورات الحالية وإنما قد تكون نتيجة لتغيرات في البيئة الاقتصادية الكلية والمالية، وأنه ليس كافياً أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية. من هنا نبعت أهمية استخدام أدوات جديدة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وهذه الأدوات هي اختبارات التحمل، لذلك تعتبر أداة أساسية لا غنى عنها في إدارة المخاطر للحد من احتمالات وتأثير حدوث الالتزامات، وهي من العناصر الأساسية في نظم إدارة مخاطر المصارف وخصوصاً بعد الالتزامات المتلاحقة.

فاختبارات التحمل بحد ذاتها ليست جديدة بل هي مجرد تطوير منطقي للتفكير البدائي القائم على تساؤل (ماذا لو؟).

أولاً: تعريف اختبارات التحمل المصرفية:

تُعرف اختبارات التحمل المصرفية على أنها عبارة عن مجموعة من التقنيات والأدوات والإجراءات الموضوعية المستخدمة من قبل المؤسسات الفردية أو السلطات الإشرافية لقياس الوضع المالي المحتمل للنظام قيد البحث والدراسة⁽²⁾.

إن هذه الاختبارات لا تهدف فقط إلى تحديد نقاط الضعف المحتملة (المعبر عنها بشكل صدمات⁽³⁾) التي تؤثر على الحالة المالية للمؤسسة المعنية أو النظام المالي. ولكن أيضاً لتقدير وتقييم أكبر قدر ممكن الأثر الكمي لتلك الصدمات، باختصار فإن الهدف منها هو اختبار استقرار ومرونة النظام وتقييم المؤسسة وتحليلها عند حدوث الصدمة.

(1) يستخدم برنامج تقييم النظم المالية (FSAP) اختبارات التحمل وفق المنهجية التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(2) Marcelo, A., 2008. Stress Tests and Their Contribution to Financial Stability, The Journal of Banking Regulation, Madrid, Spain, p67.

(3) الصدمة: وهي حدث فجائي أي الحدث الغير متوقع حدوثه.

وتعرف اختبارات التحمل: على أنها استخدام البنك لتقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة التغيرات التي يتعرض لها في ظل ظروف وأوضاع عمل صعبة، وذلك من خلال قياس أثر هذه التغيرات على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف، وبصفة خاصة الأثر على كفاية رأس المال والربحية^(١).

ويمكن تعريفها على أنها: أداة تستخدم من قبل السلطات الاشرافية في النظام المالي والمصارف لإدارة المخاطر، ولتقييم التأثير المحتمل لحدث معين، او حركة غير اعتيادية في مجموعة من المتغيرات المالية على المصارف والنظام المالي ككل^(٢).

كما عرفت لجنة بازل ٢ للرقابة المصرفية اختبارات التحمل: بالآلية المعتمدة لتقييم الوضع المالي للمصرف وربحيته في ظل افتراضات صعبة وإنما معقولة أو ممكن حدوثها، والاستفادة من نتائجها في اتخاذ القرارات المناسبة.

أما التعريف الأخر للجنة بازل فهي أداة لإدارة المخاطر تستخدمها المصارف لإدارة مخاطرها الداخلية.^(٣) فاختبارات التحمل تنبه المصرف للمخاطر غير المتوقعة، وتعطي مؤشر عن مقدار رأس المال اللازم عند حدوث الصدمات.

ومما سبق يمكن التوصل الى تعريف شامل لاختبارات التحمل على انها أداة تستخدمها المصارف أو السلطة الرقابية في إدارة المخاطر وتقييم الآثار المحتملة لتلك المخاطر على وضع المصرف نتيجة حصول تغيرات محددة في الأوضاع الاقتصادية العامة أو نتيجة متغيرات معينة داخل المصرف وهذه المتغيرات قاسية ولكن معقولة.

وتشير هذه الاختبارات للحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره لامتناع الخسائر عند حدوث الصدمات. ولكي تؤدي اختبارات التحمل وظيفتها الأساسية في عملية إدارة المخاطر ينبغي توافر الموضوعية في أي نوع من اختبارات التحمل سواء المطبقة من قبل المصرف أو السلطة الرقابية.

(١) اضاءات مالية ومصرفية، ٢٠١٠. اختبارات التحمل، معهد الدراسات المصرفية، الكويت العدد الخامس، ديسمبر، ص ٣٧.

(2) Quagliariello, M., 2009. Stress-Testing The Banking System Methodologies and Application, Cambridge University Press, New York, p24.

(3) Principles for Sound Stress Testing Practices and Supervision, 2009. Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements, May, PP. 2-3.

والمقصود بذلك أن يتم بناء الاختبار ضمن حدود المنطقية وأن يكون احتمال حدوث الصدمات ممكنا وليست مستحيلا وبالتالي أن تشمل افتراضات الاختبار تحركات واقعية في عوامل الخطر، وهذا المعيار هو أساسي في تقييم الاختبار ونتيجته.

ثانياً: القيمة المعرضة للخطر واختبارات التحمل المصرفية:

تعرف القيمة المعرضة للخطر على أنها أقصى خسارة يمكن أن يتحملها المصرف في ظل ظروف العمل العادية خلال فترة زمنية محددة وباحتمال محدد^(١).

أي أنها تؤمن قياس إحصائي للخسائر القصوى التي يمكن أن تطال محفظة معينة من الأصول خلال فترة زمنية محددة وذلك نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الأسعار أو على معدلات الفوائد^(٢). وبالتالي فإن حجم هذه الخسائر تعتمد على الحجم المعرض للخطر من جهة، ومن جهة أخرى على مستوى الثقة وتقلبات الأسعار، وهي تتناسب معها (الحجوم ومستوى الثقة) طرذا فكلما زادت قيمة الحجوم المعرضة للخطر كلما زادت القيمة المعرضة للخطر، وكذلك الأمر بالنسبة لمستوى الثقة المحدد فكلما كبر هذا المستوى أدى ذلك لزيادة احتمالات التعرض للخسائر.

كما تركز القيمة المعرضة للخطر على العلاقة الترابطية بين الأسعار أو معدلات الفوائد التي حدثت في الماضي لتقييم محفظة معينة، ويعد هذا الأمر مقبولا في الأجل القصير في حين أنه لا يتناسب مع فترات طويلة من الزمن ودخول متغيرات وعوامل كثيرة تؤثر في تقلبات العوائد^(٣). كما أن حساب القيمة المعرضة للخطر يتصف بالصعوبة من حيث صعوبة تحديد التوزيع الإحتمالي المرتبط بقيم المحفظة، والحصول على سلسلة من الأسعار التاريخية للأدوات المالية لتحديد القيمة المتوقعة للخطر والإنحراف المعياري ومعامل الارتباط بين مخاطر الأدوات المالية.

(١) لمعلومات إضافية عن القيمة المعرضة للخطر

– Baron, G, Giannopoulos, K, and Vosper, L., 2000. Backtesting Derivative Portfolios with FHS, Mimeo, July.

(2) Gabbi, G., 2004. Mesuring Liquidity Risk In a Banking Management Framework, Vol. 30, Siena, Italy, p2.

(3) Buder, A, Lauffe, A, and others, 2011. Instrument of Volks Bank AG'S Treasury Department, P62.

إلا أنها تتصف بسهولة وبساطة في الفهم حيث تعطي الخسارة المتوقعة كقيمة وبناءً على هذه القيمة يتم وضع حدود للخسارة المتوقعة بالنسبة للمصرف وفي ضوء هذا يتم اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة⁽¹⁾.

وتعطي امكانية التحكم بالأدوات المالية الموجودة في المحفظة الإستثمارية واختيار المحفظة المثلى بحيث يتم استبعاد من المحفظة الأداة المالية التي تزيد من القيمة المعرضة للخطر⁽²⁾.

لا تأخذ القيمة المعرضة للخطر بعين الإعتبار الأحداث الإستثنائية بالسوق، خاصة بما يتعلق بتغير أسعار عدة أصول بشكل مختلف عما كانت عليه في الماضي، حيث تعتمد القيمة المعرضة للخطر على ارتباطات العوائد التاريخية مع تغيرات الأسعار للتنبؤ بالمستقبل بافتراض استمرار تلك الارتباطات وذلك في ظل الظروف العادية.

من هنا تأتي أهمية اختبارات التحمل كأداة تكميلية في إدارة مخاطر المحافظ المصرفية وبالتالي توفير معلومات حول المخاطر التي تقع خارج نطاق المخاطر المحتملة وفق القيمة المعرضة للخطر، وتعكس اختبارات التحمل أداء المحافظ خلال أحداث استثنائية وبفترة زمنية طويلة نسبياً خلافاً للقيمة المعرضة للخطر التي تعكس المخاطر خلال فترات قصيرة، وتتميز هذه الاختبارات بالقدرة على توضيح العلاقة بين الخسارة المتوقعة والعوامل المتعلقة بها ولكن دون تحديد الاحتمالية لوقوع هذه الخسارة.

ويضاف إلى ذلك أن اختبارات التحمل تلعب دوراً هاماً في ابلاغ المصرف عن المخاطر الكامنة وبالتالي يمكن أن تكون علامة تحذير مبكرة عن خطر غير متوقع⁽³⁾.

الفرع الثاني: أساليب وأهمية اختبارات التحمل المصرفية:

تضم اختبارات التحمل المصرفية مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى قياس حساسية محفظة معينة لمجموعة من الأحداث الفجائية، ولكن هذه الأحداث معقولة أي منطقية، وبعبارة أخرى فإن

(1) Xiogwei, J, and Neil, P, 1998. Using Value-at-Risk to Control Risk Taking: How Wrong Can You Be, University of Illinois at Urbana-Champaign, P4.

(2) Jorion, Ph., 2002. Value at Risk: The New Bench Mark for Managing Financial Risk, 2nd Editdon, McGrow Hill, USA, P107.

(3) Quagliariello, M., 2009. Stress-Testing The Banking System Methodologies and Application, Previous reference, p19.

اختبارات التحمل المصرفية ليست أداة دقيقة (من حيث الدقة العلمية) بل هي فن يتطلب كمية من التقنيات وسلسلة من الافتراضات التقديرية التي تخضع لحكم الإنسان في الدرجة الأولى.

وتستخدم اختبارات التحمل إما لتحليل أثر التغيرات في عامل خطر واحد مثلاً انخفاض أسعار الأسهم وهو ما يطلق عليه (تحليل الحساسية) أو تأثير متغيرات عديدة تحدث في وقت واحد في العديد من عوامل الخطر مجتمعة مثل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض أسعار الاسهم وارتفاع أسعار الفائدة وهذا ما يدعى (بتحليل السيناريو)، ويضاف إلى هذه الأساليب نظرية القيمة القصوى وأسلوب الحد الأقصى للخسائر.

وتتوقف الطريقة المعتمدة من قبل المصرف فيما إذا كانت بواسطة تحليل الحساسية أو السيناريو على حجم المصرف وتعدد عملياته.

أولاً: أساليب اختبارات التحمل:

١) تحليل الحساسية:

يستخدم تحليل الحساسية لتحليل أثر التغيرات في عامل خطر واحد أي تقيس تغير نوع واحد من المخاطر وأثر ذلك على محفظة معينة، وبالتالي تأثيره على الوضع المالي للمصرف، ويمكن أن تعتمد اختبارات الحساسية على أحداث ماضية (صدمة تاريخية).

وعادة ما تلجأ المصارف المتوسطة وصغيرة الحجم ذات النشاط المصرفي التقليدي إلى هذا التحليل، إلا أن قلة البيانات التاريخية والاقتصادية التي يعتمد عليها تحليل الحساسية لا يساعد في اتخاذ قرارات بعيدة المدى وأن يتم التخطيط للطوارئ على أساسه، أي أنه لا تستفيد إدارة المخاطر من هذا الأسلوب في قراراتها ذات الأجل الطويل.

إضافة إلى أن تحليل الحساسية يدرس تغير عامل واحد من عوامل الخطر، وهذا الافتراض غير منطقي في أكثر الظروف الطارئة، فعند حدوث صدمة ما فإنه يتأثر أكثر من عامل خطر واحد^(١).

٢) تحليل السيناريو:

يتم الاعتماد على تحليل السيناريو في دراسة تأثير متغيرات عديدة تقع في وقت واحد لعوامل الخطر، أي تعتمد على متغيرات عدة تحدث فجأة وفي آن واحد، وتغطي أكثر من نوع واحد من

(1) Quagliariello, M., 2009. Stress-Testing The Banking System Methodologies and Application, Previous reference, PP. 74-77.

المخاطر، أو تغطي منتجات أو خدمات مختلفة، وعادة ما تلجأ إلى هذا الأسلوب المصارف الكبيرة الحجم ذات النشاط المعقد والمتقدم.

وعند تصميم السيناريو من المهم تحديد ما اذا كان يقوم على التخمين بشأن إمكانية حدوث تطورات مستقبلية في الاقتصاد، وهذا ما يطلق عليه (السيناريو الافتراضي)، أو أنه يقوم على الأحداث التاريخية، وفق افتراض أن الصدمات الماضية قد تحدث مرة أخرى، وهذا ما يطلق عليه (السيناريو التاريخي).

إن السيناريوهات التاريخية هي أسهل من حيث التنفيذ، وفي الواقع تستند بشكل أساسي على افتراض أن الأزمات في الماضي سيكون لها حتماً شبيهه في المستقبل، وأن استخدام البيانات التاريخية لا معنى له دون هذا الافتراض، كما أن هذه السيناريوهات تحتوي على قدر كبير من المصادقية والموضوعية، ولكن يؤخذ عليها عدم أخذها بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية المحتملة، وقلّة هذه السيناريوهات القابلة للتطبيق على الوضع الحالي بسبب تباين سلوك عوامل الخطر في المستقبل والماضي، كما أنه لا يمكن مقارنة نتائج هذه السيناريوهات مع المخاطر الحالية وتضمينها في التقنيات الحديثة للتحوط من المخاطر المالية.

بينما في السيناريوهات الافتراضية يكون الخيار الوحيد المتاح هو نقاط ضعف في هيكلية النظام المالي مثل انخفاض قيمة العملة، ومع هذا يمكن استخدام السلاسل التاريخية في تحديد حجم هذه الصدمات الافتراضية.

في أي نوع من السيناريوهات (تاريخي أو افتراضي) أو هجين من الاثنين، فإن اختيار السيناريو هو ذاتي بحكم طبيعته لاسيما في اختيار عوامل الخطر، وتحديد شدة الصدمات، ومع هذا يبقى معيار موضوعية السيناريو عنصراً أساسياً في تقييم الاختبار ونتائجه، حيث لا يمكن الوصول إلى معلومات قيمة من الاختبار الذي يفتقر للموضوعية.

ويتوجب أن يكون الاختبار ذو طبيعة نوعية وكمية وأن تحدد المعايير الكمية سيناريوهات معقولة يمكن أن يتعرض لها المصرف، وأن تؤكد المعايير النوعية على هدفين هما تقييم قوة إيرادات المصرف وقدرة رأس المال على استيعاب الخسائر الممكنة التي قد يتكبدها المصرف، أما الهدف الثاني فهو تحديد الخطوات التي يتعين على المصرف اتخاذها لإدارة المخاطر وتحديد رأس المال المناسب.

- تصميم السيناريو:

ينطوي تصميم السيناريو على سلسلة من القرارات التي تعتبر حاسمة بالنسبة لصحة تنفيذ الاختبار والموثوقية بالنتائج، فهناك مجموعة من عوامل الخطر التي يفترض اختيارها بشكل مناسب، وأخذ درجات متفاوتة من هذه العوامل عند تصميم السيناريو، ويعتبر تفسير متغيرات الصدمة خط الأساس في تصميم السيناريو.

ومن الصعوبة وضع معيار واضح وصريح للحكم على معقولية السيناريو، ولكن بصورة عامة يجب أن تبنى السيناريوهات ضمن حدود المنطقية، وبالتالي أن تكون احتمالية حدوثها ممكنة وليست مستحيلة وإنما غير مؤكدة.

فليس من الضرورة أن تكون سيناريوهات الاختبارات متساوية في جميع المؤسسات المالية، بل يجب أن تشمل ما يكفي من المعلومات عند تقييم الأوضاع الطارئة الممكن التعرض لها.

ويفضل أن تغطي هذه السيناريوهات مستويات مختلفة للآثار المعاكسة وبالتالي يقيس السيناريو الآثار المترابطة للتحركات المعاكسة في عدد من عناصر الخطر ويحدد الافتراضات المناسبة للعناصر المختلفة لمخاطر اختبار التحمل التي يتم إدخالها في سيناريو معين ويقدر التأثير الناتج على المركز المالي للمصرف.

ويفضل عند بناء السيناريوهات أن يكون هنالك اتصال وثيق، ومناقشة بين مدراء المصارف، ومدراء إدارة المخاطر لوضع وجهة نظر مشتركة حول السيناريوهات المعقولة وفق المنطق وما يلائم المصرف.

(٣) نظرية القيمة القصوى: (١)

وهي أسلوب إحصائي يتم من خلاله تحديد الخسائر الناجمة عن المخاطر محتملة الحدوث في ظل ظروف معينة.

والمشكلة في استخدام هذه النظرية أنها لا تعتمد على سلوك عوامل الخطر في الماضي، أي لا تتناسب مع عوامل الخطر المبنية على بيانات تاريخية، كما أنها تفترض أنه يوجد تغيير هيكلي لهذه

(1) Taher, M., 2004. Modern Risk Management Banking and Finance, Union of Arab Banks, Lebanon, Beirut, PP. 146-147.

العوامل خلال الفترة بأكملها، إلا أن افتراضات هذه النظرية في كثير من الأحيان لا تقوم بربط الخطر بوقت حدوث هذا الخطر، ومع هذا فهي قادرة على إيجاد علاقة بين احتمالية وقوع الخطر ونتائج اختبارات التحمل لهذا الخطر، لذلك توصف على أنها أفضل الأساليب المستخدمة في اختبارات التحمل.

٤) أسلوب الحد الأقصى:

يستخدم هذا الأسلوب لمعرفة تأثير تغير عوامل الخطر ويتم ذلك من خلال تحديد احتمالية وقوع هذا التغير في العوامل، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يلقي الضوء على تقييم مخاطر المحفظة المصرفية ونتائج الصدمات المرافقة لهذه المخاطر. فعند اللجوء لهذا الأسلوب لا يتم الاعتماد على نتائج لوضع حدود للتعرض للمخاطر وإنما أيضا على نتائج العوامل التي تعرضت للصدمة.

ثانياً: أهمية اختبارات التحمل المصرفية:

١) الأهمية^(١):

تسمح اختبارات التحمل بتوظيف لغة مشتركة بين البنوك تستخدمها السلطات الرقابية مثل صياغة المبادئ التوجيهية التنظيمية لاختبارات التحمل. حيث أنها تعتبر من الأدوات الأساسية التي تستخدمها المصارف في إدارتها للمخاطر الاستثنائية، وفي اتخاذ القرارات والاجراءات وفق هذه الاختبارات حيث تلعب اختبارات التحمل دورا رئيسيا في تحسين عمل إدارة المخاطر، وتفيد في تقييم المخاطر في ظل الظروف الصعبة، وتقيس مدى صمود المصرف ومقاومته عند هذه الظروف، فهي تساعد في كيفية إدارة نتائج الأحداث القاسية ومدى كفاية رأس المال أمام هذه الأحداث، وتقييم مدى تأثر الأرباح بذلك، فهي تقنية مفيدة لتشخيص حالة المخاطر لدى المصرف وفهمها جيدا. وتستخدم اختبارات التحمل عند تحديد الأدوات الوقائية المستخدمة من قبل المصرف وانعكاس ذلك على النظام المالي، كما أن التطبيق الجيد لاختبارات التحمل يوفر البيئة المناسبة والصحيحة لوضع خطط الطوارئ واستخدامها في فترات الأزمات.

وقد أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية على أهمية اختبارات التحمل وعلى دورها في^(٢):

أ- إعطاء نظرة مستقبلية لتقييم المخاطر.

(١) الراضي، أحمد، ٢٠١٢. دورة اختبارات الجهد، البنك المركزي، دمشق، سورية.

(2) Principles for Sound Stress Testing Practices and Supervision, 2009. Basel Committee on Banking Supervision, previous reference, PP. 2-3.

- ب- التغلب على محدودية النماذج والبيانات لتاريخية.
- ج- دعم الاتصال الداخلي والخارجي وبالتالي إضافة قيمة للرقابة. الداخلية التي تمارسها إدارة المخاطر في البنوك.
- د- تغذية إجراءات تخطيط السيولة ورأس المال.
- هـ- توفير معلومات عن الظروف التي تعرض المصارف للخطر.
- و- تطوير تقنيات للتخفيف من حدة المخاطر، أو لوضع خطط لاستمرارية العمل خلال الظروف الضاغطة، وأن تكون بمثابة أساس لتعزيز التقنيات المتبعة في مجال الحماية الوقائية من الحالات السلبية غير المتوقعة.

٢) متطلبات اختبارات التحمل:

- لكي تؤدي الاختبارات وظائفها يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي^(١):
- ضرورة معرفة وموافقة مجلس الإدارة على السيناريوهات المحددة لاجراء اختبارات الجهد.
 - مشاركة الادارة العامة والدوائر التنفيذية في إعداد هذه السيناريوهات.
 - مشاركة دائرة المخاطر في إعداد وإجراء ومتابعة نتائج اختبارات الجهد.
 - معرفة العلاقة الترابطية بين المخاطر وتأثير بعضها على بعض.
 - الأخذ بالاعتبار العوامل الخارجية وتأثيرها على مخاطر المصرف
 - إجراء هذه الاختبارات ومعرفة أثرها على المدى القصير وكذلك أثارها على المدى الطويل.
 - مراجع السيناريوهات السابقة ومعرفة مدى فاعليتها وما إذا كانت الأحداث والوقائع الحاصلة بعدها مغايرة لهذه السيناريوهات وبالتالي العمل على تصحيح وتعديل هذه السيناريوهات طبقاً لذلك.

٣) سلبيات اختبارات التحمل:

- على الرغم من الأهمية البالغة لاختبارات التحمل بالنسبة للمصارف إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي^(٢):
- إن اختبارات التحمل لا تعطي احتمالية لوقوع الخسارة، وإنما فقط تساعد على تقدير حجم التعرض للمخاطر خلال الأحداث الطارئة.

(١) الراضي، أحمد، ٢٠١٢. دورة اختبارات الجهد، مرجع سابق.

(2) Quagliariello, M., 2009. Stress-Testing The Banking System Methodologies and Application, Previous reference, p72.

- ما تتطلبه من تكلفة وجهد عند اعداد الاختبارات وخصوصا ما يتعلق بتجميع المعلومات ومعالجتها.
- الحكم الشخصي عند وضع السيناريوهات التي يتم اعتمادها في الاختبارات وكذلك الأمر بالنسبة للقرارات المتعلقة بنتائج تطبيق هذه السيناريوهات.
- عدم امكانية تطبيق اختبار تحمل يربط جميع المخاطر التي يتعرض لها المصرف في آن واحد.
- الصعوبة في تطبيق هذه الاختبارات على بعض أنشطة المصرف وبشكل خاص الأنشطة الآخذة للمخاطر، أي المشاريع التي دخلها المصرف واعتمد في تمويلها على استخدام السيولة المحتفظ بها لمواجهة الحالات الطارئة، مما يترتب على ذلك ضرورة تأمين رأس مال إضافي من أجل مقابلة هذه المخاطر الجديدة التي تحملها المصرف نتيجة الدخول في المشاريع الجديدة.⁽¹⁾

الفرع الثالث: أسس تطبيق اختبارات التحمل المصرفية (منهجية اجراء اختبارات التحمل المصرفية):

إن تنفيذ اختبارات التحمل المصرفية تعتبر أداة مكملية للممارسات التقليدية الاشرافية وبالتالي أصبح تنفيذها له قيمة متزايدة في رصد وحماية واستقرار البيئة المالية ففي ظل الاستخدام المتزايد لاختبارات التحمل يسלט الضوء على ضرورة وضع مبادئ أساسية وتوجيهية تنص على أسلوب منهجي لاجرائها، حيث يتم في هذا المبحث عرض للمبادئ الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في إجراء اختبارات التحمل وشرح لكيفية إعداد وإجراء هذه الاختبارات ويليها ترجمة للنتائج التي يتم الحصول عليها واستخدامها في تحديد واتخاذ التدابير اللازمة في الحفاظ على استقرار وسلامة النظام المالي (المصارف).

ينبغي هنا البدء من مرحلة التحديد الدقيق والتعريف بالصدمة التي سيتم اعتمادها في اختبارات التحمل إلى تقييم لأثر هذه الصدمة المختارة وبالتالي اختيار الأسلوب المناسب للاختبار في ضوء ذلك، ومن ثم تحديد النطاق (المجال) الذي سيتم اجراء الاختبار عليه، ويليها تنفيذ الاختبار وصولا الى مرحلة التحليل لنتائج الاختبار وتحديد التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها بالاعتماد على النتائج التي تم الوصول اليها في المرحلة السابقة.

أولاً: أسس تطبيق اختبارات التحمل المصرفية:

وتتضمن هذه الأسس الخطوات التالية لاجراء وتنفيذ اختبارات التحمل:

(1) <http://www.fsiconnect.org/Stress Testing- An Introduction>.

(١) تحديد وتعريف الصدمة^(١):

يتم في هذه المرحلة مراجعة لطبيعة الانشطة الاساسية للبنك والبيئة الخارجية التي يعمل بها من أجل معرفة عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب اخضاعها للاختبار وذلك في ضوء المخاطر الخاصة بكل محفظة مع معرفة علاقات الارتباط مع هذه المخاطر وكذلك يتطلب من المصرف معرفة عوامل الاقتصاد الكلي وذلك من حيث نمو الناتج المحلي الاجمالي، و معدلات البطالة والتضخم وأثرها في المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

أي يتطلب من المصرف الإلمام بالنشاطات الأساسية التي يمارسها والظروف المحيطة بها لتحديد أهم المخاطر وعواملها وتأثيرها على ربحيته وسيولته وكفاية أمواله الخاصة والتي يتم اعتمادها في اختبارات التحمل وبالتالي النظر بمؤشرات التي يستدل بها على حالة النظام المالي للوقوف على أوجه الخلل المحتملة به، وتشمل هذه المؤشرات مؤشرات كلية عن الاقتصاد حيث يتم الحصول على معلومات من خلال التحليل الكلي لبيئة هذا الاقتصاد لفهم كيفية حدوث الأزمات والصدمات فيه. والمؤشرات الهيكلية وهي تتضمن معلومات تخص تركيبة الميزانية العمومية وماهية الملكية والحصص السوقية وحسابات التمويل، والمؤشرات المالية عن الحالة المالية للمنشآت هنا يتم الحصول على معلومات من خلال التحليل الجزئي للاقتصاد لمعرفة نقاط الضعف بالمصارف والمنشآت المالية ومن هذه المعلومات معلومات عن السيولة ورأس المال والرافعة المالية والربحية.

(٢) تقييم الصدمة:

يتم في هذه المرحلة التعرف على الأثر المحتمل للصدمة المختارة بعد مرحلة التعرف على الصدمة، فيتم الانتقال إلى مرحلة تقييم لهذه الصدمة لمعرفة حجم الأثر المحتمل لها ومداه (التعرف على متغيرات الصدمة وتأثيرها على المخاطر) بهدف تحديد الأسلوب المناسب لها لإجراء الاختبار.

(٣) اختيار أسلوب الاختبار^(٢):

يتم اختيار الأسلوب المناسب لإجراء الاختبار بعد عملية تحديد وتقييم للصدمة، وتم الحديث سابقا عن الأساليب الأساسية لاختبارات التحمل وبصورة أساسية التركيز على أسلوبين للاختبار بناء على متغيرات الصدمة وهما تحليل الحساسية، تحليل السيناريو.

(1) Marcelo, A., 2008. Stress Tests and Their Contribution to Financial Stability, Previous reference, pp. 67-69.

(2) Principles for Sound Stress Testing Practices and Supervision, 2009. Basel Committee on Banking Supervision, previous reference, PP. 9-10.

١. تحليل الحساسية: يتم اللجوء الى تحليل الحساسية عند دراسة تأثير تغير عامل واحد على محفظة او عدة محافظ (تأثير متغير واحد على محفظة معينة).

أي عند دراسة متغير واحد للصدمة تستخدم بشكل واسع على مستوى محفظة المتاجرة وأنشطة العمل لقياس أثر التغير في عوامل الخطر على أداء محفظة المتاجرة وكذلك على أنشطة المصرف.

٢. تحليل السيناريو: يتم اختيار تحليل السيناريو عندما يكون هناك عدة متغيرات للصدمة تؤثر عليها في آن واحد أي لمعرفة تأثير عدة تغيرات لعوامل المخاطرة تحدث في نفس الوقت على محفظة معينة او على عدة محافظ وكذلك على الوضع العام للمصرف ولمعرفة صمود القطاع المصرفي بشكل عام أمام هذه التغيرات.

وعند الأخذ بعين الاعتبار التأثير الذي تحدثه الصدمة على المخاطر (عدد المخاطر التي تتأثر بالصدمة) فهناك اسلوبين هما (١):

أسلوب النهج المجزئ، أسلوب النهج المتكامل وفق النهج المجزئ يتم تقدير تأثير الصدمة على كل خطر بمعزل عن الاخطار الاخرى مثلا تأثير تغير سعر الفائدة على خطر السيولة فقط فالصدمة هنا هي تغير سعر الفائدة والمتأثر هو خطر السيولة فقط.

أما في النهج المتكامل يتم أخذ جميع المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي يمكن أن تؤثر عليها الصدمة مثلا تأثير تغير سعر الفائدة على مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان والسيولة وهذا الأسلوب يتم اعتماده عندما تكون البيانات كافية وهناك إمكانية لحساب دقيق للعلاقات المتبادلة بين المخاطر التي تواجه المؤسسة المالية (المصرف)، أي حساب دقيق لمعاملات الارتباط بين أنواع المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المؤسسة المالية وكذلك يتوجب معرفة التوزيع الاحتمالي للمخاطر الكلية.

٤) تحديد مجال (نطاق) الاختبار (٢):

يتم في هذه المرحلة تحديد المجال الذي سيطبق عليه الاختبار وذلك إما عن طريق اتباع أسلوب الاختبار ذو الطابع العام، أو الاختبار ذو الطابع المحدد.

(1) Marcelo, A., 2008. Stress Tests and Their Contribution to Financial Stability, Previous reference, p69.

(2) Quagliariello, M., 2009. Stress-Testing The Banking System Methodologies and Application, Previous reference, p25.

١. اختبار ذو طابع عام: حيث يشمل هذا التحليل الجزء الأعلى من النظام المالي أي على مستوى الاقتصاد الكلي ومن ثم ينحدر الى الجزء الأدنى من النظام المالي ألا وهو المصرف حيث يتم اخضاع مجموعة من المصارف (قطاع اقتصادي معين) لاختبار تحمل معين ومحدد، ومعرفة استجابات هذه المصارف للاختبار (معرفة وتحليل اثار الصدمات على وضع المصرف)، ومن مزايا هذا الاسلوب انه يتطلب قدر محدد من المعلومات، كما يمكن اجراؤه عن بعد (من قبل الغير) وسهولة مراقبة مكونات النماذج المستعملة في الاختبار، ولكن هذه الطريقة تعتمد بشكل كبير على الافتراضات في تحديد مواصفات توزيع الخسائر، كما تفترض حدوث نفس عوامل المخاطرة لدى المصارف كافة الا أن السلطات الرقابية تلجأ إلى هذا الاسلوب لمعرفة مدى تأثير القطاع المصرفي نتيجة التغير الذي قد يطرأ على العوامل الاقتصادية أي معرفة آثار التغيرات المعاكسة للأوضاع المالية على مدى صمود القطاع المصرفي وعلى كفاية حجم سيولة القطاع.

٢. اختبار ذو طابع محدد: هنا يتم التحليل على مستوى المؤسسة المالية (المصرف) ويتم تحليل آثار الصدمات على معلومات خاصة بمحفظة المصرف (محفظة منفردة) ودراسة نتائج هذه الآثار على وضع المصرف وربحيته وسيولته وملاءته.

هذه الطريقة تتيح استخدام البيانات الخاصة بالمصرف إلا أن السلبية في هذا البيانات تكون مقدمة من قبل المصرف فقد يعطي بيانات غير صحيحة وغير واضحة، ويعتمد هذا الاسلوب على الطرق المتبعة في ادارة المخاطر وعلى عدد كبير من المعلومات لتقدير العلاقات الترابطية بين مختلف مكونات اختبار التحمل (في ما بين محفظة معينة او عوامل مخاطرة).

ومن مساوئ هذا الاسلوب أيضا صعوبة تجميع المعلومات والنماذج المستعملة في الاختبار وتوحيدها في حال اشتركت عدة مصارف في اختبار تحمل معين.

(٥) إجراء الاختبار (١):

عند القيام بإجراء وتنفيذ اختبار التحمل يجب أن تؤخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

١. **الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاختبار:** المقصود بذلك الجهة التي تقوم باجراء اختبارات التحمل، فإما أن تقوم المصارف بنفسها بتطبيق اختبارات التحمل وتفويض هذه المسؤولية إلى لجنة إدارة المخاطر

(1) Schmieder, Ch, and Hesse, H, 2012. Next Generation: System-Wide Liquidity Stress Testing, IMF working paper, WP/12/3. PP. 10-15.

بالمصرف وبناء سيناريوهات خاصة بها، أو أن تتولى السلطة الرقابية والإشرافية مهمة القيام بإجرائها وذلك وفق سيناريوهات موضوعة من طرفها والقيام بتطبيقها على المصارف ككل، للحكم على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي.

ففي حالة المصارف التي يكون لديها أنظمة ونماذج داخلية خاصة بها لإدارة مخاطرها، فسيكون من الصعوبة قيام السلطة الإشرافية بوضع سيناريوهات دقيقة تطبق عليها وذلك لعدم درايتها الكاملة بالبيانات التي تخص كل من هذه السيناريوهات، لهذا يفضل قيام المصارف بهذه المهمة، على عكس المصارف التي تتصف ببياناتها بعدم الشفافية والدقة والافصاح، فيفضل هنا قيام السلطة الرقابية بوضع السيناريوهات وتطبيق الاختبار.

٢. المصارف الخاضعة للاختبار: أي عدد المصارف الخاضعة للاختبار (تحديد عينة الاختبار)

فقد يكون الاختبار على مستوى مصرف منفرد فتكون عينة الاختبار عبارة عن هذا المصرف ويقوم بإجراء هذا الاختبار اما المصرف بنفسه أو السلطة الإشرافية، أما في حالة رغبة السلطة الرقابية بإجراء اختبار التحمل على مصرف محدد، فيجب تحديد ذلك ضمن الاختبار، كما يمكن أن تقوم بالاختبار على عدد من المصارف ضمن النظام المالي، ويجب أن يكون هذا العدد منطقيا وكافيا في التأثير على النظام المالي، ويتم تحديد عدد هذه المصارف الخاضعة للاختبار وفق معايير محددة مثل الوزن النسبي لها ضمن النظام المالي وحصتها السوقية ومركزها المالي والمنافس و كذلك علاقات الارتباط بين هذه المصارف وكذلك التأثير المتبادل بين المصارف الواقعة ضمن النظام أو البيئة المالية والتي سيتم إخضاعها للاختبار.

٣. نوعية بيانات الاختبار: يتم في هذه المرحلة تحديد البيانات اللازمة لإجراء الاختبار ومصادر

الحصول عليها، والادوات المستخدمة في تقديرها وقياسها بحيث يجب أن تكون هذه البيانات صحيحة وكاملة ومناسبة للاختبار والتأكد من كونها ذات أهمية بالنسبة للاختبار ويجب التأكيد على نوعية هذه البيانات ومدى توفرها وما يتطلب توفرها من تكاليف.

٤. فترة الاختبار: والمقصود بها الفترة التي يغطيها الاختبار حيث يتوجب على المصارف القيام

باختبارات تحمل في فترات مناسبة، حيث تتوقف الفترة اللازمة لإجراء اختبارات التحمل على طبيعة عوامل المخاطر التي تم اعتمادها في اختبارات التحمل وبشكل خاص على درجة تشتت هذه العوامل وكذلك الأساليب المستخدمة في إجراء الاختبارات، والتغيرات التي قد تحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، بصفة عامة فإن اختبارات المحافظ الأكثر حساسية لحركة السوق مثل (محفظة الأوراق المالية

للمتاجرة) وكذلك الاصول المقومة بعملة أجنبية تخضع لتغيرات أسعار الصرف فتكون اختبارات أكثر تكرارا (يومية، أسبوعيا) في حين أن المحافظ التي تكون طبيعتها أقل تقلبا مثل (محفظة التمويل) فيتم اخضاعها لاختبارات تحمل على فترات أطول (شهري، ربع سنوي، سنوي).

كما أن فترة الاختبار تتوقف على هيكلية وبنية استحقاقات أصول المصرف وتتأثر بمدى توفر المعلومات اللازمة للاختبار فقد تكون هذه المعلومات متعلقة ببعض الاحصاءات التي تصدرها المؤسسات الحكومية.

وأخيرا قد تقوم السلطة الرقابية بإجراء اختبارات تحمل معينة وبتاريخ معين. كما يتعين على المصارف القيام بإجراء الاختبارات اللازمة لغرض محدد وفي ظروف معينة مثل حالة التدهور السريع في الاوضاع السياسية والاقتصادية في بلد معين فهذا يتطلب من المصارف الواقعة في هذا البلد أو التي لها فروع داخل هذا البلد، القيام بسرعة إجراء تقييم للآثار المحتمل لهذا التدهور الحاصل على أوضاعها.

٥. تحديد (دراسة) التأثيرات الثانوية:

تُعرف التأثيرات الثانوية على أنها التغيرات الحاصلة في تقدير المسار الطبيعي للمتغيرات المؤثرة في القطاع الحقيقي والمالي عند الاستجابة لسيناريو معين. و تُعرف أيضا على أنها الآثار الجانبية التي قد تتعرض لها محفظة المصرف كالتغيرات الحاصلة في تركيبة المحفظة وسلوكها.⁽¹⁾

وهذه التأثيرات عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تُتخذ عند ملاحظة تأثير الصدمة، على سبيل المثال تعرض المصرف لسحب متكرر من ودائعه بنسبة ١٠% بشكل يومي، في هذه الحالة يمكن للصراف اتخاذ إجراء بوقف هذا التأثير على انخفاض الودائع، وهذا الإجراء هو ما يسمى التأثير الثانوي.

وغالبا ما يتم تجاهل هذه التأثيرات عند تطبيق سيناريوهات التحمل المصرفية لسهولة وتبسيط التطبيق، ولكن عند التعمق باختبارات التحمل تصبح هذه التأثيرات أمراً ضرورياً لا يمكن تجاهله، وبشكل خاص مع ازدياد المدة الزمنية لإجراء الاختبار (طول مدة الاختبار)، وأيضاً عند الحاجة للدقة في الاختبارات.

(1) Hall, K., ٢٠٠٦. Stress Testing The Second- Round Effects, Reserve Bank of Australia, IMF working paper, Washington, May, p4.

٦. تحليل النتائج واتخاذ الإجراءات المناسبة:

هذه المرحلة تأتي كنتيجة طبيعية للمراحل السابقة حيث ينبغي تحليل النتائج التي تم الوصول إليها نتيجة الاختبار لتحديد تأثير تطبيق الاختبارات على مرونة وسلامة النظام المالي (وضع المصرف)، والنظر في التدابير التي تساعد في وضع الأسس الكفيلة بالمحافظة على استقرار النظام وتعديل العناصر التحوطية الموجودة حالياً حيث يتوجب على المصارف أن تكون لديها معرفة كافية بحدود تفسيرها لنتائج اختبارات التحمل لأن هذه الاختبارات تقدر الخضوع لاختبار حدث معين دون إعطاء الاحتمالية لوقوع هذا الحدث لذلك فإن فاعلية الاختبار ونتائجه تعتمد على مدى اختيار المصرف للسيناريوهات الصحيحة ومدى تفسير هذه النتائج بصورة صحيحة ويضاف لها مدى اتخاذه للإجراءات الصحيحة في ضوء تلك النتائج.

حيث يتم في هذه المرحلة وضع تقارير عن هذه النتائج وتقديمها إلى الإدارة المعنية بإدارة المخاطر لتحديد إجراءات العلاج المناسبة التي يتوجب القيام بها في مواجهة المخاطر المحتملة التي تم التعرف عليها من خلال الاختبارات، حيث تختلف الإجراءات العلاجية التي تتخذها البنوك بحسب الظروف الخاصة بكل حالة من حالات الاختبار وبصفة عامة يمكن أن تتضمن الإجراءات ما يلي:

- إعادة هيكلة مراكز البنوك (التصفية أو التغطية).
- تخفيض حدود المخاطر.
- التشديد في متطلبات التمويل فيما يخص التخفيض من المخاطر الائتمانية.
- وضع رأسمال إضافي لمواجهة الآثار المحتملة للأوضاع السيئة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النقص في السيولة في ظل الأوضاع السيئة من خلال زيادة خطوط الائتمان المتاحة للبنك وكذلك زيادة مصادر الحصول على الأموال بما يضمن الحصول على التمويل اللازم والكافي خلال الأزمات.

وبما أن اختبارات التحمل أصبحت أداة مهمة من أدوات إدارة المخاطر بالبنوك، ولكي تؤدي هذه الاختبارات الهدف المراد يتوجب القيام بمراجعة وتحديث افتراضات وسيناريوهات اختبارات التحمل ويتضمن ذلك المراجعة الدورية لمكونات وأساليب إجراء الاختبارات والتأكد من كونها تأخذ بالاعتبار مخاطر المصرف الجديدة التي قد يتعرض لها، والتأكد من صحة وموثوقية المعلومات المستخدمة في الاختبار والواردة في التقارير وكذلك النطاق الذي يغطيه الاختبار والتأكد من وضوح خطوط الاتصال

الموجودة في الهيكل الإداري للمصرف وذلك للأطراف ذات العلاقة بإجراء اختبارات التحمل مع متابعة أي تغيير في سياسة اختبارات التحمل، والتوثيق لكافة المعلومات والافتراضات والتقارير ذات الصلة باختبارات التحمل، وضرورة الاهتمام بأية مخاطر أخرى يتعرض لها المصرف وتضمينها في اختبارات التحمل.

ثانياً: اختبارات التحمل لمخاطر السيولة:

إن قيام المصرف بتمويل أصوله ذات الاستحقاق الطويل من مصادره المالية قصيرة الاجل يؤدي إلى ظهور مخاطر السيولة.

إن اختبارات التحمل لمخاطر السيولة تكاد تكون ثابتة أو ديناميكية وذلك بسبب عدم توفر بيانات كافية يمكن الاعتماد عليها في ظل أزمات مفترضة تؤثر على محددات السيولة وصعوبة إيجاد نموذج محدد للسيولة.

وبشكل عام فإن هذه الاختبارات تركز بشكل أساسي على تقييم الموجودات السائلة عند تاريخ معين و وضع محدد أو عن طريق تحليل فجوات السيولة وذلك للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة و الوضع المتوقع لهذه التدفقات خلال فترات مختلفة⁽¹⁾ على سبيل المثال مدى القدرة على تسهيل بعض الاصول عند الحاجة لتدفقات نقدية خارجة.

ومن مؤشرات الانذار المبكر لمخاطر السيولة تجاوز متكرر على حدود ومستويات السيولة المحددة من قبل السلطات الرقابية، ظهور سمعة سيئة حول المصرف، ارتفاع في التركيز في بعض عناصر الاصول والخصوم، امتناع المصارف المراسلة عن اعطاء المصرف خط ائتمان او تخفيض خط الائتمان الممنوح له، وبالتالي عند عدم تمكن المصرف من تأمين التدفقات النقدية اللازمة إلا بعد التأثير على عملياته اليومية و على وضعه المالي وهذا ما يسمى مخاطر التمويل، ويضاف لها عدم القدرة أو العجز عن تسهيل أصوله بأقل تكلفة ممكنة وبالوقت المناسب (مخاطر تسهيل الأصول).

نلاحظ أيا كان نوع مخاطر السيولة فإن مصدره بشكل أساسي تغيير في إيداعات الزبائن وإيداعات المصارف (التي تكون معرضة للسحب من قبل أصحابها) والعوامل المؤثرة فيها.

(1) Abbink, J., 2011. Constructing Stress Tests, The Journal of Risk Finance, Vol. 12, Iss: 5, PP. 421-434.

من أمثلة اختبارات التحمل لمخاطر السيولة:

انخفاض تصنيف المصرف وتأثر سمعته كذلك عدم حصول إعادة توظيف للإيداعات الموجودة لدى المصرف، ويضاف لها ارتفاع مفاجيء بحجم الديون غير المنتجة^(١)، هذه الأمثلة خاصة بظروف المصرف.

بينما تلك الخاصة بظروف السوق والتي تنعكس على المصرف فهي سحبات الودائع من القطاع المصرفي إلى الخارج، حصول عمليات بيع للأصول في السوق مع حسومات مرتفعة، ويضاف لها عدم القدرة على الحصول العملات الأجنبية،

(١) الخطوات العملية لتنفيذ اختبار تحمل لمخاطر السيولة^(٢):

ان قيام المصرف بإجراء اختبار تحمل مخاطر السيولة وفق طريقة السيناريوهات باعتبارها الطريقة الأفضل من حيث متغيرات الصدمة وكذلك كونها الأكثر واقعية بالنسبة لمخاطر السيولة يتضمن عدة خطوات تتلخص بما يلي:

- ١- يتم التفكير بالأزمة (الصدمة) المفترضة التي قد تؤثر على السيولة ومن ثم دراسة وتحليل العناصر التي تأثرت بالصدمة.
- ٢- تحديد العناصر (العوامل) التي ستتأثر من جراء تطبيق الصدمة المفترضة (سيناريو).
- ٣- تحديد الأثر المرافق للصدمة على كل من الموجودات السائلة والخصوم السائلة، حيث يتحدد هذا الأثر من خلال انخفاض مفاجيء في أسعار الموجودات السائلة وانتقال هذا التأثير إل النقدية الجاهزة لدى المصرف.

الخطوات بالتفصيل:

- تحديد العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة من خلال دراسة محدداتها.
- تحديد الصدمة المناسبة التي سيخضع لها المصرف في ضوء تحديد هذه العوامل.
- تحديد الموجودات السائلة لدى المصرف الخاضعة للاختبار.

(١) الديون التي تكون تكلفتها أكبر من العائد منها.

(2) Quagliariello, M., 2009. Stress-Testing The Banking System Methodologies Application, previous reference, PP. 271-272.

- تحديد المطالب السائلة لدى المصرف الخاضعة للاختبار .
 - تحديد تأثير الصدمة المطبقة من خلال تحديد التغيير في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل فترة وعلى طول الفترة الزمنية للاختبار، وذلك قبل إجراء الاختبار .
 - تحديد تأثير الصدمة المطبقة من خلال تحديد التغيير في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل فترة وعلى طول الفترة الزمنية للاختبار، وذلك بعد إجراء الاختبار .
 - حساب صافي التدفقات النقدية (فجوات السيولة) لكل فترة وعلى طول المدة الزمنية للاختبار وذلك قبل وبعد الاختبار .
 - مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها بعد الاختبار مع الحدود المعيارية الموضوعية لها .
 - استخدام هذه النتائج ليتم التعديل على أساسها سياسة واستراتيجية السيولة لدى المصرف، وتجهيز الخطط اللازمة لمواجهة انخفاض أو فائض السيولة .
- وغالبا عند اجراء اختبارات التحمل لمخاطر السيولة يكون مصدر البيانات هو الميزانية العمومية للمصرف الخاضع للاختبار وفي تواريخ محددة وخلال مدة الاختبار .

٢) تصميم السيناريو لاختبار تحمل مخاطر السيولة:

هنالك العديد من الأمور الواجب أخذها في الاعتبار عند البدء بتصميم اختبار التحمل لمخاطر السيولة، حيث يتوجب أولاً تحديد مجال الاختبار المناسب، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة والمتأثرة بالسيولة في المصرف والأوضاع الاقتصادية العامة (بيئة المصرف) لتحديد نقاط الخلل فيها وذلك كما يلي (١):

١ - تحديد نطاق الاختبار:

يتم تحديد نطاق الاختبار المناسب لإجراء الاختبار سواء كان من الأعلى للأسفل أي وفق الطريقة التنازلية، أو من الأسفل للأعلى أي وفق الطريقة التصاعدية، وذلك بناء على بيانات الاختبار والمتعلقة بالتدفقات النقدية، وإن تواجدت هذه البيانات وبالتفصيل يمكن الحصول عليها من القوائم المالية للمصارف (موجودة لدى المصارف) يفضل في هذه الحالة استخدام أسلوب التحليل التصاعدي، أما في حال عدم وجود هذه البيانات التفصيلية فإنه يفضل أن يتم التحليل وفق الأسلوب التنازلي وعادة ما يلجأ لهذا الأسلوب الجهات الرقابية.

(1) Schmieler, Ch, and Hesse, H, 2012. Next Generation: system-Wide Liquidity Stress Testing, previous reference, P8.

٢- تحديد الصدمة (السيناريو المطبق):

هنالك عدة اساليب يمكن اتباعها لتحديد الصدمة مثل تطبيق أسلوب الحد الأقصى للمخاطر وتطبيق الضغط حتى الفشل والذي يتم من خلاله تحديد السيناريو في ضوء اللجوء للخبرة والحكم الشخصي والمعرفة، أو بناء على حادثة تاريخية أما اختبارات التحمل المعكوسة فإنها تخضع لحكم وتقدير المصرف بناء على دراسته ومعرفته بالعوامل المحيطة والمؤثرة بالسيولة وصياغة افتراضات معقولة تعكس ماذا سيحدث في ظل هذه الافتراضات مثل هل تتأثر الايداعات لدى المصرف بسمعة المصرف.

٣- جوانب تصميم السيناريو:

يجب وضع سيناريوهات لتمويل مخاطر السيولة للتأكد من أن مستويات السيولة لدى المصرف تبقى أعلى من النتائج التي تظهرها الاختبارات، معظم المصارف تعتمد بشكل رئيسي على ايداعات الزبائن والمصارف لتمويل السيولة لديها (حصول المصرف على الأموال للقيام بوظائفه الأساسية) وهذه الايداعات بدورها تكون معرضة للسحب عند انخفاض سعر الفائدة على الودائع فرضا هذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة الأموال بالنسبة للمصرف.

لذلك يتوجب بناء سناريوهات لمخاطر تمويل السيولة والتأكد من أن مستويات السيولة تبقى أعلى من النتائج التي تظهرها الاختبارات، كما يتوجب بناء سيناريوهات لمخاطر التسييل بحيث تعالج هذه السيناريوهات الأمور التالية:

- تمكن المصرف من تسييل (بيع) أصوله بأسعار وقيم معقولة.
- عدم التمكن من استرجاع التوظيفات بالعملات الأجنبية المودعة لدى مصارف أخرى وكذلك سحب غير متوقع من مصارف أخرى لايداعاتها لدى المصرف بعملات أجنبية.

٣) تطوير طرق تصميم سيناريوهات السيولة:

تم تطوير طرق للمساعدة في تصميم السيناريوهات اللازمة لاختبارات تحمل مخاطر السيولة من خلال ما يلي: (١)

ب- توفير بيانات مفصلة تؤدي إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الميزانية في الاختبار.

(١) تم تطوير هذه الطرق من قبل Cihak, 2007, and Schmieder, 2012. وآخرون.

Cihak, M., 2007. Introduction to Applied Stress Testing, IMF working paper, Monetary and Capital Markets Department, p/07/59, March, 2007. And Schmieder, previous reference, 2012.

- ج- تم أخذ عدم تطابق أجال الاستحقاق للأصول والخصوم السائلة باختبارات منفصلة.
- د- تم اخذ بعين الاعتبار نسب السيولة الجديدة وفق اتفاقية بازل 3.
- هـ- الاهتمام الكبير باختبارات التدفقات النقدية مما يؤدي لمعرفة نقاط ضعف المصارف.
- و- تحقيق التكامل والربط بين اختبارات التحمل للسيولة واختبارات الملاءة.
- ٤) أهمية اختبارات تحمل مخاطر السيولة:

يتوجب على المصارف القيام بإجراء اختبارات التحمل للسيولة بصورة دورية حيث تساعد هذه الاختبارات في تحديد أسباب ندرة السيولة ليمت التعديل بالسياسات واستراتيجيات إدارة السيولة. تساهم هذه الاختبارات في تقييم فعالية سياسات إدارة مخاطر السيولة، بما فيها مدى تمكن المصرف من تأمين تدفقاته النقدية اللازمة بالوقت المناسب دون أن تتأثر عملياته اليومية ووضعها المالي في ظل الأزمات (أزمة ثقة مثلا) وكذلك الأحداث الفجائية مثل الاضطراب السياسي و الركود الاقتصادي.

تستخدم كذلك هذه الاختبارات في تقييم مدى احتياجات المصرف للسيولة النقدية بما يضمن تحقيق التوازن بين سيولة المصرف وربحيته، أي عدم وجود أموال زائدة عن حاجة المصرف تفقده الفرصة البديلة في الربح والعكس أن يكون لديه نقص سيولة يعرضه لمخاطر السيولة.

٣- نتائج تطبيق اختبارات التحمل عالميا:

قد أثبتت نتائج التطبيق لاختبارات التحمل على أنها قادرة على إعادة الثقة بالنظام المالي وكذلك بتعزيز قدرة المصارف على مواجهة مخاطرها الطارئة (صددمات فجائية)، حيث بات إجراء اختبارات التحمل المصرفية إلزاميا على بعض البنوك والمؤسسات المالية لتحديد وقياس إمكانية تعرضها لمجموعة من المخاطر وقد تم تطبيق تقنية اختبارات التحمل في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي^(١). لاستعادة الثقة من جديد بالأسواق كون القطاع المصرفي العمود الفقري لأي اقتصاد.

وتم اختيار الدول التي ستخضع للاختبار من دول الاتحاد الأوروبي، وتم الاختبار بمشاركة لجنة الاشراف المصرفي الأوروبية (CEBS) بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي، وكذلك سلطات الاشراف المحلية بكل دولة عضو بالاتحاد الأوروبي، وتضمنت عينة للاختبار أكبر ٩١ بنك من حيث قيمة

(١) نشرة اضاءات مالية ومصرفية، ٢٠١٠. اختبارات التحمل، مرجع سابق.

الأصول والحجم بالنسبة للقطاع المصرفي في كل دولة، وتم الاعتماد في الاختبار على (فلسفة ماذا لو) في وضع افتراضات وتصورات لأسوأ ما قد يحدث في المستقبل وتمثلت فترة الاختبار بعامين (٢٠١٠-٢٠١١) و٢٠٠٩ سنة الأساس وتم وضع ثلاث سيناريوهات مختلفة.

ويهدف هذا الاختبار لمعرفة مدى قوة الموقف المالي للبنوك بعد التعرض للسيناريوهات وذلك استنادا لمعيار معدل كفاية رأسمال وكانت نتيجة الاختبار فشل سبعة بنوك.

أما أثر هذه الاختبارات في الأسواق فكانت ارتفاع أسواق الأسهم عالميا، وبالتالي أظهر الاختبار قوة القطاع المصرفي الأوروبي وهذا الأمر من شأنه أن يدعم الثقة بالأسواق.

إلا أن التعرف على قوة القطاع المصرفي وحده ليس بالأمر الكافي لدعم الثقة، إذ أن تداعيات الأزمة المالية العالمية لا تزال مستمرة من حيث الجمود النسبي في عمليات الاقراض والافتراض من قبل البنوك وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في إضعاف قدرة اقتصاديات الدول على التعافي. (١)

(1) www.alphabeta.argaam.com

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية على المصارف الخاصة السورية

مقدمة:

سيتناول هذا الفصل تطبيق اختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة على المصارف الخاصة السورية، حيث سيتم الحديث عن النظام المصرفي السوري بشكل عام، من حيث التشريعات والمراسيم المصرفية وبيان لبنية هذا النظام، وكذلك توضيح للسياريوهات المطبقة و اختبار فرضيات البحث وذلك من خلال تطبيق اختبارات التحمل المصرفية وصولاً إلى مجموعة من النتائج والتوصيات في ضوء هذه الاختبارات.

المبحث الأول: النظام المصرفي في سورية (ملاح النظام المصرفي السوري):

كان لصدور المرسوم التشريعي رقم (٨٧) تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨ دور هام في نشوء النظام النقدي المصرفي السوري بشكله الحالي حيث أدى إلى تأسيس مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي في ١٩٥٦/٨/١، بالإضافة إلى تأمين جميع المصارف العاملة في سورية ونقل ملكيتها للحكومة السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٧ تاريخ ١٩٦٣/٥/٢، وما يميز هذه المرحلة هو إعادة تنظيم للجهاز المصرفي على أساس التخصص بحسب القطاعات الاقتصادية إلى تجاري، عقاري، زراعي، صناعي، تسليف شعبي. تبع ذلك ومنذ مطلع القرن الحالي مجموعة من المراسيم والقرارات أعطت للنظام المصرفي السوري شكله الحالي المؤلف من مجموعة من المصارف العامة والخاصة، بالإضافة إلى مصرف سورية المركزي الذي يمارس دور المشرف والمراقب على عمل المصارف.

المطلب الأول: البنية التشريعية الناظمة للعمل المصرفي:

بعد أن عاشت سورية في ظل اقتصاد مركزي مخطط عمل على حصر جميع القطاعات الاقتصادية تخطيطاً وإنتاجاً وتوزيعاً بيد الدولة فقط وذلك على مدى عقود من الزمن، حظي الاقتصاد السوري بسلسلة من الإصلاحات التي مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات وذلك منذ مطلع القرن الحالي وكان للقطاع المصرفي النصيب الأكبر من خلال حزمة من الإجراءات الاقتصادية المتضمنة تحولات جديدة من سياسة الاحتكار الحكومي إلى إعطاء دور فاعل للقطاعين الخاص والمشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل جنباً إلى جنب مع القطاع العام بإشراف وتدخل ذات وقت وشكل مناسب من قبل الحكومة.

ومن أبرز التطورات والإصلاحات التي شملت القطاع المصرفي والمالي السوري ككل التشريعات والقوانين المتمثلة بصدور القانون رقم ٧٩٣ لعام ٢٠٠٠ والقاضي بالسماح بإحداث مصارف خاصة في

المناطق الحرة، وكذلك الأمر السماح بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغلقة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغلقة سورية وفق القانون رقم ٢٨ تاريخ ١٦/٤/٢٠٠٤ وتعمل هذه المصارف تحت إشراف ومراقبة مصرف سورية المركزي وفقا لأحكام قانون النقد الأساسي رقم ٨٧ عام ١٩٥٣ وتعديلاته حيث اعتبر هذا القانون نقطة تحول مفصلية في مجال العمل المصرفي السوري بعد احتكاره من قبل القطاع العام لأكثر من ٣٥ عاما. ولحق هذه القوانين صدور قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ تاريخ ١٧/٤/٢٠٠٢ الخاص بإحياء دور مجلس النقد والتسليف على اعتباره السلطة النقدية العليا في سورية وأوكل إليه بموجبه مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية السورية ووضع السياسة النقدية في سورية وإدارتها وفقا للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني.

وتبع هذه الإصلاحات انطلاق المصارف الإسلامية للعمل في السوق المصرفية السورية وفق القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ لتساهم هذه المصارف في دعم الاقتصاد وتطوير القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك السماح بإحداث مؤسسات التأمين بما فيها مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥، وكذلك السماح بإحداث شركات ومكاتب للصرافة وفق قانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦. ويضاف إلى هذه القرارات والتشريعات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤٤٣/ م ن / ب٤) لعام ٢٠٠٧ المتضمن إلغاء المصارف القائمة في المناطق الحرة وتحويلها إلى فروع للمصارف المرخص لها بموجب القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١. إن هذا القرار من شأنه توحيد السوق المصرفي السورية والممارسات المتبعة من قبل جميع المصارف العاملة وذلك لحصر الإشراف على سلامة الأداء من قبل مصرف سورية المركزي بما يضمن تطبيق هذه المصارف للمعايير المصرفية والممارسات المتعارف عليها بهدف حماية النظام المصرفي السوري من مختلف أشكال المخاطر والأزمات المصرفية. وأخيرا تم إصدار قانون رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٩ والمتضمن إحداث سوق للأوراق المالية في سورية. ونلاحظ أن هذه التشريعات والقوانين قد ساهمت في تنويع وتعميق البيئة المالية المصرفية سواء من حيث عدد المؤسسات المالية أو من حيث نوعية الخدمات المصرفية المقدمة وأدائها وجودتها.

المطلب الثاني: بنية النظام المصرفي السوري:

يمثل النظام المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في سورية نظرا لتحكمه بالكتلة النقدية من جهة وتمويله للقطاعات المختلفة بالموارد المالية الضرورية لنمو هذه القطاعات وتطورها من جهة أخرى، ويتألف النظام المصرفي السوري حاليا من:

الفرع الأول: مصرف سورية المركزي:

الذي يمثل السلطة النقدية العليا المشرفة على عمل المصارف العامة والخاصة في سورية ورسم السياسة النقدية من خلال امتلاكه لسلطة القرار والامكانيات والوسائل المتاحة له للتدخل والتأثير في عمل المصارف.^(١)

الفرع الثاني: المصارف العامة (الحكومية):

بدأت هذه المصارف بتطوير عملها ومراجعتها لسياساتها وخططها المالية مع دخول المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية إلى السوق المصرفية السورية، لتتجاوز بذلك ما خلفته العقود الماضية من تراجع في الأداء بسبب انعدام المنافسة في القطاع المصرفي وتركزها لفترات طويلة على أنمطة العمل المؤسساتي التقليدي الروتيني في القطاع العام السوري.

وعدد هذه المصارف ستة مصارف مقسمة على أساس التخصص المصرفي في خدمة القطاعات الانتاجية المختلفة إلى:

١) **المصرف التجاري السوري:** يعتبر أكبر المؤسسات المصرفية الحكومية في سورية ويستحوذ على حصة كبيرة من النشاط المصرفي الإجمالي^(٢)، ومهمته تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية واستقبال الودائع بأشكالها المختلفة والمتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة وإصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة.

٢) **المصرف الصناعي:** أنشئ بهدف تشجيع الإنتاج الصناعي وذلك عن طريق قيامه بتمويل القطاع الصناعي العام والخاص.

٣) **مصرف التسليف الشعبي:** تتمثل مهمته في تمويل عمليات التجارة الداخلية ذات النشاط والحجم المتوسط، إضافة إلى تمويل ذوي الدخل المحدود والمهن الحرة والحرف الصغيرة الحجم.

(١) مصرف سورية المركزي، ٢٠٠٢. القانون رقم ٢٣، دمشق، سورية، ص ١.

(٢) حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي العام ب ٨٠% ويسيطر على أكثر من ٧٠% من نشاط الإيداع والاقتراض في السوق المحلية.

٤) **المصرف العقاري**: تتلخص مهمته في تمويل مشاريع السكن والسياحة للقطاعين العام والخاص، ودعم الحركة العمرانية إلى جانب القطاع التعاوني السكني، وأصبح الآن مصرفاً شاملاً بعد السماح له بالتعامل بالقطع الأجنبي.^(١)

٥) **المصرف الزراعي التعاوني**: ومهمته تمويل القطاع الزراعي والجمعيات الزراعية التعاونية عن طريق تقديم القروض والسلف النقدية والعينية.

٦) **مصرف التوفير**: يقوم بقبول ودائع التوفير لذوي الدخل المحدود والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم.

الفرع الثالث: المصارف الخاصة:

تعتبر خطوة مباشرة القطاع الخاص بالعمل في السوق المصرفية السورية في غاية الأهمية من حيث امتلاك هذا القطاع للامكانيات والموارد اللازمة للنهوض بهذا القطاع بالإضافة إلى مجموعة من الخبرات التي اكتسبتها هذه المصارف في بلدانها الأم والقيام بنقلها إلى القطاع المصرفي السوري. وتقسم هذه المصارف إلى:

١) **المصارف التقليدية (التجارية) الخاصة**: وقد بدأت هذه المصارف عملها فعلياً في عام ٢٠٠٤، وبلغ عدد هذه المصارف (١١) مصرفاً حتى عام ٢٠١٣، وتقوم هذه المصارف بتقديم الخدمات المصرفية المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية ومنح القروض والتسهيلات والسلف للمؤسسات التجارية والصناعية، كما تقوم بتمويل المستوردات عن طريق تنظيم الاعتمادات المستندية والكفالات وغيرها من الخدمات والأعمال المصرفية التقليدية.

٢) **المصارف الإسلامية**: بدأت المصارف الإسلامية عملها في سورية في منتصف عام ٢٠٠٧، وذلك بعد السماح بإحداث المصارف الإسلامية، وبلغ عدد هذه المصارف العاملة في سورية في نهاية عام ٢٠١٣ (٣) مصرفاً.

ويوضح الجدول التالي توزيع المصارف العاملة في سورية بحسب تاريخ تأسيسها ومباشرتها العمل بالسوق المصرفية.

(١) قرار رقم ٣٠١/م ن / ٤ ب عام ٢٠٠٧، مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية، ٢٠٠٨، ص (ك).

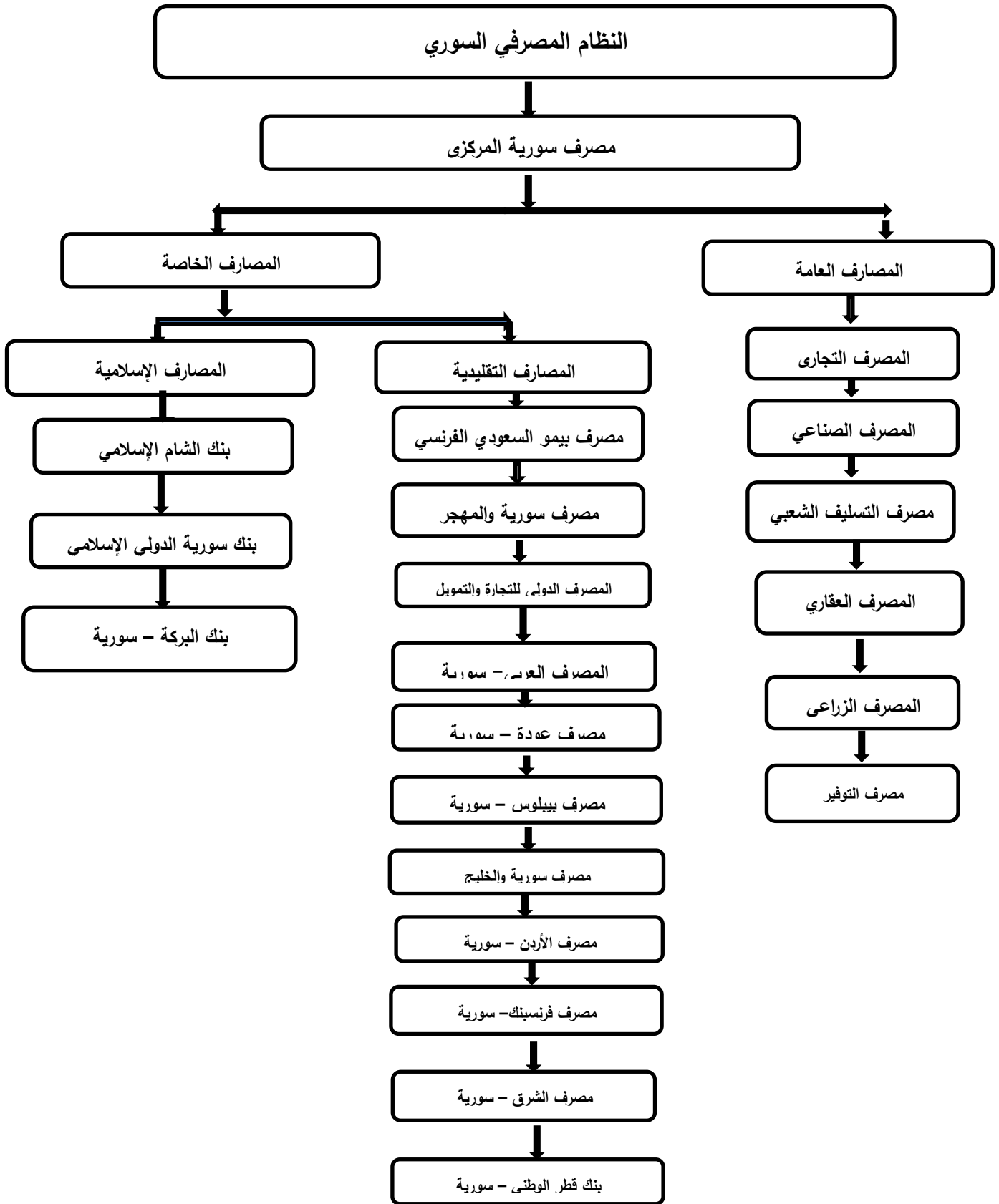
جدول رقم (١.١) المصارف الخاصة العاملة في سورية بحسب التأسيس والمباشرة

المصرف الخاص	تاريخ التأسيس	تاريخ مباشرة العمل
بيمو السعودي الفرنسي	٢٠٠٣/١٢/٢٩	٢٠٠٤/١/٤
سورية والمهجر	٢٠٠٣/٩/١٣	٢٠٠٤/١/٧
الدولي للتجارة والتمويل	٢٠٠٣/٤/٣٠	٢٠٠٤/٦/٦
العربي - سورية	٢٠٠٤/٩/٢٢	٢٠٠٦/١/٢
عودة- سورية	٢٠٠٥/٦/١	٢٠٠٥/٩/٢٨
بيبلوس- سورية	٢٠٠٥/١٠/٢٠	٢٠٠٥/١٢/١٥
سورية والخليج	٢٠٠٦/٤/١٣	٢٠٠٧/٦/١٣
الأردن - سورية	٢٠٠٧/٥/٢٨	٢٠٠٨/١١/١٨
فرنسبنك- سورية	٢٠٠٨/٥/٧	٢٠٠٩/١/١٥
الشرق - سورية	٢٠٠٨/١٢/١٧	٢٠٠٩/٥/٣
قطر الوطني - سورية	٢٠٠٩/١/١٨	٢٠٠٩/١١/١٥
سورية الدولي الإسلامي	٢٠٠٧/٤/٩	٢٠٠٧/٩/١٥
الشام الإسلامي	٢٠٠٦/٩/٧	٢٠٠٧/٨/٢٧
البركة - سورية	٢٠٠٧/٦/٢٨	٢٠١٠/٦/١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ومن المعروف أن كلا المصرفين الإسلامي والتقليدي يسعيان إلى حشد الموارد والمدخرات وإعادة توظيفها واستثمارها في سبيل تحقيق الربح عن طريق ما تقدمه من خدمات من قبول وإصدار للكفالات وخطابات الضمان وفتح للاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية وبيع وشراء العملات الأجنبية وإصدار بطاقات الاعتماد والشيكات المصرفية وإنشاء المحافظ الاستثمارية وتقديم الدراسات المالية والتقارير الدورية عن الوضع الاقتصادي للمتعاملين الحاليين والمستقبليين مع هذه المصارف، إلا أنه هنالك أعمال وأنشطة لا يمكن للمصارف التجارية التقليدية ممارستها في حين يمكن للمصارف الإسلامية ذلك وتستطيع هذه المصارف جذب مدخرات العملاء الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التقليدية من منطلق ديني، وهذا الأمر يترتب عليه توظيف تلك الأموال في المشاريع التنموية. لذلك فإن وجود هذه المصارف يساهم في توظيف أموال هذه الشريحة من المدخرين في العملية الاقتصادية.

الشكل رقم (٤-١) النظام المصرفي في سورية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي

المبحث الثاني: تحديد عينة البحث**المطلب الأول: اختيار عينة البحث:**

سيتم اختيار العينة التي سيتم إجراء الاختبار عليها بالنسبة للمصارف الخاصة التقليدية بناءً على مؤشر الحصة السوقية للمصارف في القطاع المصرفي الخاص التقليدي من خلال نسبة إجمالي موجودات المصرف إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص التقليدي، ووفق هذا المؤشر سيتم تقسيم المصارف الخاصة التقليدية إلى ثلاث مستويات، مصارف حصتها السوقية مرتفعة، ومصارف حصتها السوقية متوسطة، ومصارف ذات حصة سوقية منخفضة، ومن ثم اختيار مصرف يمثل كل مستوى من هذه المستويات. بينما ستشمل العينة المدروسة بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفية السورية جميع المصارف الإسلامية وهي عبارة عن ثلاثة مصارف.

نلاحظ من الجدول رقم (١.٢) الذي يمثل الحصص السوقية للمصارف الخاصة التقليدية، بأن أعلى حصة سوقية هي ١٩%، وأقل حصة سوقية هي ٤%. وبناءً على هذا سيتم تضمين في العينة مصرف بيمو السعودي الفرنسي ذا الحصة السوقية المرتفعة، وكذلك مصرف بيلوس سورية الذي يمثل الحصة السوقية المتوسطة، ومصرف الشرق الذي يمثل الحصة السوقية المنخفضة.

جدول رقم (١.٢) الحصص السوقية للمصارف الخاصة التقليدية (القيم بالآلاف الليرات السورية).

الحصة السوقية للمصرف	إجمالي موجودات المصرف	البيان المصرف
19%	83892286	بيمو
13%	57218783	الدولي للتجارة والتمويل
13%	56754214	سورية والمهجر
11%	49674901	عودة - سورية
8%	37387265	العربي - سورية
10%	43528654	بيبلوس - سورية
6%	26083406	سورية والخليج
4%	17109098	الأردن - سورية
7%	33798545	فرنسبنك - سورية
4%	16353368	الشرق - سورية
5%	24130524	قطر الوطني
	445931044	إجمالي الموجودات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١.

كما ويبين الجدول التالي المصارف التي ستشملها العينة.

جدول رقم (١.٣) المصارف المشمولة في العينة.

المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي
سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس - سورية
البركة - سورية	الشرق - سورية

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الثاني: توصيف عينة البحث:

سيتم عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالمصارف المدروسة من حيث بيان أصولها السائلة وغير السائلة وحجم موجوداتها ومطلوباتها وكذلك شرح وحساب النسب المالية الخاصة بالسيولة لهذه المصارف ولكن سيتم أولاً شرح مبسط للنسب التي سيتم استخدامها.

الفرع الأول: نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مخاطر عدم القدرة على مقابلة الالتزامات المالية للمصرف المتمثلة بالسحب من الودائع سواء بشكل اعتيادي أو مفاجيء. ويمكن حسابها كمايلي:

أولاً: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول:

تقيس حجم الأموال السائلة لدى المصرف مقارنة مع إجمالي موجودات المصرف، وتساوي النقد والأرصدة والإيداعات لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى مقسوماً على إجمالي الأصول. يشير ارتفاع هذه النسبة إلى درجة سيولة عالية يتمتع بها المصرف وعلى ضعف استغلال مصادر الأموال المتوفرة لديه.⁽¹⁾

ثانياً: نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول:

وتشير هذه النسبة إلى الأصول الأكثر قابلية للتحويل لنقد لمواجهة التزامات المفاجئة وتساوي الأوراق المالية المتاحة للبيع والاستثمارات في هذه الأوراق مقسوماً على إجمالي الموجودات. ويفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من النسبة السابقة لسهولة تحويل هذه الأوراق إلى نقد بالإضافة إلى العوائد المحققة منها وإن كانت منخفضة.

ثالثاً: نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي المطلوبات:⁽²⁾

وتدل على نسبة مصادر الأموال الخارجية المجانية⁽³⁾ من إجمالي مصادر الأموال الخارجية، إلى مدى سيولة أصول المصرف.

(1) Pavala, V., 2011. Determinants of Commercial Bank's Liquidity in Slovakia, previous reference, P741.

(2) العجلوني، محمد محمود، ٢٠٠٨. البنوك الإسلامية (أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ٤٠٤-٤٠٦.

(3) المقصود بالمجانبة: بأن المصرف لا يتحمل من امتلاكها أي عبء أو تكلفة.

وتساوي مجموع الحسابات الجارية للعملاء والبنوك والمؤسسات المصرفية مقسوماً على إجمالي المطلوبات^(١). وارتفاع هذه النسبة يتطلب وجود حجم كافي من الأصول السائلة لدى المصرف ونسبة عالية لمواجهة السحوبات من الحسابات الجارية سواء المفاجئة أو الاعتيادية.

رابعاً: نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الأصول:

تدل على نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات المصرف، ومدى سيولة هذه الاستثمارات، وتساوي مجموع الحسابات الجارية للعملاء والبنوك والمؤسسات المصرفية مقسوماً على إجمالي الموجودات.

خامساً: نسبة السيولة السريعة:

وتدل على قدرة المصرف على مواجهة سحوبات الودائع بالاعتماد على الأموال الجاهزة لديه وتساوي النقد والأرصدة لدى المصرف والبنوك المركزية مقسوماً على الحسابات الجارية. وارتفاع هذه النسبة يدل على وضع سيولة أفضل بالنسبة للمصرف عند التعرض للسحب من ودائعه حيث يجب ألا تقل هذه النسبة عن ١٠٠%.

سادساً: نسبة السيولة:

وتدل هذه النسبة على قدرة المصرف تغطية سحوبات الودائع من النقدية الجاهزة أو من الايداعات لدى المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى.

سابعاً: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع:

حيث تقيس هذه النسبة مدى حساسية سيولة المصرف لعميات سحب الودائع، فارتفاع هذه النسبة يدل على حيابة المصرف لأصول سائلة قادرة على تغطية التغيرات في التدفقات النقدية لدى المصرف الناتجة عن سحب الودائع، وزيادة هذه النسبة عن الواحد دليل اهتمام المصرف بجانب السيولة (الأمان) بدرجة أكبر من جانب الربحية.

(١) بالنسبة للمصارف الإسلامية تؤخذ مجموع المطالب بعد استبعاد حسابات الاستثمار المطلق للعملاء والسبب في ذلك معرفة المطلوبات المستحقة في أي لحظة من إجمالي المطلوبات المتداولة فقط.

جدول رقم (١.٤) وصف بيانات عينة الدراسة

البيان	المصرف	البركة	سورية الدولي الإسلامي	الشام	بيمو السعودي الفرنسي	ببيلوس سورية	الشرق
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى	11593129	15978456	3569100	29276193	15398082	5157350	
أرصدة لدى المصارف ومؤسسات مالية أخرى	19853268	43723819	12482715	15116366	5738964	1869724	
إيداعات لدى المصارف	3869094	1708123	2170785	1583600	0	0	
حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب	16084249	13481415	2647085	39538973	13310836	3927604	
حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية تحت الطلب	-(1)	30481852	10106391	1854076	85617	387651	
مجموع المطلوبات	30925202	52329464	16956163	76831898	37068220	13850836	
إجمالي الودائع	21907306	44583052	12956135	71986847	28081192	12504353	
مجموع الموجودات	42350352	88041750	26109153	83892286	43528654	16353368	
اوراق مالية متاحة للبيع	-	1297	-	80747	1235482	1101991	
حساب النسب							
نقد وارصدة وايداعات امجموع الموجودات	83%	80%	80%	55%	49%	43%	
الاوراق المالية متاحة للبيع واستثماراتها فيها /مجموع الموجودات ^(٢)	-	0.001%	-	0.0009%	0.028%	0.067%	
الحسابات الجارية ^(٣) الإجمالي المطلوبات	52%	84%	75%	54%	36%	31%	

(١) عدم توفر بيانات تفصيلية عن حسابات الحارية في افصاحات التقارير المالية لمصرف البركة.

(٢) عدم إمكانية حساب هذه النسبة لكل من بتكي البركة والشام لعدم توفر تفاصيل لأنواع الاستثمارات المالية من حيث الأوراق المالية المتاحة للبيع في التقرير السنوي لعام ٢٠١٢.

(٣) عبارة عن حسابات العملاء الجارية وحسابات البنوك الجارية.

26%	31%	49%	49%	50%	38%	الحسابات الجارية / إجمالي الأصول
162%	158%	111%	143%	140%	-	النقد والأرصدة لدى المصرف والمركزي والاداءات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى الودائع الجارية
161%	157%	107%	126%	136%	-	نسبة السيولة السريعة
56%	75%	63%	140%	138%	161%	الأصول السائلة / إجمالي الودائع
7027074	21137046	45976159	18222600	61410398	35315491	الأصول السائلة
9326294	22391608	37916127	7886553	26631352	7034861	الأصول غير السائلة

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الأصول السائلة لدى كافة المصارف الخاصة مرتفعة إلا أن المصارف الإسلامية تمتلك كمية أكبر من الأصول السائلة، مما يدل على انها أكثر قدرة على مواجهة أي سحب مفاجئة تظراً على حسابات الودائع لديها، بينما يختلف الامر بالنسبة للأصول غير السائلة حيث تمتلك المصارف الخاصة التقليدية حجم أكبر من الأصول غير السائلة مما يدل على انها أكثر استثماراً لمصادر الأموال الموجودة لديها.

الفرع الثاني: تحليل نسب السيولة:

عند تحليل نسب السيولة التي تم حسابها في الجدول تبين ما يلي:

١- (نقد وأرصدة وإيداعات لدى المصارف ومؤسسات مالية أخرى ا إجمالي الموجودات): حيث يظهر أن كافة المصارف قد شكلت لديها الأصول السائلة نسبة أكثر من ٥٠% من إجمالي أصولها او قريبة منها أي ان الأصول السائلة لدى المصارف المدروسة تشكل ما يقارب نصف ما تمتلكه هذه المصارف من موجودات، حيث بلغت أعلى نسبة لدى المصارف المدروسة ٨٣%، لدى بنك البركة الإسلامي، بينما أدنى نسبة كانت لبنك الشرق وهي ٤٣%. مما يشير الى وجود درجة عالية جداً من السيولة لدى المصارف و الى ضعف في استغلال مصادر الاموال في استثمارات تحقق للمصرف إيرادات وهذا الامر ينعكس سلباً على ربحية المصرف.

٢- (الأوراق المالية المتاحة للبيع ا مجموع الموجودات): نلاحظ انخفاض هذه النسبة جدا لدى المصارف المدروسة، حيث بلغت أعلى نسبة بين المصارف %0.067 وهي لبنك الشرق، بينما كانت أقل نسبة %0.0009 وهي لبنك بيمو السعودي الفرنسي، وهذا الانخفاض بالنسب يدل على وجود احتياطات ضئيلة جدا لدى المصارف الخاصة من الاصول غير السائلة والقابلة للتحويل النقد، وان هذه النسبة اقل من النسبة السابقة مع انه من الافضل ان تكون اكبر لما تتميز به هذه الاصول من ميزات من حيث قابلية التحويل الى نقد بسهولة وتحقيق عائد للمصرف وان كان منخفضا نوعا ما.

٣- (الحسابات الجارية ا اجمالي المطلوبات) نلاحظ ان مطلوبات المصارف الخاصة المدروسة الواجبة الدفع في أي لحظة تشكل نسبة اكثر من ٥٠% من اجمالي المطلوبات المتداولة، حيث بلغت هذه النسبة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي %٨٤، وهي أعلى نسبة بين نسب المصارف، بينما كانت لدى بنك الشرق %٣١ وهي أقل نسبة بين نسب المصارف المدروسة، كما أن بنك بيلوس سوريا والشرق تشكل نسبة المطلوبات الواجبة الدفع اقل من نصف المطلوبات المستحقة عليها وهذا الامر يتطلب من هذه المصارف الاحتفاظ بحجم كاف من الاصول السائل لديها ولكن ليس على حساب الربحية.

٤- (الحسابات الجارية ا اجمالي الاصول) عند حساب هذه النسبة تبين أن كافة المصارف الخاصة تشكل مصادر اموال خارجية مجانية نسبة مرتفعة من إجمالي أصولها حيث تعتمد بشكل كبير على المصادر الخارجية المجانية كمصدر للسيولة، ونلاحظ ان هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الاسلامية اكثر من المصارف التقليدية، حيث بلغت لدى بنك سورية الدولي الإسلامي %٥٠ وهي أعلى نسبة بين النسب المحسوبة، بينم حقق بنك الشرق أقل نسبة وهي %٢٦، أي أن المصارف الإسلامية تعتمد على مصادر الأموال الخارجية المجانية أكثر من اعتماد المصارف التقليدية.

٥- (نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة): نلاحظ ان النسب المحققة لدى المصارف الخاصة سواء التقليدية او الاسلامية هي نسب اكبر من المستوى المطلوب وهو %١٠٠، حيث كانت نسبة السيولة السريعة لدى بنك الشرق %١٦١، وه أعلى نسبة محققة، بينما بنك بيمو حقق نسبة %١٠٧ وهي أقل نسبة بين النسب، أما أعلى نسبة سيولة كانت لدى بنك الشرق %١٦٢، وأقل نسبة هي %١١١ لبنك بيمو السعودي الفرنسي، مما يدل على أن لدى هذه المصارف اصول سائلة بكمية اكبر من الودائع الجارية الموجودة لديها فهي قادرة على مواجهة السحوبات من الودائع الجارية بأي لحظة وبأي كمية دون أن يؤدي هذا الامر الى ضغط على سيولتها، أي وجود اصول سائلة تغطي كامل سحوبات الودائع

الجارية ولكن هذه الحالة هي حالة غير طبيعية بالنسبة لمصارف من حيث اهتمامها الكبير بجانب الامان (السيولة) بشكل اكبر بكثير من جانب الربحية والمخاطرة.

٦- (الاصول السائلة اجمالي الودائع) من خلال الجدول تبين ان كافة النسب المحققة لدى لمصارف الخاصة الاسلامية هي نسب اكبر من النسبة المعيارية وهي ١٠٠%، وكانت أعلى نسبة هي ١٦١% لبنك البركة الإسلامي، بينما أقل نسبة هي ٥٦% لبنك الشرق، مما يدل على ان المصارف الاسلامية تمتلك كميات كبيرة من الاصول السائلة تكفي لتغطية سحبيات تشمل كافة الودائع الموجودة لديها وبأي لحظة، بينما الامر يختلف بالنسبة لمصارف الخاصة التقليدية حيث هذه لنسبة دون المعيارية ولكن بشكل عام هي نسبة جيدة وتدل على حالة طبيعية بالنسبة للمصارف من حيث اهتمام هذه المصارف بجانب الربحية والموازنة بين عنصري المخاطرة والامان. ومع هذا فهي قادرة على مواجهة أي سحبيات تظراً على اجمالي ودائعها ولكن بقدرة اقل من المصارف الاسلامية أي اضطرارها الى اللجوء الى الأصول الغير سائلة لتأمين السيولة الكافية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المطبقة لاختبار فرضيات البحث

سيتم اختبار فرضيات البحث بإتباع طريقة السيناريوهات المفترضة، والتي تقوم على توقع إمكانية حدوث تطورات مستقبلية، على عكس السيناريوهات التاريخية التي تبنى على أساس الأحداث الماضية دون أي اعتبار للمخاطر المستقبلية المحتملة، وفي هذا البحث سيتم افتراض ثلاث سيناريوهات على أساس تعرض المصرف لأزمة ثقة سببها الاضطرابات السياسية والاقتصادية، أدت إلى صدمة تتمثل بسحوبات مفاجئة من حسابات العملاء والحسابات الجارية وكذلك من إجمالي الودائع على التوالي كل على حده، واضطرار المصرف لاستخدام ما يتوفر لديه من أصول لتأمين التدفقات النقدية اللازمة له في ظل هذه الصدمة.

المطلب الأول: الآلية المتبعة في تصميم السيناريو الأول:

سيتم تصميم السيناريو الأول لاختبار الفرضية الأولى، حيث يفترض هذا السيناريو انخفاض مفاجيء في ودائع العملاء لدى المصرف ولجوءه للبيع السريع للأصول التي يملكها لمواجهة هذا الانخفاض.

- خطوات تنفيذ السيناريو الأول:

هذا السيناريو يقوم على افتراض انخفاض في ودائع العملاء لدى المصرف، وذلك بالتطبيق على بيانات نهاية عام ٢٠١٢، وخلال ثلاثة أيام متعاقبة، وذلك من خلال افتراض ما يلي:

- ١- انخفاض حجم ودائع العملاء بمعدل ٥% يوميا، وذلك خلال ثلاثة أيام متعاقبة.
 - ٢- قيام المصرف بمواجهة هذا الانخفاض المتمثل بسحوبات ودائع العملاء حيث يتم توفير السيولة من تسهيل أصوله السائلة بمعدل ٩٩% ولأصوله الغير سائلة بمعدل ١%، أي قيامه بالتسهيل في اليوم الأول من الاختبار واستخدام المتبقي من هذه الأصول المسيلة بعد مواجهة سحوبات اليوم الأول في تغطية سحوبات اليوم الثاني.
 - ٣- يقوم المصرف بالتسهيل فقط في اليوم التالي عند عدم كفاية الرصيد المدور من اليوم السابق في تغطية سحوبات اليوم الحالي.
 - ٤- سيتم تطبيق هذه الافتراضات على بيانات نهاية عام ٢٠١٢.
 - ٥- الفترة اللازمة لتطبيق هذا الاختبار ٣ أيام متعاقبة.
 - ٦- حساب صافي التدفقات النقدية بعد إجراء الاختبار في كل يوم من أيام الاختبار.
 - ٧- في حال كان صافي التدفقات النقدية بعد إجراء الاختبار موجبا فهذا يدل على أن المصرف يتمتع بسيولة كافية،
 - وفي حال كان صافي التدفقات النقدية بعد إجراء الاختبار سالبا (عدم كفاية الرصيد المدور من اليوم السابق ثم قام المصرف بالتسهيل) فهذا يدل على عدم تمتعه بالسيولة الكافية.
 - ٨- بعد إجراء الاختبار سيتم تقييم مخاطر السيولة لدى المصرف بعد تعرضه للصدمة، وذلك بالاعتماد على اليوم الثالث من الاختبار في التقييم من خلال الاعتماد على نسبتين في التقييم وهما:
- النسبة الأولى: نسبة الأصول السائلة إلى الودائع الجارية.
- يبلغ الحد الأدنى لهذه النسبة ٤٠% حسب تعليمات البنك المركزي. ففي حال كانت النسبة المحسوبة عند التقييم تساوي هذه النسبة أو أكبر منها تعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف منخفضة، أما في حال كانت أقل من هذه النسبة فتعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف مرتفعة.

النسبة الثانية: نسبة الأصول السائلة إلى مجموع إجمالي الودائع وبنود خارج الميزانية بعد التثقيف، وتسمى هذه النسبة نسبة مخاطر التسجيل.

حيث الحد الأدنى لهذه النسبة ٣٠ % حسب تعليمات البنك المركزي، ففي حال كانت النسبة المحسوبة عند التقييم (أي بعد الاختبار)، أقل منها فتعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف مرتفعة، و في حال كانت هذه النسبة بين (٣٠ - ٧٠) % فتعتبر مخاطر سيولة المصرف متوسطة، أو أكثر من ٧٠ % فتعتبر مخاطر سيولة المصرف منخفضة.^(١)

المطلب الثاني: الآلية المتبعة في تصميم السيناريو الثاني:

سيتم تصميم السيناريو الثاني لاختبار الفرضية الثانية بحيث يفترض هذا السيناريو انخفاض الحسابات الجارية لدى المصرف ولجوئه للبيع السريع للأصول التي يملكها.

- خطوات تنفيذ السيناريو الثاني:

يقوم هذا السيناريو على افتراض حدوث انخفاض في الحسابات الجارية لدى المصرف، وذلك بالتطبيق على بيانات نهاية عام ٢٠١٢، وخلال ثلاثة أيام متعاقبة، وذلك وفق افتراض ما يلي:

١- انخفاض في الحسابات الجارية لدى المصرف بمعدل ٥% يومياً، وذلك خلال ثلاثة أيام متعاقبة.

٢- قيام المصرف بمواجهة هذا الانخفاض المتمثل بالسحوبات من الحسابات الجارية، وذلك عن طريق توفير السيولة من أصوله السائلة بمعدل ٩٩%، ولأصوله غير السائلة بمعدل ١%، أي قيامه بالتسييل في اليوم الأول من الاختبار واستخدام المتبقي من هذه الأصول المسيلة بعد مواجهة سحوبات اليوم الأول في تغطية سحوبات اليوم الثاني.

٣- يقوم المصرف بالتسييل فقط عند عدم كفاية الرصيد المدور من اليوم السابق في تغطية سحوبات اليوم الحالي.

٤- سيتم تطبيق هذه الافتراضات على بيانات عام ٢٠١٢.

(١) الحدود الدنيا للنسب المعتمدة في التقييم هي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم ٩ بتاريخ ١٩/٩/٢٠٠٩، والقرار رقم ٧٣ لعام

٥- الفترة اللازمة لتطبيق هذا الاختبار ٣ أيام متعاقبة.

٦- حساب صافي التدفقات النقدية بعد إجراء الاختبار في كل يوم من أيام الاختبار.

٧- في حال كان صافي التدفقات النقدية بعد إجراء الاختبار موجبا فهذا يدل على أن المصرف

يتمتع بسيولة كافية،

وفي حال عدم كفاية الرصيد المدور من اليوم السابق وقيام المصرف بالتسييل، ومع هذا قد حقق

المصرف صافي تدفقات نقدية سالبة فهذا يدل على عدم تمتعه بالسيولة الكافية.

٨- بعد إجراء الاختبار سيتم تقييم لمخاطر السيولة لدى المصرف بعد تعرضه للصدمة، وذلك

بالاعتماد على اليوم الثالث من الاختبار في التقييم من خلال الاعتماد على نسبتين في التقييم وهما:

النسبة الأولى: نسبة الأصول السائلة إلى الودائع الجارية.

يبلغ الحد الأدنى لهذه النسبة ٤٠% حسب تعليمات البنك المركزي. ففي حال كانت النسبة

المحسوبة عند التقييم تساوي هذه النسبة أو أكبر منها فتعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف منخفضة، أما

في حال كانت أقل من هذه النسبة فتعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف مرتفعة.

النسبة الثانية: نسبة الأصول السائلة إلى مجموع إجمالي الودائع وبنود خارج الميزانية بعد التثقل،

وتسمى هذه النسبة نسبة مخاطر التسييل.

حيث الحد الأدنى لهذه النسبة ٣٠%، ففي حال كانت النسبة المحسوبة عند التقييم (أي بعد الاختبار)،

أقل منها فتعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف مرتفعة و في حال كانت هذه النسبة بين (٣٠ - ٧٠)% فتعتبر

مخاطر سيولة المصرف متوسطة، أو أكثر من ٧٠% فتعتبر مخاطر سيولة المصرف منخفضة.

المطلب الثالث: الألية المتبعة في تصميم السيناريو الثالث:

سيتم تصميم السيناريو الثالث لاختبار الفرضية الثالثة، حيث يفترض هذا السيناريو انخفاض

مفاجيء في إجمالي الودائع لدى المصرف ولجؤه للبيع السريع للأصول التي يملكها لمواجهة هذا

الانخفاض (قيامه بالتسييل).

- خطوات تنفيذ السيناريو الثالث:

هذا السيناريو يقوم على افتراض انخفاض في حجم إجمالي الودائع لدى المصرف وذلك بالتطبيق على بيانات نهاية عام ٢٠١٢، وخلال ثلاثة أيام متعاقبة،

وذلك من خلال افتراض ما يلي:

- ١- انخفاض الودائع الإجمالية بمعدل ٥% يوميا، وذلك خلال ثلاثة أيام متعاقبة.
- ٢- قيام المصرف بمواجهة هذا الانخفاض المتمثل بالسحوبات من إجمالي الودائع عن طريق توفير السيولة من أصوله السائلة بمعدل ٩٩% ولأصوله غير السائلة بمعدل ١%، أي قيامه بالتسييل في اليوم الأول من الاختبار واستخدام المتبقي من هذه الأصول المسيلة بعد مواجهة سحوبات اليوم الأول في تغطية سحوبات اليوم الثاني.
- ٣- يقوم المصرف بالتسييل فقط عند عدم كفاية الرصيد المدور من اليوم السابق في تغطية سحوبات اليوم الحالي.
- ٤- سيتم تطبيق هذه الافتراضات على بيانات نهاية عام ٢٠١٢.
- ٥- الفترة اللازمة لتطبيق هذا الاختبار ٣ أيام متعاقبة.
- ٦- حساب صافي التدفقات النقدية بعد إجراء الاختبار في كل يوم من أيام الاختبار.
- ٧- في حال كان صافي التدفقات النقدية بعد إجراء الاختبار موجبا فهذا يدل على أن المصرف يتمتع بسيولة كافية،
- وفي حال عدم كفاية الرصيد المدور من اليوم السابق وقيام المصرف بالتسييل، ومع هذا قد حقق المصرف صافي تدفقات نقدية سالبة فهذا يدل على عدم تمتعه بالسيولة الكافية.
- ٨- بعد إجراء الاختبار سيتم تقييم لمخاطر السيولة لدى المصرف بعد تعرضه للصدمة، وذلك بالاعتماد على اليوم الثالث من الاختبار في التقييم من خلال الاعتماد على نسبتين في التقييم وهما:
النسبة الأولى: نسبة الأصول السائلة إلى الودائع الجارية.
يبلغ الحد الأدنى لهذه النسبة ٤٠% حسب تعليمات البنك المركزي. ففي حال كانت النسبة المحسوبة عند التقييم تساوي هذه النسبة أو أكبر منها تعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف منخفضة، أما في حال كانت أقل من هذه النسبة فتعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف مرتفعة.

النسبة الثانية: نسبة الأصول السائلة إلى مجموع إجمالي الودائع وبنود خارج الميزانية بعد التثقيف، وتسمى هذه النسبة نسبة مخاطر التسييل.

حيث الحد الأدنى لهذه النسبة ٣٠ %، ففي حال كانت النسبة المحسوبة عند التقييم (أي بعد الاختبار)، أقل منها فتعتبر مخاطر السيولة لدى المصرف مرتفعة، و في حال كانت هذه النسبة بين (٣٠ - ٧٠) % فتعتبر مخاطر سيولة المصرف متوسطة، وأكثر من ٧٠ % فتعتبر مخاطر سيولة المصرف منخفضة.

المطلب الرابع: تنفيذ اختبار التحمل:

سيتم إخضاع بنوك العينة المدروسة لاختبار التحمل لمخاطر السيولة وذلك من خلال تعريضها لصدمة سيولة على مدى ثلاثة أيام متعاقبة، وباستخدام بيانات نهاية عام ٢٠١٢.

الفرع الأول: البيانات المستخدمة في إجراء الاختبار:

وهي البيانات المبينة وفق هذا الجدول (القيم بآلاف الليرات السورية).

جدول (١.٥) البيانات اللازمة لاختبار التحمل، القيم بآلاف الليرات السورية.

المصرف البيان	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	61410398	35315491	18222600	45976159	21137046	7027074
الأصول غير السائلة ^(١)	26631352	7034861	7886553	37916127	22391608	9326294
حسابات العملاء	13481415	16084249	2647085	70067771	25785195	11116702
الحسابات الجارية	43963267	- ^(٢)	12753476	41393049	13396453	4315255
إجمالي الودائع	44583052	21907306	12956135	71986847	28081192	12504353
إجمالي الأصول	88041750	42350352	26109153	83892286	43528654	16353368
الكفالات	1439802	133414	145349	13310845 ^(٣)	8134368 ^(٤)	554685

(١) الأصول غير السائلة تساوي إجمالي الأصول مطروحا منها الأصول السائلة.

(٢) عدم توفر بيانات عن الحسابات الجارية.

(٣) مجموع كفالات العملاء والمصارف.

(٤) مجموع كفالات العملاء والمصارف

المصرف البيان	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
القيمة بعد التثقيل ^(١)	71990.1	6670.7	7267.45	665542.25	406718.4	27734.25
الاعتمادات الصادرة	4171060	4802174	2768845	581830	290439	427456
القيمة بعد التثقيل ^(٢)	1251318	1440652.2	830653.5	174549	87131.7	128236.8
القبولات	109612	5796	15265	252886	137493	68499
القيمة بعد التثقيل	32883.6	1738.8	4579.5	75865.8	41247.9	20549.7
سقف تسهيلات غير مستعملة	8633690	1267341	4737124	6792217	3861053	1118848
القيمة بعد التثقيل	2590107	380202.3	1421137.2	2037665.1	1158315.9	335654.4
مجموع البنود خارج الميزانية بعد التثقيل	3946298.7	1829264	2263637.65	2953622.2	1693413.9	512175.15

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثاني: الاختبار وفق السيناريو الأول:

سيتم هنا توضيح كيفية تأثير الصدمة التي تتعرض لها المصارف المدروسة على وضع السيولة لديها وذلك من خلال شرح الآلية التي يتم بها انتقال الصدمة إلى عناصر ميزانية هذه المصارف والتي تحدد سيولة المصرف في كل يوم من أيام هذا الاختبار وذلك من خلال الجداول التالية التي توضح الاختبار في كل يوم.

جدول (١.٦) يوضح الاختبار في اليوم الأول - سيناريو أول -

المصرف البيان	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	61410398	35315491	18222600	45976159	21137046	7027074
A						
الأصول غير السائلة	26631352	7034861	7886553	37916127	22391608	9326294
B						

(١) نسبة تثقيل الكفالات ٥%.

(٢) نسبة تثقيل الاعتمادات والقبولات وسقف التسهيلات الائتمانية ٣٠%.

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبيلوس - سورية	الشرق - سورية
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%	1%
ودائع العملاء	E	13481415	16084249	2647085	70067771	25785195	11116702
المعدل اليومي المفترض لانخفاض ودائع العملاء	F	5%	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	$G=A-(C*A)$	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	$H= B-(B*D)$	26365038.48	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
التدفقات النقدية الخارجة	$I=F*E$	674070.75	804212.5	132354.25	3503388.55	1289259.75	555835.1
التدفقات النقدية الداخلة	$J=A+B-G-H$	61062608	35032685	18119240	45895559	21149592	7050066
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	$K=J-I$	60388537	34228472	17986885	42392170	19860332	6494231

المصدر: من إعداد الباحث

يبين هذا الجدول قيام المصارف بتسييل أصول سائلة بنسبة ٩٩% وغير السائلة بنسبة ١%، وذلك لمواجهة سحبات ودائع العملاء بالنسبة المفترضة ٥%، مما أدى إلى انخفاض الأصول السائلة لدى المصارف، وما يوضح انخفاضها هو الأصول السائلة بعد الاختبار الموضحة في هذا الجدول (١.٦).

وكذلك انخفاض الأصول غير السائلة إلى الأصول غير السائلة بعد الاختبار الموضحة في نفس الجدول (١.٦).

ويبين الجدول نفسه نتائج اليوم الأول التي تشير إلى نجاح كافة البنوك بالاختبار حيث حققت صافي تدفقات نقدية موجبة، وهو ما يسمى الرصيد المتبقي لدى المصارف في اليوم الأول في هذا الجدول. وبناء عليه فإن جميع المصارف المدروسة تتمتع بالسيولة الكافية لمواجهة سحبات ودائع عملائها في اليوم الأول من الاختبار.

جدول (١.٧) نتائج الاختبار في اليوم الثاني - سيناريو أول -

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	A	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة	B	26365038.5	6964512	780768.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%	1%
ودائع العملاء	E	12807344.25	15280036.55	2514730.75	66564382.45	24495935.25	10560866.9
المعدل اليومي المفترض لانخفاض ودائع العملاء	F	5%	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	(¹)G=A	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74

(١) وذلك بسبب عدم اضطرار المصرف للتسييل أي عدم حاجته لاستخدام الأصول السائلة في هذا اليوم.

البيان	المصرف	سورية الدولية الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول غير السائلة بعد الاختبار		26365038.48	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
$H = B^{(1)}$							
التدفقات النقدية الخارجية		640367.213	764001.8	125736.5375	3328219.123	1224796.763	528043.345
$I = F * E$							
التدفقات النقدية الداخلية		0 ⁽²⁾	0	0	0	0	0
$J = A + B - G - H$							
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار		59748170	33464470	17861149	39063951	18635535	5966188
$K = J -^{(3)}$							
$I + Last$ balance							

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول (١.٧) انخفاض حجم ودائع العملاء لدى كافة البنوك بسبب السحب المفاجيء لها بنسبة ٥%، وأن هذه البنوك قد استطاعت مواجهة هذه السحوبات وذلك من خلال تدوير الرصيد المتبقي من الأصول السائلة وغير السائلة بعد القيام بعملية التسييل باليوم الأول، ولم تضطر كافة البنوك إلى التسييل مرة أخرى في اليوم الثاني، وذلك بسبب كفاية الرصيد المتبقي لتغطية هذه السحوبات، حيث نجحت هذه البنوك في الاختبار لهذا اليوم من خلال صافي التدفقات الموجبة المحققة لديها كما هو موضح في نفس الجدول.

جدول (١.٨) نتائج الاختبار في اليوم الثالث - سيناريو أول -

البيان	المصرف	سورية الدولية الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة		614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
A							

(١) وذلك بسبب عدم قيام المصرف في التسييل لهذا اليوم أي عدم حاجته لاستخدام الأصول غير السائلة وتسييلها.

(٢) سبب ذلك عدم وجود أصول مسيلة جديدة.

(٣) Last balance: هو الرصيد المتبقي بعد الاختبار في اليوم السابق والمدور لاستخدامه في تغطية سحوبات هذا اليوم.

البيان	المصرف	سورية الدولية الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	ببيلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول غير السائلة	B	26365038	6964512	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%	1%
ودائع العملاء	E	12166977.04	14516034.72	2388994.213	63236163.33	23271138.49	10032823.56
المعدل اليومي المفترض لاتخفيض ودائع العملاء	F	5%	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	⁽¹⁾ G=A	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	⁽²⁾ H= B	26365038.48	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
التدفقات النقدية الخارجة	I=F*E	608348.852	725801.7	119449.7106	3161808.166	1163556.924	501641.1778

(١) وذلك بسبب عدم اضطرار المصرف للتسييل أي عدم حاجته لاستخدام الأصول السائلة في هذا اليوم.

(٢) وذلك بسبب عدم قيام المصرف في التسييل لهذا اليوم أي عدم حاجته لاستخدام الأصول غير السائلة وتسييلها.

المصرف	سورية الدولية الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
التدفقات النقدية الداخلة	0 ⁽¹⁾	0	0	0	0	0
J=A+B-G-H						
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	59139821	32738669	17741699	35902143	17471978	5464547
K=J- ⁽²⁾ I+Last balance						

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من هذا الجدول رقم (١.٨) أن كافة البنوك قد حققت صافي تدفقات نقدية موجبة مما يدل على تخطي هذه البنوك للاختبار في هذا اليوم وقدرته على تحمل السحوبات المتكررة من ودائع العملاء والتي بلغت نسبتها المتراكمة في نهاية اليوم الثالث ١٥% من ودائع عملائها، وذلك بمعدل ٥% في كل يوم من أيام الاختبار وعلى مدار ثلاث أيام متتالية، كما ويبين هذا الجدول تمتع البنوك بالسيولة الكافية عند حدوث سحوبات مفاجئة من ودائع العملاء، وبالعودة للجدول (١.٤) الخاص بتوصيف العينة المدروسة يتبين امتلاك هذه المصارف لكمية كبيرة من الأصول السائلة.

الفرع الثالث: الاختبار وفق السيناريو الثاني:

سيتم هنا توضيح كيفية تأثير الصدمة المفترضة التي تتعرض لها المصارف على وضع السيولة لديه وذلك من خلال شرح الآلية التي يتم بها انتقال الصدمة إلى عناصر الميزانية التي تحدد سيولة هذه المصرف في كل يوم من أيام هذا الاختبار. حيث تم استخدام الحسابات الجارية لدى كافة المصارف في هذا السيناريو، والجدول التالي توضح آلية الاختبار ونتائجه في أيام الاختبار الثلاثة وفق هذا السيناريو.

(١) سبب ذلك عدم وجود أصول مسيلة جديدة.

(٢) Last balance: هو الرصيد المتبقي بعد الاختبار في اليوم السابق والمدور لاستخدامه في تغطية سحوبات هذا اليوم.

جدول (١.٩) نتائج الاختبار في اليوم الأول - سيناريو ثاني -

البيان ^(١)	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	A	61410398	18222600	45976159	21137046	7027074
الأصول غير السائلة	B	26631352	7886553	37916127	22391608	9326294
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%
الحسابات الجارية	E	43963267	12753476	41393049	13396453	4315255
المعدل اليومي المفترض لانخفاض الحسابات الجارية	F	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	$G=A-(C*A)$	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	$H= B-(B*D)$	26365038.48	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
التدفقات النقدية الخارجة	$I=F*E$	2198163.35	637673.8	2069652.45	669822.65	215762.75
التدفقات النقدية الداخلة	$J=A+B-G-H$	61062608	18119240	45895559	21149592	7050066
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	$K=J-I$	58864444	17481566	43825906	20479769	6834303

المصدر: من إعداد الباحث.

(١) سيتم استثناء بنك بركة من سيناريو الحسابات الجارية لعدم توفرها.

نلاحظ من الجدول (١.٩) أن البنوك الخاضعة للاختبار قد نجحت في اليوم الأول وتمتعت جميعها بالسيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية المتمثلة بالسحب المتكرر من الحسابات لجارية بنسبة ٥% يومياً ولمدة ثلاث أيام متتالية، وذلك من خلال تسهيلها للأصول السائلة وغير السائلة وبالنسبة المفترضة والمبينة في هذا الجدول، وإن هذا السيناريو يمثل تعرض هذه المصارف لسيناريو أصعب نوعاً ما مقارنة بالسيناريو الأول المتمثل بالانخفاض فقط بودائع العملاء، وعل الرغم من هذا يبين الجدول تخطي هذه المصارف للاختبار وتحقيق صافي تدفقات موجبة بعد الاختبار في اليوم الأول.

جدول رقم (٢.١) الاختبار في اليوم الثاني - سيناريو ثاني -

البيان	المصرف	سورية الدولية الإسلامية	الشم الإسلامية	بيمو السعودي الفرنسي	بيبيلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	A	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.4
الأصول غير السائلة	B	26365038.48	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%
الحسابات الجارية	E	41765103.65	12115802.2	39323396.55	12726630.35	4099492.25
المعدل اليومي المفترض لانخفاض الحسابات الجارية	F	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	^(١) G=A	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	^(٢) H= B	26365038.48	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06

(١) وذلك بسبب عدم اضطرار المصرف للتسييل أي عدم حاجته لاستخدام الأصول السائلة في هذا اليوم.

(٢) وذلك بسبب عدم قيام المصرف في التسييل لهذا اليوم أي عدم حاجته لاستخدام الأصول غير السائلة وتسييلها.

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	الشام الإسلامي	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
التدفقات النقدية الخارجة	$I=F*E$	2088255.183	605790.11	1966169.828	636331.5175	204974.6125
التدفقات النقدية الداخلة	$J=A+B-G-H$	0 ^(١)	0	0	0	0
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	$K=J-I+Last\ balance^{(٢)}$	56776189	16875776	41859736	19843437	6629329

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول (٢٠١) عدم قيام المصارف الخاضعة للاختبار بالتسييل مرة أخرى وفق هذا السيناريو وإنما استخدام الرصيد النقدي المتبقي من اليوم الأول في تغطية السحوبات المفاجئة من الحسابات الجارية، وتبين نتائج اختبارات هذا اليوم نجاح هذه المصارف في الاختبار وتحقيقها صافي تدفقات نقدية موجبة وفق ما هو موضح في هذا الجدول. وأن هذه التدفقات النقدية الخارجة، تمثل السحب المفاجيء من الحسابات الجارية لدى المصارف المدروسة، بينما التدفقات النقدية الداخلة فتمثل هنا الأصول المسيلة لمواجهة هذه السحوبات، حيث يبين الجدول عدم اضطرار المصارف لتسييل إضافي من الأصول المتوفرة لديها، بسبب استخدام الرصيد المتبقي في اليوم السابق من الأصول المسيلة. وقدرة هذا الرصيد على تغطية هذه السحوبات (التدفقات النقدية الخارجة)، وفق ما هو مبين في جدول (٢٠١)، حيث بلغت التدفقات الخارجة بألاف الليرات السورية للبنوك على الترتيب، (2088255.1) لسورية الدولي الإسلامي، (605790.1) لبنك الشام، (1966169.8) لبنك بيمو السعودي الفرنسي، (636331.5) لبنك بيبيلوس، (204974.6) لبنك الشرق.

(١) سبب ذلك عدم وجود أصول مسيلة جديدة.

(٢) Last balance: هو الرصيد المتبقي بعد الاختبار في اليوم السابق والمدور لاستخدامه في تغطية سحوبات هذا اليوم.

جدول رقم (٢.٢) الاختبار في اليوم الثالث - سيناريو ثاني -

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبيلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	A	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة	B	26365038.48	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%
الحسابات الجارية	E	39676848.47	11510012.09	37357226.72	12090298.83	3894517.638
المعدل اليومي المفترض لانخفاض الحسابات الجارية	F	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	^(١) G=A	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	^(٢) H= B	26365038.48	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
التدفقات النقدية الخارجة	I=F*E	1983842.423	575500.6045	1867861.336	604514.9416	194725.8819
التدفقات النقدية الداخلة	J=A+B-G-H	0 ^(٣)	0	0	0	0
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	K=J-I+Last balance ^(٤)	54792347	16300275	39991875	19238923	6434603

المصدر: من إعداد الباحث.

(١) وذلك بسبب عدم اضطرار المصرف للتسييل أي عدم حاجته لاستخدام الأصول السائلة في هذا اليوم.

(٢) وذلك بسبب عدم قيام المصرف في التسييل لهذا اليوم أي عدم حاجته لاستخدام الأصول غير السائلة وتسييلها.

(٣) سبب ذلك عدم وجود أصول مسيلة جديدة.

(٤) Last balance: هو الرصيد المتبقي بعد الاختبار في اليوم السابق والمدور لاستخدامه في تغطية سحبيات هذا اليوم.

- نلاحظ من الجدول رقم (٢.٢) أن المصارف الخاصة المدروسة قد تخطت الاختبار في اليوم الثالث والأخير واستطاعت تأمين سيولة كافية لمواجهة السحوبات التي تعرضت لها حساباتها الجارية بشكل مفاجيء وذلك عن طريق استخدام ما تبقى من الأصول المسيلة لديها بعد تغطية سحوبات اليوم الأول والثاني، في تغطية سحوبات اليوم الثالث دون اللجوء إلى مزيد من تسييل الأصول، وبالتالي فإن هذه المصارف تتمتع بسيولة كافية لمواجهة مايطراً على الحسابات الجارية لديها من تغيرات مفاجئة، ويعود سبب ذلك لإمتلاك هذه المصارف كمية كافية من الأصول السائلة كما ظهر في جدول (١.٤)، وهذه الأصول قادرة على امتصاص الصدمة المفترضة، حيث بلغت الأصول السائلة بعد تغطية سحوبات اليومين الأول والثاني والتي استخدمت لتغطية السحوبات من الحسابات الجارية هذا اليوم، والموضحة في جدول (٢.١)، حيث بلغت (56776189) ألف ليرة سورية لبنك سوريا الدولي الإسلامي، و(16875776) ألف ليرة سورية لبنك الشام، و(41859736) ألف ليرة سورية لبنك بيمو السعودي الفرنسي، (19843437) ألف ليرة سورية لبنك بيلوس، و(6629329) ألف ليرة سورية لبنك الشرق.

الفرع الرابع: الاختبار وفق السيناريو الثالث:

وفق هذا السيناريو سيتم توضيح كيفية تأثير الصدمة المفترضة التي تتعرض لها المصارف على وضع السيولة لديها وذلك من خلال شرح للآلية التي يتم بها انتقال الصدمة إلى عناصر ميزانية المصارف المدروسة وعليه سيتم تحديد سيولة المصرف في كل يوم من أيام هذا الاختبار. حيث تم استخدام إجمالي الودائع بدلا من الحسابات الجارية وودائع العملاء لدى المصارف، ، ليشكل هذا الافتراض ضغط إضافي على سيولة المصارف، لتواجه عبء أكبر بالنسبة لوضع السيولة لديها أي تعريضها لاختبار سيولة أصعب، ومن خلال عرض للجدول التالية سيتم شرح آلية هذا الاختبار ونتائجه وفق الأيام الثلاث للاختبار.

جدول (٢.٣) نتائج الاختبار في اليوم الأول - سيناريو ثالث -

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	A	61410398	35315491	18222600	45976159	21137046	7027074
الأصول غير السائلة	B	26631352	7034861	7886553	37916127	22391608	9326294
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%	1%
إجمالي الودائع	E	44583052	21907306	12956135	71986847	28081192	12504353
المعدل اليومي المفترض لانخفاض إجمالي الودائع	F	5%	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	$G=A-(C*A)$	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	$H= B-(B*D)$	26365038.48	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
التدفقات النقدية الخارجة	$I=F*E$	2229152.6	1095365.3	647806.75	3599342.35	1404059.6	625217.65
التدفقات النقدية الداخلة	$J=A+B-G-H$	61062608	35032685	18119240	45895559	21149592	7050066
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	$K=J-I$	58833455	33937319	17471433	42296216	19745532	6424849

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول (٢.٣) أن المصارف الخاضعة للاختبار تخطت اختبار التحمل المفترض في اليوم الأول وفق هذا السيناريو وكان صافي التدفقات نقدية بعد الاختبار لجميع المصارف موجبا كما هو مبين في الجدول، هذا يدل على تمتعها بسيولة كافية قادرة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها من جراء الانخفاض المفاجيء بإجمالي الودائع الناتج عن السحب. أي أن هذه البنوك ومن خلال قدرتها على تسهيل أصول سائلة وغير سائلة استطاعت تأمين السيولة الكافية لها على الرغم من تعرضها للسيناريو الأصعب.

جدول رقم (٢.٤) الاختبار في اليوم الثاني - سيناريو ثالث -

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة	A	614103.98	353154.91	182226	459761.59	21137046	70270.74
الأصول غير السائلة	B	26365038.5	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22391608	9233031.06
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة	C	99%	99%	99%	99%	99%	99%
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة	D	1%	1%	1%	1%	1%	1%
إجمالي الودائع	E	42353899.4	20811940.7	12308328.25	68387504.65	26677132.4	11879135.35
المعدل اليومي المفترض لانخفاض إجمالي الودائع	F	5%	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	^(١) G=A	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	^(٢) H= B	26365038.5	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
التدفقات النقدية الخارجة	I=F*E	2117694.97	1040597.035	615416.412	3419375.233	1333856.62	593956.7675

(١) وذلك بسبب عدم اضطرار المصرف للتسييل أي عدم حاجته لاستخدام الأصول السائلة في هذا اليوم.

(٢) وذلك بسبب عدم قيام المصرف في التسييل لهذا اليوم أي عدم حاجته لاستخدام الأصول غير السائلة وتسييلها.

البيان	المصرف	سورية الدولية الإسلامية	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبوس - سورية	الشرق - سورية
التدفقات النقدية الداخلة		0 ⁽¹⁾	0	0	0	0	0
J=A+B-G-H							
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار		56715760	32896722	16856016	38876841	18411675	5830892
K=J-I+Last balance ⁽²⁾							
balance							

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول (٢.٤) عدم اضطرار المصارف للتسييل في اليوم الثاني حيث استطاعت مواجهة الانخفاض في إجمالي الودائع عن طريق تحويل ما تبقى من أصول سائلة وغير سائلة بعد اختبار اليوم الأول، لاسيما وأن جميع هذه المصارف قد نجحت في اختبار هذا اليوم من خلال تحقيقها صافي تدفقات نقدية موجبة كما هو موضح في الجدول، مما يدل على أنها لا تواجه أي مشكلة في تأمين السيولة، فتدفقاتها النقدية الداخلة (المتوفرة) أكبر من ما تواجهه من تدفقات نقدية خارجة متمثلة بانخفاض إجمالي الودائع.

جدول (٢.٥) نتائج الاختبار في اليوم الثالث - سيناريو ثالث -

البيان	المصرف	سورية الدولية الإسلامية	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة		614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
A							
الأصول غير السائلة		26365038.5	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
B							
النسبة المفترضة لتأمين الأصول السائلة		99%	99%	99%	99%	99%	99%
C							
النسبة المفترضة لتأمين الأصول غير السائلة		1%	1%	1%	1%	1%	1%
D							
إجمالي الودائع		40236204.43	19771343.67	11692911.84	64968129.42	25343275.78	11285178.58
E							

(١) سبب ذلك عدم وجود أصول مسيلة جديدة.

(٢) Last balance: هو الرصيد المتبقي بعد الاختبار في اليوم السابق والمدور لاستخدامه في تغطية سحبيات هذا اليوم.

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
المعدل اليومي المفترض لانخفاض إجمالي الودائع	F	5%	5%	5%	5%	5%	5%
الأصول السائلة بعد الاختبار	⁽¹⁾ G=A	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
الأصول غير السائلة بعد الاختبار	⁽²⁾ H= B	26365038.5	6964512.39	7807687.47	37536965.73	22167691.92	9233031.06
التدفقات النقدية الخارجة	I=F*E	2011810.22	988567.1833	584645.5919	3248406.471	1267163.789	564258.9291
التدفقات النقدية الداخلة	J=A+B-G-H	⁽³⁾ 0	0	0	0	0	0
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	K=J-I+Last balance	54703950	31908155	16271371	35628435	17144512	5266633

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول (٢.٥) حدوث انخفاض في إجمالي الودائع لدى كافة المصارف بسبب السحب المفاجئ والمتكرر على مدار ثلاث أيام متتالية حيث بلغت نسبة السحب المتراكم منها في نهاية اليوم الثالث ١٥% من إجمالي ودائعها، وعلى الرغم من ذلك نلاحظ من هذا الجدول تحقيق هذه المصارف صافي تدفقات نقدية موجبة مما يدل على نجاحها في الاختبار لهذا اليوم الأخير، أي تمتعها بالسيولة الكافية لمواجهة ما تتعرض له من ضغط على السيولة متمثل بالسحب من إجمالي الودائع.

الفرع الخامس: اختبار الفرضيات (تقييم وضع السيولة لدى المصارف بعد الاختبار):

سيتم هنا تقييم السيولة لدى مصارف العينة المدروسة وهي عبارة عن ستة مصارف (٣ مصارف تقليدية، و٣ مصارف إسلامية)، وذلك بهدف اختبار فرضيات البحث، ووفق السيناريوهات الثلاث المفترضة، الأول انخفاض مفاجئ متمثل بالسحب المتكرر لودائع العملاء، والثاني الانخفاض المفاجئ

(١) وذلك بسبب عدم اضطرار المصرف للتسييل أي عدم حاجته لاستخدام الأصول السائلة في هذا اليوم.

(٢) وذلك بسبب عدم قيام المصرف في التسييل لهذا اليوم أي عدم حاجته لاستخدام الأصول غير السائلة وتسييلها.

(٣) سبب ذلك عدم وجود أصول مسيلة جديدة.

والمكرر للحسابات الجارية، والثالث الانخفاض المكرر لإجمالي الودائع، واضطرار المصرف لتسييل ما يملك من أصول لمواجهة هذه السحوبات.

وسيتّم هذا التقييم بعد إجراء الاختبار وبالاعتماد على نسبتين في التقييم وهما:

النسبة الأولى: وهي نسبة السيولة أي نسبة الأصول السائلة للودائع الجارية.

النسبة الثانية: وهي نسبة مخاطر التسييل أي نسبة الأصول السائلة لإجمالي الودائع مضافاً إليها مجموع بنود خارج الميزانية بعد التثقيّل. وذلك بالاعتماد على اليوم الثالث وهو اليوم الأخير من الاختبار لإجراء التقييم.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى (تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الأول):

سيتمّ تقييم السيولة وفق السيناريو الأول ووفق نسبتي التقييم

١) استخدام النسبة الأولى في التقييم:

هنا تقييم سيولة المصارف المدروسة وفق السيناريو الأول والنسبة الأولى وذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (٢.٦) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة وفق السيناريو الأول وباستخدام النسبة الأولى

البيان ^(١)	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة بعد الاختبار	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.74	
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار ^(٢)	59139821	17741699	35902143	17471978	5464547	
البسط: الأصول السائلة	59753925	179239925	36361604	17683349	5534817	
المقام: الودائع الجارية	37693006.04	10934511.5	35489365.4	11485783.9	3699791.756	
النسبة قبل الاختبار ^(٣)	140%	143%	111%	158%	163%	
النسبة بعد الصدمة	158%	164%	102%	154%	149%	
نتيجة اختبار المعنوية		0.25				

(١) تم استثناء بنك البركة من هذه النسبة لعدم توفر بيانات الحسابات الجارية لديه.

(٢) هو الباقي من المبالغ المسيلة

(٣) هي عبارة عن الأصول السائلة قبل البدء بالاختبار \ الودائع الجارية قبل البدء بالاختبار.

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول (٢.٦) أن مخاطر السيولة لدى البنوك الخاصة المدروسة منخفضة حيث حققت نسب بعد الاختبار موضحة في هذا الجدول أكبر من النسبة المعيارية ٤٠%، وما يؤكد أن المخاطر لديها منخفضة، نجاح هذه البنوك في كافة أيام الاختبار، حيث جميع هذه البنوك تتمتع بالسيولة وفق السيناريو الأول من الاختبار، وهذه المصارف قادرة على مواجهة التزاماتها المالية بكفاءة وفق هذا التقييم، ويعود سبب ارتفاع النسبة إلى الحجم الكبير من الأصول السائلة التي تمتلكها كل من المصارف الإسلامية والتقليدية، والتي تفوق حجم الإيداعات الموجودة لديها عند بعض المصارف، كبنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك الشام الإسلامي، حيث حقق كل منهما النسب التالية بعد الاختبار على الترتيب، (158%)، (164%)، وهي مبينه في جدول (٢.٦).

ونلاحظ عند إجراء اختبار المعنوية أن مستوى الدلالة المحقق أكبر من 5% ، إذا الفارق غير جوهري بين نسبة مخاطر السيولة المحققة لدى كل من المصارف الإسلامية والتقليدية قبل وبعد الاختبار المطبق .

٢) استخدام النسبة الثانية في التقييم:

جدول رقم (٢.٧) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة بعد الاختبار وفق السيناريو الأول والنسبة الثانية في التقييم

المصرف البيان	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة بعد الاختبار	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	59139821	32738669	17741699	35902143	17471978	5464547
البسط: الأصول السائلة	59753925	33091824	17923925	36361904	17683349	5534817
إجمالي الودائع	38224394.21	18782776.5	11108266.25	61719722.95	24076112	10720919.65
بنود خارج الميزانية	3946298.7	1829264	2263637.65	2953622.2	1693413.9	512175.15
المقام	42170693	20612040.48	13371903.9	64673345.1	25769525.89	11233094.8
النسبة قبل	127%	149%	120%	61%	71%	54%

المصرف البيان	سورية الدولي الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الاختبار ^(١)						
النسبة بعد الاختبار	142%	160%	134%	56%	68%	49%
نتيجة اختبار المعنوية		0.001				

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول رقم (٢.٧) نسب السيولة المحققة بعد الاختبار لدى المصارف وعند مقارنة هذه النسب مع النسب المعيارية وهي ٣٠ %، تعتبر مخاطر السيولة لديها منخفضة، وما يؤكد هذا عدم فشل المصارف في أي يوم من أيام الاختبار وتحقيقها صافي تدفقات نقدية موجبة طيلة أيام الاختبار. وهذا يتفق مع نسب السيولة المرتفعة والمحققة قبل الاختبار لدى هذه المصارف مما يدل على وضع السيولة الجيد لديها وفق ما هو مبين في جدول (1.4).

وبناءً على ذلك نقبل فرضية العدم الأولى ونرفض الفرضية البديلة. ونقرر أن الانخفاض المفاجيء في ودائع العملاء بكافة أنواعها لدى المصارف الخاصة السورية حسب السيناريو المفترض لا يؤدي إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى ما دون متطلبات السلطة الرقابية.

وعند إجراء اختبار المعنوية فإن مستوى الدلالة المحقق أقل من 5%، إذا يوجد فارق جوهري بين نسب مخاطر التسييل المحققة لدى كل من المصارف الإسلامية والتقليدية قبل وبعد إجراء الاختبار .

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية (تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الثاني):

سيتم تقييم السيولة للمصارف المدروسة بعد الاختبار المطبق عليها وفق السيناريو الثاني وباستخدام نسبي التقييم.

(١) استخدام النسبة الأولى في التقييم:

جدول رقم (٢.٨) تقييم وضع السيولة للمصارف المدروسة وفق السيناريو الثاني والنسبة الأولى

(١) هي نسبة الأصول السائلة قبل البدء بالاختبار ا إجمالي الودائع وبنود خارج الميزانية قبل البدء بالاختبار.

البيان	المصرف (١)	سورية الدولي الإسلامي	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبيلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة بعد الاختبار	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.74	
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	5492347	16300275	39991875	19238923	6434603	
البسط: الأصول السائلة	55406451	16482501	40451637	19450293	6504874	
المقام: الودائع الجارية	37693006.04	10934511.49	35489365	11485783.89	3699791.76	
النسبة قبل الاختبار (٢)	140%	143%	111%	158%	163%	
النسبة بعد الاختبار	147%	151%	114%	169%	176%	
نتيجة اختبار المعنوية		0.885				

المصدر: من إعداد الباحث.

عند ملاحظة نسب السيولة المحققة بعد الاختبار لدى المصارف المدروسة وفق الجدول (٢.٨) ومقارنة مع النسبة المعيارية ٤٠ %، يمكن اعتبار مخاطر السيولة لدى هذه المصارف منخفضة، وأن هذه المصارف امتلكت سيولة استطاعت من خلالها امتصاص السحب المتكرر من الحسابات الجارية. إن مستوى الدلالة المحقق عند إجراء اختبار المعنوية أكبر من 5%، وبالتالي ليس هنالك فرق جوهري بين نسب السيولة المحققة لدى كل من المصارف التقليدية الإسلامية قبل وبعد تطبيق الاختبار. كما أن هذه المصارف توظف أموالها بشك جيد حيث ٥٠% يبقى بحوزتها وال ٥٠% الباقية تقوم بإيداعها لدى المراسلين بالخارج وهذا نوع من استثمار الأموال بالخارج بمعدل فائدة متدني ولكنه يقود إلى ربحية البنك.

٢) استخدام النسبة الثانية في التقييم:

جدول رقم (٢.٩) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة بعد الاختبار وفق السيناريو الثاني وباستخدام النسبة الثانية

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبيلوس - سورية	الشرق - سورية
--------	--------	-----------------------	-----------	----------------------	-----------------	---------------

(١) عدم حسابها لبنك البركة لعدم توفر بيانات الحسابات الجارية.

(٢) هي عبارة عن الأصول السائلة قبل البدء بالاختبار \ الودائع الجارية قبل البدء بالاختبار.

70270.74	211370.46	459761.59	182226	614103.98	الأصول السائلة بعد الاختبار
6434603	19238923	39991875	16300275	54792347	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
6504874	19450293	40451637	16482501	55406451	البسط: الأصول السائلة
10720919.7	24076111.99	61719723	11108266.25	38224394.21	إجمالي الودائع
512175.15	1693413.9	2953622.15	2263637.65	3946298.7	بنود خارج الميزانية
11233094.8	25769525.89	64673345.1	13371903.9	42170692.91	المقام
54%	71%	61%	120%	126%	النسبة قبل الاختبار ^(١)
58%	75%	62%	123%	131%	النسبة بعد الاختبار
0.003					نتيجة اختبار المعنوية

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول (٢.٩) أن مخاطر السيولة لدى المصارف الخاصة المدروسة منخفضة، حيث النسب المحسوبة بعد الاختبار كما هو مبين في هذا الجدول، أكبر من الحد الأدنى للنسبة المستخدمة في التقييم وهو ٣٠%، مما يعني أن هذه المصارف قد نجحت في الاختبار وفق هذا السيناريو، ويثبت قدرتها على تسهيل أصول في اليوم الأول تغطي السحب المتكرر والمفاجيء من الحسابات الجارية على مدار ٣ أيام متتالية. وهذا ما يتفق مع نسب السيولة المرتفعة المحسوبة لهذه المصارف قبل الاختبار بما يثبت قدرة هذه المصارف على تحمل مخاطر السيولة وفق ما هو مبين في الجدول رقم (١.٤)، وفي ضوء ذلك نقبل فرضية العدم الثانية ونرفض الفرضية البديلة ونقرر أن الانخفاض المفاجيء في الحسابات الجارية لدى المصارف الخاصة السورية لا يؤدي إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى ما دون متطلبات السلطة الرقابية.

عند إجراء اختبار المعنوية تبين أن مستوى الدلالة المحقق أقل من 5%، وبناء عليه فالفرق جوهري بين نسب مخاطر التسييل المحققة لدى كل من المصارف الإسلامية والتقليدية قبل وبعد الاختبار المطبق .

(١) هي نسبة الأصول السائلة قبل البدء بالاختبار ا إجمالي الودائع وبنود خارج الميزانية قبل البدء بالاختبار.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة (تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الثالث):

(١) استخدام النسبة الأولى في التقييم (نسبة الأصول السائلة إلى الودائع الجارية):

جدول (٣.١) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة وفق السيناريو الثالث وباستخدام النسبة الأولى

البيان	المصرف	سورية الدولي الإسلامي	الشام الإسلامي	بيمو السعودي الفرنسي	بيبلوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة بعد الاختبار	614103.98	182226	459761.59	211370.46	70270.74	
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	54703950	16271371	35628435	17144512	5266633	
البسط: الأصول السائلة	55318054	16453597	36088196	17355882	5336904	
المقام: الودائع الجارية	37693006.04	10934511.49	35489365	11485783.89	3699791.76	
النسبة قبل الاختبار ^(١)	140%	143%	111%	157%	162%	
النسبة بعد الصدمة	147%	150%	102%	151%	144%	
نتيجة اختبار المعنوية		0.402				

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (٣.١) أن نسب السيولة المحققة لدى كافة المصارف بعد خضوع هذه المصارف لاختبار التحمل وفق سيناريو إجمالي الودائع، تزيد عن الحد الأدنى للنسبة المعيارية المستخدمة في التقييم وهو ٤٠ %، وبالتالي أثبت التقييم المتبع هنا أن مخاطر السيولة لديها منخفضة، حيث استطاعت المصارف التقليدية والإسلامية تحمل الضغط الإضافي الذي سببه الانخفاض في إجمالي الودائع بدلا من ودائع العملاء والحسابات الجارية.

إن مستوى الدلالة المحقق أكبر من 5%، إذا الفارق غير جوهري بين نسب مخاطر السيولة المحققة لدى كل من المصارف الإسلامية والتقليدية قبل وبعد إجراء الاختبار .

(١) هي عبارة عن الأصول السائلة قبل البدء بالاختبار \ الودائع الجارية قبل البدء بالاختبار .

(٢) استخدام النسبة الثانية في التقييم (نسبة الأصول السائلة إلى مجموع إجمالي الودائع وبنود خارج الميزانية بعد التثقيل):

جدول (٣.٢) تقييم وضع سيولة المصارف المدروسة بعد الاختبار وفق السيناريو الثالث، وباستخدام النسبة الثانية

المصرف البيان	سورية الدولية الإسلامي	البركة - سورية	بنك الشام	بيمو السعودي الفرنسي	بيبوس - سورية	الشرق - سورية
الأصول السائلة بعد الاختبار	614103.98	353154.91	182226	459761.59	211370.46	70270.74
صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	54703950	31977800	16271371	35628435	17144512	5266633
البسط: الأصول السائلة	55318054	32330955	16453597	36088196	17355882	5336904
إجمالي الودائع	38224394.21	18782776.5	11108266.25	61719723	24076111.99	10720919.7
بنود خارج الميزانية	3946298.7	1829264	2263637.65	2953622.15	1693413.9	512175.15
المقام	42170692.91	20612040.48	13371903.9	64673345.1	25769525.89	11233094.8
النسبة قبل الاختبار ^(١)	127%	149%	120%	61%	71%	54%
النسبة بعد الاختبار	131%	157%	123%	56%	67%	47%
نتيجة اختبار المعنوية		0.005				

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول (٣.٢) أن نسبة مخاطر التسييل المحققة لدى المصارف الإسلامية هي أكبر من النسبة المعيارية ٣٠ %، وأن مخاطر السيولة لديها منخفضة وفق حدود هذا التقييم، وبدليل نجاحها في كافة أيام الاختبار، وقدرتها على تحمل السحب المفاجيء والمتكرر من إجمالي الودائع لديها، وكذلك

(١) هي نسبة الأصول السائلة قبل البدء بالاختبار إلى إجمالي الودائع وبنود خارج الميزانية قبل البدء بالاختبار.

الأمر بالنسبة للمصارف التقليدية فقد استطاعت تحمل السحب المفاجيء من إجمالي الودائع عن طريق لجوئها لتسييل الأصول وتوفيرها للسيولة ولكن بنسب أقل من المصارف التقليدية، حيث حققت المصارف التقليدية النسب الموضحة في هذا الجدول، وهي أقل من ٧٠ %، لذلك تبين أن مخاطر السيولة لديها متوسطة وفق حدود النسبة المستخدمة في التقييم. وإن هذا التفاوت بالتحمل يعود سببه إلى التفاوت في حجم الأصول السائلة لدى كلا النوعين من المصارف، وكذلك التفاوت في نسب السيولة المحسوبة والمحققة قبل الاختبار لهذه المصارف، وفق ما هو مبين في جدول (١.٤).

وبناء عليه نقبل فرضية العدم الثالثة ونرفض الفرضية البديلة الثالثة، ونقرر أن الانخفاض المفاجيء في إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة السورية لا يؤدي إلى انخفاض سيولة هذه المصارف إلى ما دون متطلبات السلطة الرقابية.

كما أن مستوى الدلالة المحقق عند إجراء اختبار المعنوية بين أن هنالك فرق جوهري بين نسب مخاطر التسييل المحققة لدى كل من المصارف الإسلامية والتقليدية قبل وبعد الاختبار المطبق عليها .

بالعودة إلى جداول التقييم (٢.٦) و(٢.٧) و(٢.٨) و(٢.٩) و(٣.١) و(٣.٢)، نلاحظ أن نسب السيولة لدى بعض المصارف الخاصة بعد الاختبار، والمستخدم في تقييم وضع السيولة هي أكبر من النسب المحسوبة قبل الاختبار، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع حجم الأصول السائلة التي بحوزة هذه المصارف والتي تفوق كمية الودائع الموجودة لديها، أي أن لديها أصول سائلة تغطي كامل السحوبات من الودائع، وهذا ماتم توضيحه وتفسيره في جدول (١.٤). وعلى الرغم من الضغط الذي فرضته الاختبارات والذي تمثل في التراجع الكبير في الودائع (العملاء، جارية، إجمالي) إلا أن هذه المصارف استطاعت تحسين نسب السيولة من خلال تسييل أصولها في اليوم الأول من الاختبار (زيادة بسط النسبة وتخفيض مقامها) بعد الاختبار.

تبين جداول التقييم السابقة أيضا أن النسب المستخدمة في التقييم والمحققة لدى المصارف الإسلامية بعد الاختبار أكبر من النسب المحققة لدى المصارف التقليدية، وهذا ما يدل على أن مخاطر السيولة لدى المصارف الإسلامية أقل مما هي عليه لدى المصارف التقليدية.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

سيتناول هذا الفصل نتائج اختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة التي تم إجراؤها في الفصل الرابع، واقتراح التوصيات لكل من إدارة المخاطر في المصارف والجهات والسلطات الرقابية المعنية وكذلك لكل من الدارسين والباحثين في ضوء هذه النتائج.

النتائج:

تم التوصل الى النتائج التالية من خلال اختبار فرضيات البحث وهي:

١- لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في ودائع العملاء بكافة أنواعها لدى المصارف الخاصة الى انخفاض قدرتها على سداد التزاماتها المالية الى ما دون متطلبات السلطة الرقابية وذلك بعد اجراء الاختبار على عينة من البنوك الخاصة التقليدية والاسلامية، وعلى بيانات عام ٢٠١٢ فاستطاعت كافة المصارف اجتياز الاختبار بنجاح وتحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة، كما ان نسبة السيولة ونسبة مخاطر التسييل المحققين بعد الاختبار لدى هذه المصارف تشير الى أن مخاطر السيولة لديها منخفضة.

٢- لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في الحسابات الجارية لدى المصارف الخاصة الى انخفاض قدرتها على سداد التزاماتها المالية الى ما دون متطلبات السلطة الرقابية، وذلك بناء على الاختبار الذي اجري على عينة من هذه المصارف وباستخدام بيانات عام ٢٠١٢ حيث أظهرت نتائج الاختبارات أن جميع المصارف نجحت في تخطي الصدمة المفترضة واستطاعت تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة في اليوم الاخير من الاختبار وتحقيقها لنسب سيولة اعلى من النسب المعيارية المحددة من قبل السلطة الرقابية و ذلك بعد تعرضها للصدمة المفترضة والمتمثلة بسحوبات من الحسابات الجارية بشكل مفاجئ مما يدل على ان جميع هذه المصارف تواجه مخاطر سيولة منخفضة.

٣- لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في اجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة الاسلامية الى انخفاض في قدرتها على سداد التزاماتها المالية الى ما دون متطلبات السلطة الرقابية وذلك وفق الاختبار الذي اجري على بيانات نهاية عام ٢٠١٢ حيث حققت هذه المصارف صافي تدفقات نقدية موجبة و اشارت كل من نسبة السيولة ونسبة مخاطر التسييل المستخدمة في التقييم بعد الاختبار الى ان مخاطر السيولة لدى هذه المصارف منخفضة.

٤- لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في اجمال الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية الى انخفاض في قدرتها على سداد التزاماتها المالية الى ما دون متطلبات السلطة الرقابية وذلك وفق الاختبار الذي اجري على بيانات نهاية عام ٢٠١٢ حيث اشارت نسبة مخاطر السيولة المستخدمة في التقييم الى ان مخاطر السيولة لدى هذه المصارف منخفضة بينما بينت نسبة مخاطر التسييل المستخدمة في تقييم وضع السيولة بعد الاختبار في اليوم الثالث ان مخاطر السيولة لديها متوسطة وعلى الرغم من ذلك هذه المصارف نجحت في الاختبار وحقت صافي تدفقات نقدية موجبة.

٥- هنالك تفاوت بين قدرة المصارف الخاصة الاسلامية والمصارف الخاصة التقليدية على تحمل السحوبات المفاجئة من اجمالي الودائع ودليل ذلك التفاوت بين نسب مخاطر التسييل المحققة لدى كلا النوعين من المصارف بعد وقبل الاختبار المطبق عليها، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة التي قام بها (Aktar, 2011) من حيث التفاوت بين المصارف الاسلامية والتقليدية بدرجة التحمل لمخاطر السيولة، حيث أن المصارف الإسلامية تمتلك حجم أكبر من الأصول السائلة مقارنةً بالمصارف التقليدية، وهذه الأصول الموجودة لديها بشكل سائل يعزز من قدرتها على مواجهة أي سحوبات طارئة تصيب الودائع الموجودة لديها بكافة أنواعها. بالاضافة إلى أن المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر إضافية ناتجة عن صيغ التمويل والاستثمار التي تتعامل بها .

٦- بينت نسب السيولة المحسوبة قبل الاختبار لدى المصارف الخاصة الاسلامية ضعف عملية التوظيف والاستثمار لديها وضعف القدرة على استغلال مصادر اموالها في استثمارات ذات جدوى تحقق عائد لهذه المصارف، وتبين ذلك في الجدول رقم (١.٤) ونتيجة هذه الدراسة تتفق مع دراسة (السعدي، ٢٠١٠) بينما لا تتفق مع دراسة (Aktar, 2011) من حيث الأداء المتفوق في إدارة الأصول والخصوم.

٧- نلاحظ ان المصارف الخاصة الاسلامية تعتمد بشكل اساسي على الودائع سواء من قبل العملاء او المصارف وامتلاكها كميات كبيرة من الاصول السائلة تفوق حجم الودائع الموجودة لديها ودليل ذلك كتلة الودائع الهائلة التي استطاعت جذبها في فترة قصيرة من عملها.

٨- بينت الدراسة أن المصارف الخاصة التقليدية ايضا تعتمد على الاستثمار في الودائع وامتلاكها لأصول سائلة اقل من اجمالي الودائع الموجودة لديها.

٩- أظهرت الدراسة ان المصارف الخاصة الاسلامية تهتم بعنصر الامان اكثر من عنصر الربحية ودليل ذلك احتفاظها بكميات كبيرة من الاصول السائلة غير المستثمرة وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي

توصلت اليها (السعدي، ٢٠١٠) من خلال الدراسة التي قامت بها على المصارف الاسلامية الاردنية، من حيث تعطيل هذه المصارف لجزء كبير من مصادر الأموال عن الاستثمار.

١٠- على العكس المصارف الخاصة التقليدية التي تهتم بعنصر المخاطرة وتحقيق عائد بدرجة اكبر من تحقيق عنصر الامان (توفر السيولة) ودليل ذلك امتلاكها لأصول سائلة اقل من الودائع الموجودة لديها كما ان نسب السيولة المحسوبة قبل الاختبار في الجدول (١.٤) تثبت صحة هذا الاستنتاج.

١١- بينت الدراسة أن اختبارات التحمل هي من الأدوات المكتملة للأدوات المستخدمة في قياس المخاطر لدى المصارف وبشكل خاص مخاطر السيولة، حيث بينت النسبة المحسوبة لمخاطر التسهيل لدى المصارف التقليدية المدروسة أن مخاطرها متوسطة بالإضافة ذلك ما بينته نتائج تطبيق اختبارات التحمل المصرفية لمخاطر السيولة على هذه المصارف من قدرتها على تحمل السحوبات المفاجئة من إجمالي الودائع، لذلك يتوجب على المصارف أخذ هذه الأمور بالحسبان عند التخطيط للسيولة وإدارتها.

التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج من حيث قدرة المصارف الخاصة المدروسة سواء التقليدية أو الإسلامية على تحمل مخاطر السيولة ولكن بشكل متفاوت حيث. المصارف الإسلامية ذات قدرة أكبر على تحمل مخاطر السيولة مقارنةً بالتقليدية، وذلك عند تعرضها للسحب المفاجيء من إجمالي الودائع، فإننا ننصح إدارة المخاطر في هذه المصارف القيام بتنوع مصادر الأموال التي تعتمد عليها في توليد السيولة، والمقابلة المستمرة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال اليوم الواحد حتى في ظل ظروف العمل الطبيعية.

إضافة إلى ذلك ننصح المصارف الخاصة وخصوصاً الإسلامية منها الابتعاد عن سياسة تكديس الأصول السائلة، والتي تمت ملاحظتها من خلال نسب السيولة المرتفعة لدى هذه المصارف قبل إجراء الاختبار وبعد إجراء الاختبار، واعتماد هذه المصارف على سياسة الموازنة بين الربحية والمخاطرة وتعديل لخططها واستراتيجياتها الخاصة بالسيولة بما يتناسب مع مستوى المخاطر المرغوب به من قبل المصرف. واستثمار الأموال الفائضة بالقروض بما يساهم بنمو الاقتصاد الوطني ، وليس استثمارها خارج سورية .

ينبغي أن تضع المصارف أيضاً خطط طوارئ مكتوبة وواضحة لتوفير السيولة عند حدوث أزمة وما يتطلبه ذلك من إجراء اختبارات التحمل المصرفية بشكل دوري وتطوير برامج حاسوبية لهذه الاختبارات بما يسهل على هذه المصارف التنبؤ المستقبلي بوضع السيولة لديها عند وضع خطط الطوارئ، بالإضافة إلى ذلك تضمين نتائج وطرق تطبيق هذه الاختبارات في التقارير المالية المنشورة للمصارف، وكذلك الالتزام بدقة المعلومات المنشورة فيها والافصاحات التفصيلية لبنود القوائم المالية المتضمنة في هذه التقارير بحيث يمكن الباحثين والمهتمين الاستفادة منها.

وأن تعتمد هذه المصارف على اختبارات التحمل المصرفية كأداة مكملة في إدارة المخاطر لديها وبشكل خاص مخاطر السيولة، وفق ما بينته هذه الدراسة من أن مخاطر السيولة متوسطة لدى المصارف التقليدية من خلال نسبة مخاطر التسييل المحسوبة، بينما هي قادرة على تحمل السحب المتكرر من إجمالي ودائعها من خلال نتائج تطبيق اختبارات التحمل عليها.

حيث أوضحت نتائج البحث أن المصارف الإسلامية لديها نسب سيولة مرتفعة وهي أقل خطورة من المصارف التقليدية، لذا ننصح الجهات والسلطات الرقابية المعنية بضرورة التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية بخصوص مخاطر السيولة وإدارتها عند سن القوانين والتشريعات المصرفية، وذلك من خلال تخفيض نسب السيولة المفروضة على البنوك الإسلامية، على سبيل المثال قد يؤدي تخفيض نسبة السيولة المطلوبة منها إلى تخفيض الأصول السائلة التي تحتفظ بها مما ينعكس إيجاباً على حجم استثماراتها عن طريق تشغيل هذه الأموال الفائضة، وانطلاقاً من هذا فليس هنالك مبرر للخوف من عمل هذه المصارف، وإنما تطوير معايير أداء خاصة بالمصارف الإسلامية لتقويم أدائها ومخاطرها بما يتناسب مع طبيعة وخصوصية عمل هذه المصارف، وإنشاء وحدة مستقلة لإدارة سيولة هذه المصارف لتلبية متطلبات السيولة لديها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما فيما يخص ما تصدره هذه الجهات من قرارات فمن الضروري أن يتوفر الشرح المفصل لهذه القرارات من حيث كيفية تطبيقها في البنوك، وأن تكون ذات مرونة وقابلية للتجديد بما ينسجم مع التطورات والأحداث الطارئة سواء في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية وغيرها.

أما بخصوص الجهات والسلطات الرقابية أوصي بأن تؤكد على ضرورة إلزام المصارف بتطبيق ما ورد في المادة السادسة من قانون النقد والتسليف رقم ٩/٩/٢٠٠٩ المتضمنة إجراء اختبارات التحمل المصرفية من خلال إطار زمني محدد تلتزم به المصارف لتصحيح نقاط الضعف في إدارة المخاطر ووضع السيولة لديها بما يخدم استقرار لنظام المصرفي ككل.

والزام المصارف وخصوصا الإسلامية منها بتوظيف الفائض من أموالها في الاقتصاد الوطني ، وتخفيض حجم السيولة الموجودة لدى المراسلين بالخارج عن طريق مراقبة أرصدة المصارف الخاصة لدى المراسلين بالخارج ، وأن لا تتجاوز هذه الأرصدة حد معين ، لأن ذلك مؤشر على تهريب لأموال البلد ، وعدم توظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني .

وفيما يخص الباحثين، أظهرت نتائج الاختبارات أنه على الرغم من وجود أزمة سياسية و اقتصادية في سورية إلا أن هذه الأزمة لم تؤثر كثيرا على مخاطر السيولة لدى المصارف السورية الخاصة، لكن يتوقع أن يكون تأثيرها أكبر على مخاطر الائتمان، لذلك نقترح على الباحثين إجراء اختبارات التحمل المصرفية على مخاطر الائتمان. وكذلك بإجراء مزيد من الدراسات تتضمن تطبيق اختبارات التحمل المصرفية على كامل القطاع المصرفي السوري (مصارف حكومية، مصارف خاصة) و إجراء اختبارات تحمل مصرفية لمخاطر أخرى غير مخاطر السيولة كاختبارات التحمل لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما أنصح أن يتم إجراء دراسات لتطبيق اختبارات التحمل المصرفية على المستوى الكلي للاقتصاد السوري.

ونقترح إجراء دراسات إضافية لمخاطر السيولة تميز بين عملة الودائع بأنواعها المختلفة، لا سيما أن التأثير الأكبر كان للأزمة على الودائع بالليرة السورية، وهذا سيساعدنا على فهم أفضل لقدرة المصارف على مواجهة مخاطر السيولة سواء بالعملة السورية أو بالقطع الأجنبي.

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية :

• الكتب العلمية :

- (١) أبو حمد، رضا، صاحب وقדوري، فائق مشعل، ٢٠٠٥. إدارة المصارف، جامعة الموصل، العراق.
- (٢) أبو كرش، شريف مصباح، ٢٠٠٥. مخاطر الائتمان المصرفي، كلية التمويل والإدارة، جامعة الخليل، فلسطين.
- (٣) أرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ أحمد، ١٩٩٩. إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- (٤) آل علي، رضا صاحب، ٢٠٠٢. إدارة المصارف مدخل كمي تحليلي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- (٥) الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، ٢٠٠٦. إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
- (٦) الخطيب، سمير، ٢٠٠٨. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- (٧) الدوري، زكريا، والسامرائي، يسرى، ٢٠٠٨. البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (٨) الراوي، خالد وهيب، ٢٠٠٩. إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- (٩) الزبيدي، حمزة محمود، ٢٠٠٠: إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى.
- (١٠) السيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، ٢٠٠٤. النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن.
- (١١) السيسي، صلاح الدين حسن، ٢٠٠٤. قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- (١٢) الشعار، نضال، ٢٠٠٥. أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، حلب، سوريا.

- (١٣) الشماع، خليل، ٢٠٠٦. إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية.
- (١٤) الشماع، خليل، ٢٠٠٧. أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دمشق، سورية.
- (١٥) الشواربي، عبد الحميد، والشواربي، محمد، ٢٠٠٧. إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.
- (١٦) العجلوني، محمد محمود، ٢٠٠٨. البنوك الإسلامية (أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- (١٧) العلاق، بشير عباس، ٢٠٠١. إدارة المصارف مدخل وظيفي، عمان، الأردن.
- (١٨) العلي، أحمد، وقاسم، عبد الرزاق، ٢٠٠٨. إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
- (١٩) حشاد، نبيل، ٢٠٠٥. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بيروت، لبنان.
- (٢٠) حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٥. حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، الإسكندرية، مصر.
- (٢١) حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٨. إدارة المخاطر (أفراد - شركات - بنوك)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- (٢٢) حنفي، عبد الغفار، ٢٠٠٦. الاستثمار في الأوراق المالية، (أسهم - سندات - وثائق استثمار)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- (٢٣) سلطان، سعيد محمد، ٢٠٠٥. إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الاسكندرية، مصر.
- (٢٤) سويلم، محمد، ١٩٨٣. إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، المنصورة مكتبة الجلاء، القاهرة، مصر.
- (٢٥) شوقي، طارق، ٢٠٠٩. أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، الجزائر.
- (٢٦) شيحة، مصطفى رشدي، ١٩٩٩. النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.
- (٢٧) طه، عاطف جابر، ٢٠٠٨. تنظيم وإدارة البنوك، القاهرة، مصر.

- (٢٨) عبد الله، خالد أمين، ٢٠٠٥. إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- (٢٩) عوض الله، زينب حسين، ١٩٩٤. اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- (٣٠) كنعان، علي، وحمرة، محمد، ٢٠١٤. إدارة المصارف، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- (٣١) موصللي، سليمان، وسليمان، عدنان، ٢٠١٣. الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
- (٣٢) هنيدي، منير إبراهيم، ٢٠٠٠. إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر.

• الدراسات :

- (١) أحمد، نضال رؤوف، ٢٠١٣. دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، بغداد، العراق.
- (٢) الأعرج، عدنان، ٢٠١٠. إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون، بغداد، العراق.
- (٣) الذيب، علاء عبد الله، ٢٠٠٩. مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- (٤) السعدي، سوسن محمد، ٢٠١٠. المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- (٥) السنوسي، محمد الزوام، ٢٠٠٩. إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة سبها، ليبيا.
- (٦) انجرو، إيمان، ٢٠٠٧. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية.
- (٧) حبقه، علي، ٢٠١٣. التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

- ٨) حداد، وسيم محمد يحيى، ٢٠٠٥. الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- ٩) قاسم، علي محسن، ٢٠٠٧. تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية، المجلة العلمية، العدد الثاني والأربعون، جامعة أسيوط، مصر.
- ١٠) اللحام، ليلاس، ٢٠١٤. دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

• الدورات والبرامج التدريبية :

- ١) نشرة اضاءات مالية ومصرفية، ٢٠١٠. اختبارات التحمل، معهد الدراسات المصرفية، الكويت العدد الخامس، ديسمبر.
- ٢) الراضي، أحمد، ٢٠١٢. دورة اختبارات الجهد، البنك المركزي، دمشق، سورية.

• التقارير والقرارات الرسمية :

- ١) التقرير السنوي للبنك العربي www.Arabbank.com.jo
- ٢) اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ٢٠٠٢. أبو ظبي.
- ٣) تقرير صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤. أبو ظبي.
- ٤) قرار رقم ٣٠١/م/ن/ب ٤ عام ٢٠٠٧، مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية ٢٠٠٨، ص (ك).
- ٥) قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٣ تاريخ ٢٠٠٤.
- ٦) قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٩ تاريخ ١٩/٩/٢٠٠٩.
- ٧) مصرف سورية المركزي، ٢٠٠٢. القانون رقم ٢٣، دمشق، سورية.
- ٨) معيار المحاسبة الدولي ٢١ (أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية).
- ٩) مقررات لجنة بازل ٢ بما يخص مخاطر الائتمان.

١٠) التقارير المالية للمصارف الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ

٢٠١٢/١٢/٣١.

• المواقع الإلكترونية :

- ١) الموقع الإلكتروني لبنك سورية الدولي الإسلامي.
- ٢) الموقع الإلكتروني لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا www.sustch.ed
- ٣) الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- ٤) الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي.
- ٥) موقع أرقام لأخبار الشركات المالية والأسواق www.alphabeta.argaam.com

ثانيا : المراجع الأجنبية :

• **Books:**

- 1) Baron, G, Giannopoulos, K , And Vosper ,L ,2000. Backtesting Derivative Portfolios with FHS, Mimeo, July.
- 2) Federal Financial Institutions Examination Council,2003.E-banking Booklet,IT Examination Handbook.
- 3) Jorion, Ph., 2002. Value at Risk: The New Bench Mark for Managing Financial Risk, 2nd Editdon, McGrow Hill, USA.
- 4) Quagliariello, M., 2009. Stress-Testing The Banking System Methodologies and Application, Cambridge University Press, New York.
- 5) Rose, P, and Hudgins, S, 2005. Bank Mangement and Financial Services, International edition, McGraw Hill Publishing.
- 6) Taher, M., 2004. Modern Risk Manegement Banking and Finance, Union of Arab Banks, Lebanon, Beirut.
- 7) Timothy, W., Koch, S, and Scott, M, 2002. Bank Management, 5th Edition.
- 8) Xiogwei, J, and Neil, P, 1998. Using Value-at-Risk to Control Risk Taking: How Wrong Can You Be, University of Illinois at Urbana-Champaign.

• **Studies and working papers:**

- 1) Abbink, J., 2011. Constructing Stress Tests, The Journal of Risk Finance, Vol. 12, Iss: 5, PP. 421-434.

- 2) Aktar, M, and Sadaqat, A, 2011. Liquidity Risk Management: Acomparative study Between Conventional and Islamic Banks of Pakistan, Journal of Research in Business, Vol. 1, Iss: 1, PP. 35–44.
- 3) Bruneau, B., 2008. Stress Testing and Corporate Finance, Journal of Financial Stability, Vol. 4, ISS: 3, PP. 258–274.
- 4) Buder, A., Lauffe, A, and others, 2011. Instrument of Volks Bank AG'S Treasury Department.
- 5) Bunda, I, and Desquilbet, J, 2008. The Bank Liquidity Smile Across Exchange Rate Regimes, International Economic Journal, vol. 22, no. 3, pp. 361–386.
- 6) Chovanova,A.,2006.Forms of Electronic Banking ,Biatec, Volume xiv.
- 7) Cihak, M., 2007. Introduction to Applied Stress Testing, IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets Department, P/07/59, March.
- 8) Davis, Ph., 2003. Liquidity Management in Banking Crises, Brunel University West London.
- 9) Fielding, D, and Shortland, A, 2005. Political Violence and Excess Liquidity in Egypt, Journal of Development Studies, vol. 41, no. 4, pp. 542–557.
- 10) Gabbi, G., 2004. Mesuring Liquidity Risk In a Banking Management Framework, Vol. 30, ISS: 5, PP. 44–58, Siena, Italy, p2.
- 11) Hall, K., 2006. Stress Testing: The Second– Round Effects, Reserve Bank of Australia, IMF working paper, Washington, May.
- 12) Marcelo, A, Rodriguez, A, and Trucharte, 2008. Stress Tests and their Contribution to Financial Stability, Journal of Banking Regulation, Vol. 9, PP. 65–81.

- 13) Nsouli, M, and Schaechter , A, 2002. Challenges of The E-banking Revolution, Finance and Development , Vol.39, No.3, September.
- 14) Pavala, V., 2011. Determinants of Commercial Bank's Liquidity in Slovakia, Czech Science Foundation (project GACR P403/11/P243), PP. 740 –747.
- 15) Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk, Supporting document to the New Basel Capital Accord, Issued comment, July 2004.
- 16) Principles for Sound Stress Testing Practices and Supervision, 2009. Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements, May.
- 17) Rahman ,M., 2007. Innovative Technology and Bank Profitability :The Bangladesh Experience, Working paper series: WP 0803, Policy Analysis Unit, Bangladesh Bank.
- 18) Rauch, C, Steffen, S, Hackethal, A, and Tyrell, M, 2010. Determinants of Bank Liquidity Creation.
- 19) Renato, F., 2007. Stress Testing of the Stability of the Italian Banking System: AVAR Approach, Ministero de ll'Istruzione de ll'Universita Ricercal. (M.I.U.R.).
- 20) Risk Management Principles For Electronic money Activities, 1998. Basel Committee Report on Banking Supervision, From :http://www.bis.org/publ/bcbs_35.htm.
- 21) Schaechter, A., 2002. Issues in Electronic Banking : An Overview, IMF Policy Discussion Paper , No.02/6 Washington International Monetary Fund.

- 22) Schmieder, Ch, and Hesse, H, 2012. Next Generation: System–Wide Liquidity Stress Testing, IMF working paper, WP/12/3.
- 23) Sunday, O, and Arnold, E, 2008. Accessing E–banking Based on Resilient Transaction, Bleking Institute of Technology, Master Thesis.
- 24) Super Insights, 2009. Federal Deposit Insurance Corporation, Washington.
- 25) Vall, N, and Saes, B, 2006. Bank Liquidity and Financial Stability, Banque de France.

● **Websites:**

- 1) [http://www.fsiconnect.org/Stress Testing– An Introduction.](http://www.fsiconnect.org/Stress%20Testing%20-%20An%20Introduction)
- 2) [http://www.imf.org.](http://www.imf.org)

ملاحق البحث

الملحق رقم (١)

البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية

بنك البركة - سورية ش.م.م

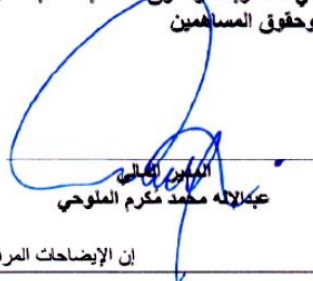
بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	ايضاح	
ليرة سورية	ليرة سورية		
			الموجودات
6,079,209,054	11,593,129,333	4	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,694,181,729	19,853,268,288	5	حسابات جارية وإيداعات استثمارية قصيرة الأجل لدى البنوك
612,413,806	3,869,094,655	6	والمؤسسات المالية
4,492,635,098	3,997,941,457	7	إيداعات استثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية
139,745,613	764,238,015	8	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
74,575,932	-	9	مشاركات
168,308,256	79,575,398	10	موجودات قيد الاستثمار
78,994,495	126,093,084	11	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
422,440,306	136,086,194	12	موجودات ضريبة مؤجلة
983,615,097	1,340,150,346	13	موجودات أخرى
27,805,742	24,586,483	14	ممتلكات ومعدات
274,002,227	566,189,228	15	موجودات غير ملموسة
<u>23,047,927,355</u>	<u>42,350,352,481</u>		وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
			المطلوبات
17,160	3,106,988,182		أرصدة دائنة لدى مصرف سورية المركزي
1,996,506,015	5,823,057,113		أرصدة الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
2,988,591,599	16,084,249,058	16	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
3,064,764,133	4,976,252,852	17	تأمينات نقدية
1,184,247,414	931,836,268	18	مطلوبات أخرى
3,441,162	2,818,541		مخصص القطع التشغيلي
<u>9,237,567,483</u>	<u>30,925,202,014</u>		مجموع المطلوبات
<u>10,499,823,474</u>	<u>6,360,753,953</u>	19	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
<u>19,737,390,957</u>	<u>37,285,955,967</u>		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			حقوق المساهمين
3,407,622,220	4,543,145,250	20	رأس المال المدفوع
240,429,491	1,008,431,774	27	أرباح منورة غير محققة
(374,398,058)	(524,063,255)	27	خسائر متراكمة محققة
36,882,745	36,882,745	7	احتياطي عام لمخاطر التمويل
<u>3,310,536,398</u>	<u>5,064,396,514</u>		مجموع حقوق المساهمين
<u>23,047,927,355</u>	<u>42,350,352,481</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين



رئيس المديرين التنفيذيين
محمد عبدالله حليبي



المدير المالي
عبدالله محمد مكرم الملوحى

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
بيان الوضع المالي

كما في ٣١ كانون الأول			
٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	
ل.س.	ل.س.		الموجودات
٦,١٤٧,٣٩٠,٢٣٨	٩,٠٤٦,٩١٨,٤٩٠	٥	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
٣,٨٢٤,٥٧٨,٢٩٦	٣,٥١٤,٩٦٦,٥٤٩	٦	أرصدة لدى مصارف
١,٤٣٥,٨٠٠,٠٠٠	٣,٤٨٣,٠٠٠,٠٠٠	٧	إبداعات لدى مصارف
٢٢,٤٢٩,٧٩٨,١٠٠	١٧,٣٧٢,١٥٩,٩٩٦	٨	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
٣٥٨,٧٩٠,٠٤٠	٧٩,٨٠٠,٠٠٠	٩	موجودات مالية متوفرة للبيع
٥٧٣,١٩٥,١٨٥	٧٨٨,٦١٣,٧٦٨	١٠	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١,٦٩٠,١٢٧,٨٥١	١,٦٤٣,٤٤٢,٨٨٦	١١	موجودات ثابتة مادية
٩٥,٩٣٣,٣٠٤	٩١,٦٨٨,٧٧٠	١٢	موجودات غير ملموسة
-	٢٣٧,٢٢٠,٩٨٥	١٩	موجودات ضريبية مؤجلة
٢١٣,٥٧٠,٧٨٢	٢٣٣,٥١٥,٧٩٢	١٣	موجودات أخرى
٥٥١,٢٠٧,٢٢٥	٦٩٥,٩٣٨,٥٩٥	١٤	ودعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>٣٧,٣٢٠,٣٩١,٠٢١</u>	<u>٣٧,٣٨٧,٢٦٥,٨٣١</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١,٤٥٢,٨٠٧,٦٥٣	٦٤٦,٠٥٢,٣٠٤	١٥	ودائع المصارف
٢٧,٤٠٩,١٥٢,٠٨٥	٢٨,٧٧٦,٧٣٠,٥٦٠	١٦	ودائع الزبائن
١,٩٧٦,٩١٠,٥٩١	١,٤٨١,٨٣٧,٨١١	١٧	تأمينات نقدية
٢١,٥٦٠,٥٨٥	٥٦,٩٦٢,٠٠٦	١٨	مخصصات متنوعة
٢٣,٨٥٣,٥٩٣	-	١٩	مخصص ضريبة الدخل
٤٨٣,١١١,٦٦٣	٥٢٧,٠٧٤,٨٠١	٢٠	مطلوبات أخرى
<u>٣١,٣٧٧,٣٩٦,١٧٠</u>	<u>٣١,٤٨٨,٦٥٧,٤٨٢</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١	رأس المال المكتتب به والمدفوع
(١٧,٢٩٧,٥٠٠)	-	٢١	مصاريف زيادة رأس المال
١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	٢٢	احتياطي قانوني
١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	٢٢	احتياطي خاص
١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	٢٣	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل
٢٥٠	-	٢٤	التغيير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
٧٦,٢٦١,٣٢٠	(١,١٦٤,٤٢٧,٦٦١)	٢٥	(خسائر متراكمة) / أرباح مدورة محققة
٣٨٨,٣٠٥,١١٦	١,٥٦٧,٣١٠,٣٤٥	٣٠	أرباح متراكمة غير محققة
<u>٥,٩٤٢,٩٩٤,٨٥١</u>	<u>٥,٨٩٨,٦٠٨,٣٤٩</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>٣٧,٣٢٠,٣٩١,٠٢١</u>	<u>٣٧,٣٨٧,٢٦٥,٨٣١</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة


إن الإيضاحات المرفقة من ٤٧ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

المصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغلقة سورية خاصة)

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2012

2011 ليرة سورية	2012 ليرة سورية	ايضاح	الموجودات
12,230,386,897	12,139,058,459	3	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8,541,070,605	16,003,629,393	4	أرصدة لدى المصارف
8,321,678,842	4,089,967,796	5	إيداعات لدى المصارف
88,250	107,430	6	موجودات مالية للمتاجرة
29,008,758,714	22,962,721,104	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
278,600,000	-	8	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,202,039,992	2,147,504,391	9	موجودات ثابتة
11,600,777	6,935,090	10	موجودات غير ملموسة
2,880,619	3,871,631	17	موجودات ضريبية مؤجلة
331,681,945	186,076,389	11	موجودات أخرى
537,983,485	678,912,279	12	وتبعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
61,466,770,126	57,218,783,962		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
5,100,738,402	6,203,424,170	13	ودائع بنوك
41,155,623,763	38,707,686,089	14	ودائع عملاء
5,495,574,284	2,572,597,214	15	تأمينات نقدية
6,148,420	12,003,101	16	مخصصات متوقعة
328,067,775	9,254,020	17	مخصص ضريبة الدخل
1,552,303,165	1,224,963,743	18	مطلوبات أخرى
53,638,455,809	48,729,918,317		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي المصرف
5,000,000,000	5,250,000,000	19	رأس المال المكتتب به والمدفوع
129,698,400	129,698,400	19	علاوة إصدار رأس المال
535,314,970	535,314,970	20	إحتياطي قانوني
535,314,970	535,314,970	20	إحتياطي خاص
170,965,101	170,965,101	20	إحتياطي عام لمخاطر التمويل
119,859,567	1,065,878,490	21	الأرباح المتورة غير المحققة
1,322,654,335	787,211,279	21	الأرباح المتورة المحققة
7,813,807,343	8,474,383,210		حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)
14,506,974	14,482,435		
7,828,314,317	8,488,865,645		مجموع حقوق الملكية
61,466,770,126	57,218,783,962		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية


سلطان الرجيحي
الرئيس التنفيذي


الدكتور ميشال ماروف
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك الشمام ش.م.م

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	يضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
1,400,102,448	3,569,100,192	4	بند وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,711,284,179	12,482,715,535	5	حسابات جارية وبيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
328,454,473	2,170,785,207	6	بيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
8,502,634,281	6,490,439,687	7	سهم وأرصدة الأنشطة التمويلية
71,223,606	74,674,645	8	موجودات قيد الاستثمار
224,902,139	244,105,780	9	استثمارات عقارية
442,034,894	340,824,621	10	ممتلكات ومعدات
23,212,993	16,108,668	11	موجودات غير ملموسة
794,910	16,949,297	12	موجودات صريحية مؤجلة
49,028,756	61,457,667	13	موجودات أخرى
293,753,681	641,992,362	14	وتبعية محمداً لدى مصرف سورية المركزي
<u>13,047,426,360</u>	<u>26,109,153,661</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
			المطلوبات
496,554,677	1,085,385,310	15	الحسابات الجارية وبيداعات لمصرف سورية المركزي
867,928,863	11,309,050,047	16	الحسابات الجارية وبيداعات البنوك والمؤسسات المالية
1,819,158,382	2,647,085,184	17	أرصدة الحسابات التجارية للعملاء
137,106,554	2,689,575,140	18	الميلت نقدية
190,753,678	207,359,999	19	مطلوبات أخرى
5,500,000	17,707,521		مخصص فروع لقطع التشغيلي
3,517,002,154	16,956,163,201		مجموع المطلوبات
4,685,498,805	3,952,565,623	20	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
8,202,500,959	20,908,728,824		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			حقوق المساهمين
4,991,666,301	5,000,000,000	21	حقوق مساهمي البنك
202,383,996	1,029,411,565		رأس المال المدفوع
(425,528,452)	(905,443,809)		الأرباح المدورة غير المحققة
33,051,351	33,051,351	7	الحسابات المتراكمة
40,821,491	40,821,491	9	احتياطي مخاطر التمويل العام
4,842,394,687	5,197,840,598		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
2,530,714	2,584,239		مجموع حقوق مساهمي البنك
4,844,925,401	5,200,424,837		حقوق الأقلية
<u>13,047,426,360</u>	<u>26,109,153,661</u>		مجموع حقوق المساهمين
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين


المسيد أحمد يوسف اللحام
مدير عام بالوكالة


المسيد علي يوسف
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقر معها.

بنك الشرق
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
بيان الوضع المالي

كما في ٣١ كانون الأول			
٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	الموجودات
ل.س.	ل.س.		
٣,٦٥٢,٣٧٤,٧٩١	٥,١٥٧,٣٥٠,١٦٥	٥	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
٣,٠٦٢,١٤١,٦٢٢	١,٨٦٩,٧٢٤,٣٢٢	٦	أرصدة لدى مصارف
٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٧	ايداعات لدى مصارف
٦,١٨٨,٠٠٨,٤٥٣	٦,٨١٣,٩٥٥,٥٣٣	٨	صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة
٧٦٥,٤٦٧,٠٢٦	١,١٠١,٩٩١,٥٨٥	٩	موجودات مالية متوفرة للبيع
٨٧٤,٤٦٣,٤٢٤	٨٤٨,٥١٤,٣٠٩	١٠	موجودات ثابتة
٣,٨٤٧,٦٢٣	٢,٦٩١,٢١٧	١١	موجودات غير ملموسة
١٢١,٣٤٩,٤١٨	١٣٨,٣٦٩,٦٢١	١٢	موجودات ضريبية مؤجلة
١١٧,٧٣٢,٥٠١	٨٠,٥٦٥,٢٩٥	١٣	موجودات أخرى
٢٧٧,٤٣٢,٦٣٦	٣٤٠,٢٠٦,٠٥٤	١٤	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>١٥,٨١٢,٨١٧,٤٩٤</u>	<u>١٦,٣٥٣,٣٦٨,١٠١</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات
٢,٨٩٨,٥٦٠,١٣٣	١,٣٨٧,٦٥١,٠٤٥	١٥	ودائع مصارف
٩,٦٨٠,٣٣٩,٣١١	١١,١١٦,٧٠٢,٠٩٧	١٦	ودائع الزبائن
٦٩١,٠٧١,٥٢٨	٩٦١,٤٨٥,٥٠٤	١٧	تأمينات نقدية
٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٥٢٢,٢٤٠	١٨	مخصصات متنوعة
٢٥٧,٧١١,٤٠٩	٣٦٣,٤٧٥,٤٣٦	١٩	مطلوبات أخرى
<u>١٣,٥٣٢,٦٨٢,٣٨١</u>	<u>١٣,٨٥٠,٨٣٦,٣١٢</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٤٨,٨٦٠,٧٦٨	٤٨,٨٦٠,٧٦٨	٣٣-ب	احتياطي عام لمخاطر التمويل
(٤,٨٩٩,٤٠٩)	١٦,٩٢٠,٤٥٧	٢١	التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
(٥٢٧,٠٣٧,٩٣٧)	(٧٤٠,٦٨٠,١٨٤)	٢٢	خسائر مدورة محققة
٢٦٣,٢١١,٦٩١	٦٧٧,٤٣٠,٧٤٨	٢٢	أرباح مدورة غير محققة
<u>٢,٢٨٠,١٣٥,١١٣</u>	<u>٢,٥٠٢,٥٣١,٧٨٩</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>١٥,٨١٢,٨١٧,٤٩٤</u>	<u>١٦,٣٥٣,٣٦٨,١٠١</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المدير العام



رئيس مجلس الإدارة



إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
بيان الوضع المالي

كما في ٣١ كانون الأول			
٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	الموجودات
٣,١٢٢,٦٤٩,٧٠٦	٣,٢٨٣,٩٦٢,٧٧٠	٥	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
١,٩٤٩,٢٩٦,١٣٥	٣,٤٥٤,٤٢٠,٦٦١	٦	أرصدة لدى مصارف
٦٩,٤٥٠,٣٢٣	-	٧	إيداعات لدى مصارف
١٠,٦٢٢,٤٣١,٨٤٣	٧,٨٣١,٢٨٨,٥٩٨	٨	صافي التسهيلات الإئتمانية لتأخر
١,٤٩١,٨١٧,٥٧٢	١,٤٦٣,٤٩٦,١٦٣	٩	موجودات ثابتة
١٢,٠٠٧,٥٢٨	١٢,٨٢٠,٨٣٢	١٠	موجودات غير ملموسة
٧٧,٧٣٩,٢٨٦	٣٠٦,٩٤٥,٠٤٥	١١	موجودات ضريبية مؤجلة
٥٧,٨٥١,٢٥١	٢٦٢,٩١٠,٩٨٨	١٢	موجودات أخرى
٣٢٥,٢٣٠,٤٣٢	٣٩٢,٢٤٣,٢٧٨	١٣	وديعة محملة لدى مصرف سورية المركزي
<u>١٧,٧٢٩,٤٧٠,٠٨٢</u>	<u>١٧,١٠٩,٠٩٨,٣٣٥</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات
٣,٢١٦,٧٤٢,٦٧٩	٢,٢٤٣,٢٢٨,٩١٤	١٤	ودائع مصارف
١٠,٨٩٠,٢٩٦,٠٧٣	١١,١٩٨,٣٥٧,٠١٠	١٥	ودائع الزبائن
٣٢٣,٤٣٦,٥٥٢	٢٢٢,٧٤٨,٧٥٢	١٦	تأمينات نقدية
٦,٥٦٧,٧٢٣	٣٢,٨٠٨,٣٨٧	١٧	مخصصات متنوعة
٣٢٨,٧٠٩,٥٠١	٨١٩,٢٥٢,٣٢٠	١٨	مطلوبات أخرى
<u>١٤,٧٦٥,٧٥٢,٥٢٨</u>	<u>١٤,٥١٦,٣٩٥,٣٨٢</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩	رأس المال المكتسب به و المدفوع
٦,٦٦٨,٤٠٧	٦,٦٦٨,٤٠٧	٢٠	احتياطي قانوني
٦,٦٦٨,٤٠٧	٦,٦٦٨,٤٠٧	٢٠	احتياطي خاص
٢٢,٣٣٧,١٠٩	٢٢,٣٣٧,١٠٩	٢١	احتياطي عام لحافظ النمو
٢٥٢,٣٠٤,٣٢٣	٧٨١,٨٧٥,٥٢٨	٢٢	أرباح مدورة غير محققة
(٣٢٤,٦٦٠,٦٩٢)	(١,٢٣٤,٨٤٦,٤٩٩)		حسابات متراكمة محققة
<u>٢,٩٦٣,٧١٧,٥٥٤</u>	<u>٢,٥٩٢,٧٠٢,٩٥٢</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>١٧,٧٢٩,٤٧٠,٠٨٢</u>	<u>١٧,١٠٩,٠٩٨,٣٣٥</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

السيد نائل شريوة

المراقب الداخلي

السيد جواد الطويحي

المدير العام

السيد شاكر توفيق فاخوري

نائب الرئيس بمجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك سورية والمهجر (شركة مساهمة مغفلة عامة)

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	بيانات	
ليرة سورية	ليرة سورية		
11,318,358,457	12,276,249,350	3	الموجودات
9,133,551,665	13,021,644,647	4	أ. وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,294,237,933	5,145,935,165	5	أرصدة لدى المصرف
860,318	1,630,639	6	إيداعات لدى المصرف
21,230,587,738	13,777,919,158	7	موجودات مالية للمنشأة
10,223,310,956	4,510,678,296	8	الممتلكات الثابتة المنشأة (باعتبار)
5,323,040,931	5,114,153,278	9	موجودات مالية مؤفدة للبيع
2,110,409,081	1,997,015,336	10	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
70,209,084	63,313,453	11	موجودات مالية
376,573,310	347,309,900	12	موجودات غير ملموسة
	11,970,945	18	موجودات أخرى
410,597,005	486,394,212	13	موجودات غير ملموسة مؤفدة
			وبدعة محفظة لدى مصرف سورية المركزي
69,493,736,681	56,754,214,379		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
1,786,670,833	329,152,576	14	المطلوبات
58,653,236,418	48,515,771,224	15	ودائع بنك
1,692,667,932	880,898,281	16	ودائع لعملاء
87,628,412	160,890,888	17	تأمينات تقنية
281,476,577	-	18	مخصصات متروكة
5,651,986	14,275,109	19	مخصصات صريفة الشغل
1,339,966,819	1,120,505,665	20	مطلوبات صريفة مؤفدة
			مطلوبات أخرى
63,847,528,977	51,021,493,743		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
4,000,000,000	4,000,000,000	21	حقوق مساهمي البنك
408,925,101	408,925,101	22	رأس المال المكتسب
408,925,101	408,925,101	22	احتياطي قانوني
142,986,709	142,986,709	22	احتياطي خاص
16,985,958	42,825,234	23	احتياطي عام لمخاطر التمويل
409,302,844	(307,820,407)	24	التغير التراكمي في القيمة العادلة للموجودات المالية المؤفدة للبيع
109,429,848	885,573,648	24	(التخفيضات المتراكمة) الأرباح المتدورة المتحققة
			الأرباح المتدورة غير المحققة
5,496,555,361	5,581,415,386		حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)
149,652,343	151,305,250		مجموع حقوق الملكية
5,646,207,704	5,732,720,636		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
69,493,736,681	56,754,214,379		

جورج صليح
المدير العام

عمر زكري
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.



بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م. عامة سورية
بيان الوضع المالي الموحد



كما في ٣١ كانون الأول			
٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	الموجودات
ل.س.	ل.س.		
١٢,٦٤٠,٠٩٩,٨٣٤	٢٩,٢٧٦,١٩٣,٠٩٦	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
٢٢,٠٢٦,٣٦٢,٧٨٢	١٥,١١٦,٣٦٦,٠٩٩	٦	أرصدة لدى مصارف
١,٠٢٠,٤٦٨,٦٤٢	١,٥٨٣,٦٠٠,٠٠٠	٧	إيداعات لدى مصارف
٣٩٢,٨٨١,٨١٢	٧,٨٩٣,٧٣٤	٨	موجودات مالية للمناخرة
٣٢,٩٣٥,٤٣٦,١٣١	٢٦,٤٢١,٤٨٤,٢٧٠	٩	صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة
٨٣,٠٢١,٧٨٠	٨٠,٧٤٧,٨٤٠	١٠	موجودات مالية متوفرة للبيع
١,٦٤٣,٥٥٨,٦٦٩	٧,٢٦٤,٤٩٠,١٣٦	١١	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢,٧٥٢,١٢٩,٣١١	٢,٥٧٤,٠٣٦,٣١٧	١٢	موجودات ثابتة
١٢٨,٢٤٠,٢٦٦	١١٣,٨٣٤,٦٣٢	١٣	موجودات غير ملموسة
١٦,٣٦١,٨٨٥	٢٩,٠٣٨١,٨٣٦	٢٠-ب	موجودات ضريبية مؤجلة
٤٧,٠٥٩,٥٣٣	٥١٨,٦٣٣,٤٦١	١٤	موجودات أخرى
٥٣٢,٩٨٥,٩٥٧	٦٤٤,٦٢٠,١٠٠	١٥	ودعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
٧٥,٦٤٢,٠٦٦,٠٠٢	٨٣,٨٩٢,٢٨٦,٥٢١		مجموع الموجودات
			المطلوبات
١,٤٨٠,١١٧,٣٢١	١,٩١٩,٠٧٦,٤٤٦	١٦	ودائع مصارف
٦١,٧٢٨,٦٦٣,١٣١	٧٠,٠٦٧,٧٧١,٢٥٩	١٧	ودائع الزبائن
٢,٩٤٢,٦٨٤,٦١٨	٢,٤٠٧,٥٥٤,٧٦١	١٨	تأمينات نقدية
١٨٩,٢٠٢,٦٧١	٣١٤,٣٧٧,٢٦٩	١٩	مخصصات متنوعة
٢٣,٤٨٤,٦٤٩	١٣,٥٦٠,٧٧٢	٢٠-أ	مخصص ضريبة الدخل
٨,١١٧,٥٠٠	٨,١١٧,٥٠٠	٢٠-ج	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٢,٠٤١,٨٩١,١٣٢	٢,١٠٦,٤٤٠,٧٩٠	٢١	مطلوبات أخرى
٦٨,٦٢١,١٦١,٠٢٢	٧٦,٨٣١,٨٩٨,٧٩٧		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢	رأس المال
٤٢٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٢٤,٧٩٧,٣٧٢	٢٣	الإحتياطي القانوني
٤٢٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٢٤,٧٩٧,٣٧٢	٢٣	الإحتياطي الخاص
٢٤,٣٥٢,٥٠٠	٢٣,٠٦٥,٥١١	٢٤	التغير المراكز في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
٥٩٣,٤٣٠,٥٧٣	٣١٠,٨٦٦,٦٢٢	٢٥	(خسائر متراكمة) أرباح مدورة محققة
١٨٤,٦٦٠,١٩٢	١٨٤,٦٦٠,١٩٢	٢٦	إحتياطي عم لمخاطر التمويل
٢٩٢,١٥٨,٧٥١	١,٢٣٨,٣٨٣,٨٣١		أرباح مدورة غير محققة
٦,٩٤٤,١٩٦,٧٦٠	٦,٩٨٤,٨٣٧,٦٥٦		حقوق الملكية للمساهمين في المصرف
٧٦,٧٠٨,٢٢٠	٧٥,٥٥٠,٠٦٨		حقوق الملكية للمحقة غير المسيطرة
٧,٠٢٠,٩٠٤,٩٨٠	٧,٠٦٠,٣٨٧,٧٢٤		مجموع حقوق الملكية
٧٥,٦٤٢,٠٦٦,٠٠٢	٨٣,٨٩٢,٢٨٦,٥٢١		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

BANQUE BEMO SAUDI FRANS
HASSAN I. TRABOULSI
SIGNATURE A1
(T 002 - A1)

المدير العام التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية الموحدة

بنك سورية الدولي الإسلامي
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان المركز المالي الموحد

٣١ كانون الأول ٢٠١١	٣١ كانون الأول ٢٠١٢	إيضاح	الموجودات
ل.س.	ل.س.		
١٣,٦١٣,٨٢٦,٩٢٢	١٥,٩٧٨,٤٥٦,٧٤١	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
١٦,٧٤٥,٦٢٣,٦٤٥	٤٣,٧٢٣,٨١٩,٩٩٠	٦	الحسابات الجارية و الإيداعات القصيرة الأجل لدى المصارف
٣,٨٧٥,١٥٣,٦٧٢	١,٧٠٨,١٢٣,٧٤٧	٧	إيداعات لدى المصارف
٢٤,٩٧٠,٢٢٥,٦٢٤	٢٢,٥٠٠,٢٨١,٤٢٥	٨	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٩٢,٠٤٤,١٣٥	٢٧,٨٩٢,٧٩٣	٩	موجودات قيد التصفية أو الاستثمار
٣١١,٥٨٣,٦٣٥	٢٨٠,٨٣٦,٣٩٢	١٠	الإحارة المنتهية بالتملك
٥٥,٣٨٧,٨٢٢	٥٦,٨٦٤,٣١٨	١١	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
١,٠٧١,٩٦٢	١,٢٩٧,٧١٠	١٢	موجودات مالية متوفرة للبيع
٢,٦٩٣,٣٩٠	٣,١٤٧,٢٢٣	١٣	موجودات مالية للمتاجرة
٢,١١٢,٨١٢,٦٣٠	٢,٠٥٨,٨٦٦,٩٤٠	١٤	موجودات ثابتة مادية
١٢٤,٠٥٥,٤٧٤	٢٣١,٤٣٤,٧٨٨	١٥	مشاريع قيد التنفيذ
٦٦,٢٩٨,٨٦٦	٥٠,٣٢١,٩٥٦	١٦	موجودات غير ملموسة
٤,٣١٠,٤٨٩	٤٧,١٩٠,١٢٢	١٧	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٥٦,٤٠٦,٤٢٨	١٠٤,١٤٩,٤٤٥	١٨	موجودات أخرى
٨٥١,٥٧٥,٧٢٩	١,٠٤١,٩١٧,٤٣١	١٩	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
٢٣٨,٧٤٦,٢٧٠	٢٢٧,١٤٩,٦٥٠	٢٠	صناديق الاستثمار
<u>٦٣,٣٢١,٨١٦,٦٩٣</u>	<u>٨٨,٠٤١,٧٥٠,٦٧١</u>		مجموع الموجودات
الرئيس التنفيذي	نائب رئيس مجلس الإدارة		
			

إن الإيضاحات المرفقة من الصفحة ١٠ إلى الصفحة ٨٨ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية الموحدة

بنك سورية و الخليج ش.م.م

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
3,149,217,544	4,475,274,351	3	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3,996,815,007	5,439,359,603	4	أرصدة لدى المصارف
13,930,000	-	4	إيداعات لدى المصارف
12,709,414,072	13,126,708,330	5	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
56,277,200	78,715,800	6	موجودات مالية متوفرة للبيع
569,836,460	788,429,605	7	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
1,230,826,143	1,170,176,698	8	موجودات ثابتة
18,059,269	10,921,017	9	موجودات غير ملموسة
39,417,154	236,038,319	10	موجودات ضريبية مؤجلة
255,490,150	368,721,815	11	موجودات أخرى
316,616,760	389,061,260	12	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
22,355,899,759	26,083,406,798		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
4,814,531,118	2,584,002,801	13	ودائع المصارف
13,845,318,594	16,328,880,689	14	ودائع العملاء
616,827,203	4,222,154,113	15	تأمينات نقدية
4,095,403	30,844,319	16	مخصصات متنوعة
348,130,136	374,871,826	17	مطلوبات أخرى
19,628,902,454	23,540,753,748		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
3,000,000,000	3,000,000,000	18	رأس المال المكتتب به والمنفوع
9,289,886	9,289,886	19	احتياطي قانوني
9,289,886	9,289,886	19	احتياطي خاص
88,109,753	88,109,753	19	احتياطي عام لمخاطر التمويل
557,200	1,315,800	20	التغيير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
(458,600,222)	(1,095,044,747)	21	الخسائر المدورة المحققة
78,350,802	529,692,472	21	الأرباح المدورة غير المحققة
2,726,997,305	2,542,653,050		مجموع حقوق الملكية
22,355,899,759	26,083,406,798		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



خليل مرقة
الرئيس التنفيذي
خليل مرقة

مسعود محمود جوهري حياث
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 36 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

بنك سورية والمهجر (شركة مساهمة مغلقة عامة)

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 كانون الأول 2012

2011 ليرة سورية	2012 ليرة سورية	إيضاح	
11,318,358,457	12,276,249,350	3	تموجودات
9,133,551,866	13,021,644,647	4	ب. و. الرصيد لدى مصرف سورية المركزي
9,294,237,933	5,145,935,165	5	أرصدة لدى المصرف
860,318	1,630,639	6	إيداعات لدى المصرف
21,230,587,738	13,777,919,158	7	موجودات مائة المتجره
10,223,310,956	4,510,678,296	8	تسهيلات ائتمانية منسفرة (بائضات)
5,323,040,931	5,114,153,278	9	موجودات مائة موفره لبيع
2,110,409,081	1,997,015,336	10	موجودات مالية تحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
70,209,084	63,313,453	11	موجودات مائة
378,573,310	347,309,900	12	موجودات غير مصنفة
-	11,970,945	18	موجودات اخرى
410,597,005	486,394,212	13	موجودات صريفة مؤجلة وليرة محسنة لدى مصرف سورية المركزي
69,493,736,681	56,754,214,379		مجموع الموجودات
1,786,670,833	329,152,576	14	المطلوبات وحقوق الملكية
58,653,236,418	48,515,771,224	15	المطلوبات
1,682,867,932	880,898,281	16	ودائع بنك
87,628,412	160,890,888	17	ودائع لعملاء
281,476,577	-	18	تأمينات تقنية
5,651,986	14,275,109	19	مخصصات متفرقة
1,339,586,819	1,120,505,666	20	مخصص صريفة المتجر مطلوبات صريفة مؤجلة تتلكوات اخرى
63,847,528,977	51,021,493,743		مجموع المطلوبات
4,000,000,000	4,000,000,000	21	حقوق الملكية
408,925,101	408,925,101	22	حقوق مساهمي التأسيس
408,925,101	408,925,101	22	رأس المال المكتسبة
142,986,709	142,986,709	22	احتياطي ائتماني
16,985,958	42,825,234	23	احتياطي خاص
409,302,844	(307,820,407)	24	احتياطي عام لمخاطر التمويل
109,429,848	885,573,648	24	تعبير التراكم في القيمة العادلة لتموجودات مائة موفره لبيع (تخصاير المتراكمة) الأرباح المدورة المنسفرة الأرباح المدورة غير المنسفرة
5,486,555,361	5,581,415,386		
149,652,343	151,305,250		حقوق الاقلية (الجهة غير المسيطرة)
5,646,207,704	5,732,720,636		مجموع حقوق الملكية
69,493,736,681	56,754,214,379		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

جورج صفيح
مدير عام

عبد الرحمن
مدير تنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.



بنك عودة سورية ش.م.م.ع
 بين المركز المالي الموحد
 كما في 31 كانون الأول 2012

2011 ليرة سورية	2012 ليرة سورية	إيضاح	الموجودات
12,769,114,592	14,061,721,897	3	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
8,627,814,434	6,573,551,527	4	أرصدة لدى المصارف
2,935,735,702	-	5	إتااعات لدى المصارف
29,140,688,757	20,753,467,557	6	تمويلات القارية مباشرة (بمضاني)
1,367,804,833	-	7	موجودات مالية فروض وسلف
5,867,028,038	5,557,924,879	8	موجودات مالية متوقفة للبيع
1,523,489,600	1,414,636,824	9	موجودات مالية
60,031,782	87,138,269	10	موجودات غير مدفوعة
545,374,720	462,491,818	11	موجودات أخرى
664,695,882	753,968,822	12	الرديئة الجديدة لدى مصرف سورية المركزي
63,431,757,340	48,674,901,693		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
1,023,374,572	811,600,443	13	ودائع بنوك
40,971,107,144	38,673,541,657	14	ودائع العملاء
4,080,854,528	1,532,519,905	15	كشوفات نقدية
68,990,489	153,892,132	16	خصومات محتوكة
223,220,143	-	17	مخصص ضريبة الدخل
25,958,486	49,337,885	17	مطلوبات ضريبة موحدة
1,071,646,162	1,413,629,039	18	مطلوبات أخرى
56,464,171,704	42,834,621,061		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
5,724,500,000	5,724,500,000	19	رأس المال المكتوب به والسفوح
281,900,288	281,980,288	20	احتياطي قانوني
281,980,288	281,980,288	20	احتياطي خاص
293,116,747	293,116,747	21	احتياطي غير المتخصص قانوني
80,005,066	148,013,136	22	التقدير المتراكم في القيمة الفعلية للموجودات المالية المتأخرة للبيع
5,275,438	(1,168,381,108)	23	(الخصائر المتراكمة) الأرباح المسورة للمنطقة
299,827,268	1,479,070,737	23	الأرباح المسورة غير المنقطة
6,987,585,115	7,040,280,088		
921	644		حقوق الأمانة (تجهة غير المسيطرة)
6,987,585,636	7,040,280,832		مجموع حقوق الملكية
63,431,757,340	49,874,901,693		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بإسناد
 مدير العام التنفيذي

د. جورج العشي
 رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها



مصرف "فرنسبنك سورية"
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
بيان الوضع المالي

٣١ كانون الأول			
٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	الموجودات
ل.س.	ل.س.		
٣,٢٠٤,٤٦٠,٤٥٨	٥,٦٥٨,٩٨١,٥٦٠	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
١١,٣٤٩,٧٥٩,٨٩٩	١١,٥١٢,٤٧٢,٣٥٥	٦	أرصدة لدى مصارف
٢,١١٧,٦٦٩,٦٤١	٢,٠٩٧,٩٦٥,١٧٤	٧	إيداعات لدى مصارف
١,٣٠٤,٧٢٣,٢٣٩	١,٨٦٢,٠٤٧,٩٧١	٨	موجودات مالية متوفرة للبيع
١١,٥٣٠,٨٠٤,٤٩٠	١٠,٧٣٨,٠١٤,٨٨٤	٩	صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة
٨١٥,٥٥٤,٩٥٦	٧٦١,٩٢١,٤٠٤	١٠	موجودات ثابتة ملموسة
٥,١٨٣,٦٤٥	٢١,٢٣٥,١٤٢	١١	موجودات غير ملموسة
٥١,١٦١,٨٨٨	٢٧,٠٤٤,٠٤٣	١٢	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٦٤,٥٦٢,١٥٥	٥٠٩,١٠٠,٠٢٧	١٣	موجودات أخرى
٤٦٦,٦٤٤,٧٧٧	٦٠٩,٧٦٢,٦٤١	١٤	وديعة بمحطة لدى مصرف سورية المركزي
<u>٣١,١١٠,٥٢٥,١٤٨</u>	<u>٣٣,٧٩٨,٥٤٥,٢٠١</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات
١٢,٨٠٨,٢١٤,٧٩٨	١٢,٢٧٠,٨٨٣,٦٨١	١٥	ودائع مصارف
١٣,١٥٣,٣٦٩,٥١٠	١٦,٣١٧,٨٣٧,٠٢٨	١٦	ودائع الزبائن
٢٦٣,٦٢٩,٢٨٤	٨٦,٩٠٣,٧٦٩	١٧	تأمينات نقدية
٣٣٤,٣٢٠,٠٠٠	٤٦٤,٤٠٠,٠٠٠	١٨	الأموال المقرضة للمسالدة
١٥٤,٤٢١	١,٦٤١,٧١٤	١٩	مخصصات متنوعة
٥١٣,٧٠٥,٥١١	٥٢١,٩٤٣,٥٩٩	٢٠	مطلوبات أخرى
<u>٢٧,٠٧٣,٣٩٣,٥٢٤</u>	<u>٢٩,٦٦٣,٣٠٩,٧٩١</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١	رأس المال المصرح به
(١,١٢٧,٧٣٣,٥٠٠)	(١,١٢٧,٧٣٣,٥٠٠)	٢١	رأس المال غير المكتتب به
٤,١٢٢,٢٦٦,٥٠٠	٤,١٢٢,٢٦٦,٥٠٠	٢١	رأس المال الصادر والمكتتب به و المسدد بالكامل
٧,٦٦٤,٢٦٩	٤٩,٠١٣,٧٤٧	٢٢	التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	٢٣-٢٤	احتياطي عام لحاضر التمويل
(٧١٢,٥٧٠,٧٢٥)	(١,٩١٦,٤٨٦,٧٣٧)	٢٣	حسابات متراكمة محققة
٤٨٣,٥٦٨,٢٤٧	١,٧٤٤,٢٣٨,٥٦٧	٢٣	أرباح / (خسائر) متراكمة غير محققة
<u>٤,٠٣٧,١٣١,٦٢٤</u>	<u>٤,١٣٥,٢٣٥,٤١٠</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>٣١,١١٠,٥٢٥,١٤٨</u>	<u>٣٣,٧٩٨,٥٤٥,٢٠١</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المدير العام



رئيس مجلس الإدارة



إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك قطر الوطني _ سورية المساهمة

(شركة مساهمة مغفلة)

دمشق _ الجمهورية العربية السورية

بيان المركز المالي

كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاح	
ليرة سورية	ليرة سورية	رقم	
			الموجودات
٤ ٨٤٠ ٠٦١ ٣٤٢	٣ ٣٣٠ ٢٥٥ ٦٠٢	(٤)	تقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
٤ ٤٧٣ ٦٠٦ ٣٨٢	٢ ٢١١ ٣٨٦ ٨٥٢	(٥)	أرصدة لدى مصارف
٣ ٢٦٩ ٤٥٦ ٩٨٤	٧ ٤٣٠ ٢٧١ ٨٢٤	(٦)	إيداعات لدى مصارف
٦ ٠٩٠ ٦٩٣ ٤٥٦	٣ ٠٧٧ ٥٢٤ ٨٩٢	(٧)	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
٩٥٦ ٥٤٥ ٦٥٤	١ ٦٩١ ٦٥٨ ٢٤٣	(٨)	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١ ٨٧٤ ١٦٤ ٢٩٠	٢ ٠٠٠ ٣٤١ ٠٧١	(٩)	موجودات ثابتة (بالصافي)
١٧ ٢٠٨ ٩٧٥	١٨ ٩٠٣ ٦٦٢	(١٠)	موجودات غير ملموسة
١٣٧ ٧١٣ ٨٩١	٢١٧ ٩١٧ ٩٠١	(١١)	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٩٠ ٩٦٤ ٤٠٢	٢٠٦ ٩١٥ ٠٣٨	(١٢)	موجودات أخرى
١ ٥٠٥ ١٥٣ ٠٦٢	١ ٦٥٠ ٧٧٥ ٣٩٥	(١٣)	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>٢٣ ٤٥٥ ٥٦٨ ٤٣٨</u>	<u>٢١ ٨٣٥ ٩٥٠ ٤٨٠</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٣ ٣١٠ ٣٥٧ ٥١٠	٤٩٤ ٢٠٤ ٤٥٥	(١٤)	ودائع مصارف
٤ ٣٦٢ ٨٠١ ٠٦٣	٥ ٢٧٥ ٦٩٠ ٧٠٠	(١٥)	ودائع عملاء
١٠٢ ٣١٣ ٣٥٦	٥٣ ٥١٧ ١٤٩	(١٦)	تأمينات نقدية
٦٩٧ ٥٣٠	١ ١٦٠ ٠٠٠	(١٧)	مخصصات متنوعة
١ ١٥٤ ٠٥٩ ٢٩٦	٣٠٧ ٧٣١ ٤٠١	(١٨)	مطلوبات أخرى
<u>٨ ٩٣٠ ٢٢٨ ٧٥٥</u>	<u>٦ ١٣٢ ٣٠٣ ٦٥٥</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٩)	رأس المال المكتتب به والمدفوع
-	٣٧ ٦٤٩ ٠٠٠		احتياطي عام لمخاطر التمويل
(٩٣ ٣٧٥ ١٤٠)	-		مصاريف زيادة رأس المال
(٤٣٢ ٨١٥ ٧٩١)	(٨٤١ ٧٥٦ ٠٨٠)		خسائر متراكمة محققة
٥١ ٥٣٠ ٦١٤	١ ٥٠٧ ٧٥٣ ٩٠٥	(٢٠)	أرباح متراكمة غير محققة
<u>١٤ ٥٢٥ ٣٣٩ ٦٨٣</u>	<u>١٥ ٧٠٣ ٦٤٦ ٨٢٥</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>٢٣ ٤٥٥ ٥٦٨ ٤٣٨</u>	<u>٢١ ٨٣٥ ٩٥٠ ٤٨٠</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحة رقم (٨) إلى الصفحة رقم (٧٧) جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها .
تقرير مدقق الحسابات المستقل مرفق :

علي شريف العمادي

رئيس مجلس الإدارة

وليد عبد النور

الرئيس التنفيذي

الملحق رقم (2)
مراحل إجراء الاختبار لبنك البركة

إجراء الاختبار وفق السيناريو الأول				
اليوم الأول				
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	اليوم
1%	7,034,861	99%	35,315,491	1

المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع	ودائع العملاء	اليوم
5%	16,084,249	1

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	اليوم
34,228,472	35,032,685	804212.5	6964512.39	353154.91	1

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
34,228,472	الاشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	اليوم
1%	6964512	99%	353154.91	2

اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	15280036.55	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	353154.91	6964512.39	764001.8	0	33,464,470

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
33,464,470	الاشارة موجبة وتشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	اليوم الثالث	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	353154.91	99%		6964512	1%

اليوم	ودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	14516034.72	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	353154.91	6964512.39	725801.7	0	32,738,669

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
32,738,669	الاشارة موجبة وتشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الأول وباستخدام النسبة الثانية

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع , الثالث في اليوم	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.48781	1.60546	20612040.48	1829264	18782776.5	33,091,824	32,738,669	353154.91
148.781%	160.546%						

إجراء الاختبار وفق السيناريو الثالث			
اليوم الأول			
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	اليوم
1%	7,034,861	99%	35,315,491

اليوم	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	21,907,306	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	353154.91	6964512.4	1095365.3	35,032,685	33,937,319

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
33,937,319	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني			
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	اليوم
1%	6964512.4	99%	353154.91

اليوم	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	20811940.7	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	353154.91	6964512.4	1040597	0	32,896,722

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
32,896,722	الإشارة موجبة وتشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	353154.91	99%	6964512.4	1%

اليوم	اجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	19771343.7	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	353154.91	6894867.3	988567.18	69645.1239	31,977,800

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
31,977,800	الإشارة موجبة وتشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الثالث وباستخدام النسبة الثانية

الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية	البسط: الأصول السائلة	إجمالي الودائع في اليوم الثالث	بنود خارج الميزانية	المقام	النسبة بعد الاختبار	النسبة قبل الاختبار
353154.91	31,977,800	32,330,955	18782776.5	1829264	20612040.48	1.56855	1.48781
						156.855%	148.781%

الملحق رقم (3)
مراحل إجراء الاختبار لبنك سورية الدولي الإسلامي

إجراء الاختبار وفق السيناريو الأول				
اليوم الأول				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	61,410,398	99%	26,631,352	1%

اليوم	ودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	13,481,415	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	614103.98	26365038.48	674070.75	61,062,608	60,388,537

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
60,388,537	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	614103.98	99%	26365038.5	1%

اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	12807344.25	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	614103.98	26365038.48	640367.213	0	59,748,170

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
59,748,170	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	614103.98	99%	26365038.5	1%

اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المقترض لسحب الودائع
3	12166977.04	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	614103.98	26365038.48	608348.852	0	59,139,821

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
59,139,821	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء وباستخدام النسبة الثانية في التقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام :إجمالي الودائع +بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	اجمالي الودائع في , الثالث اليوم	البسط :الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.26543	1.416954	42170693	3946298.7	38224394.21	59,753,925	59,139,821	614103.98
		126.543%	141.6954%				

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء وباستخدام النسبة الأولى في التقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الودائع الجارية	البسط:الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.396857	1.585278835	37693006.04	59,753,925	59,139,821	614103.98

139.6857%	158.5278835%
-----------	--------------

اجراء الاختبار وفق السيناريو الثاني

اليوم الأول				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	61,410,398	99%	26,631,352	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	43,963,267	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة
1	614103.98	26365038.48	61,062,608	2198163.35

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
58,864,444	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	614103.98	99%	26365038.48	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	41765103.65	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	614103.98	26365038.48	2088255.183	0	56,776,189

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
56,776,189	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	614103.98	99%	26365038.48	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
-------	------------------	------------------------------------

الودائع		
5%	39676848.47	3

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	614103.98	26365038.48	1983842.423	0	54,792,347

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
54,792,347	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الحسابات الجارية وباستخدام النسبة الثانية في التقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع في اليوم الثالث	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية من البداية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.265428	1.313861517	42170692.91	3946298.7	38224394.21	55,406,451	54,792,347	614103.98
		126.5428%	131.3861517%				

إجراء الاختبار وفق السيناريو الثالث

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	اليوم الأول	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة
1	61,410,398	99%	26,631,352	1%	

اليوم	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	44,583,052	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	614103.98	26365038.48	2229152.6	61,062,608	58,833,455

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
58,833,455	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	اليوم الثاني	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة
2	614103.98	99%	26365038.48	1%	

اليوم	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	42353899.4	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	614103.98	26365038.48	2117694.97	0	56,715,760

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
56,715,760	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	اليوم الثالث	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	614103.98	99%	26365038.48	1%

اليوم	اجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	40236204.43	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	614103.98	26365038.48	2011810.222	0	54,703,950

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
54,703,950	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو إجمالي الودائع وباستخدام النسبة الثانية في التقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع	البسط:الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.265428	1.31176535	42170692.91	3946298.7	38224394.21	55,318,054	54,703,950	614103.98
					126.5428%	131.176535%	

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو الحسابات الجارية وباستخدام النسبة الأولى بالتقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: الودائع الجارية	البسط:الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.396857017	1.469939821	37693006.04	55,406,451	54,792,347	614103.98
				139.6857017%	146.9939821%

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو إجمالي الودائع وباستخدام النسبة الأولى بالتقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الودائع الجارية	البسط : الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.396857017	1.467594642	37693006.04	55,318,054	54,703,950	614103.98
			139.6857017%	146.7594642%	

الملحق رقم (4)
مراحل إجراء الاختبار لبنك الشام

اجراء الاختبار وفق السيناريو الأول					
اليوم الأول					
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	
1	18,222,600	99%	7,886,553	1%	
اليوم	ودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع			
1	2,647,085	5%			
اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	182226	7807687.47	132354.25	18,119,240	17,986,885
صافي التدفقات النقدية		إشارة صافي التدفقات النقدية		وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول	
17,986,885		الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار		يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول	
اليوم الثاني					
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	
2	182226	99%	7807687.47	1%	
اليوم	ودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع			
2	2514730.75	5%			
اليوم	الأصول السائلة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	182226	7807687.47	125736.5375	0	17,861,149
صافي التدفقات النقدية		إشارة صافي التدفقات النقدية		وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني	
17,861,149		الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار		يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني	
اليوم الثالث					
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	
3	182226	99%	7807687.47	1%	
اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع			

5%	2388994.213	3
----	-------------	---

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	182226	7807687.47	119449.7106	0	17,741,699

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
17,741,699	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء وباستخدام النسبة الثانية

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع في اليوم الثالث	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.197298	1.34041683	13371903.9	2263637.65	11108266.25	17,923,925	17,741,699	182226
119.7298%	134.041683%						

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء وباستخدام النسبة الأولى

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: الودائع الجارية	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.42883399	1.63920675	10934511.5	17,923,925	17,741,699	182226
142.883399%	163.920675%				

إجراء الاختبار وفق السيناريو الثاني

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	18,222,600	99%	7,886,553	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المقترض لسحب الودائع
1	12,753,476	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	182226	7807687.47	637673.8	18,119,240	17,481,566

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
17,481,566	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة

2	182226	99%	7807687.47	1%
---	--------	-----	------------	----

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	12115802.2	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	182226	7807687.47	605790.11	0	16,875,776

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
16,875,776	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	182226	99%	7807687.47	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	11510012.09	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	182226	7807687.47	575500.6045	0	16,300,275

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
16,300,275	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الحسابات الجارية والنسبة الثانية في التقييم					
الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية	البسط: الأصول السائلة	اجمالي الودائع في الثالث اليوم	بنود خارج الميزانية	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية
182226	16,300,275	16,482,501	11108266.25	2263637.65	13371903.9

				اجراء الاختبار وفق السيناريو الثالث	
				اليوم الأول	
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	r
1	18,222,600	99%	7,886,553	1%	

اليوم	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	12,956,135	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	182226	7807687.47	647806.75	18,119,240	17,471,433

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
17,471,433	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	182226	99%	7807687.47	1%

اليوم	اجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	12308328.25	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	182226	7807687.47	615416.4125	0	16,856,016

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
16,856,016	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	182226	99%	7807687.47	1%

اليوم	اجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	11692911.84	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	182226	7807687.47	584645.5919	0	16,271,371

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
16,271,371	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو إجمالي الودائع وباستخدام النسبة الثانية						
النسبة بعد الاختبار	المقام	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع	البسيط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.23046029	13371903.9	2263637.65	11108266.25	16,453,597	16,271,371	182226
123.046029%						

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو الحسابات الجارية وباستخدام النسبة الأولى بالتقييم						
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: الودائع الجارية	البسيط: الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار	
1.42883399	1.507383392	10934511.49	16,482,501	16,300,275	182226	
142.883399%	150.7383392%					

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو إجمالي الودائع والنسبة الأولى بالتقييم						
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: الودائع الجارية	البسيط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار	
1.42883399	1.504739997	10934511.49	16,453,597	16,271,371	182226	
142.883399%	150.4739997%					

الملحق رقم (٥)

مراحل إجراء الاختبار لبنك بيمو السعودي الفرنسي

اجراء الاختبار وفق السيناريو الأول				
اليوم الأول				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	45,976,159	99%	37,916,127	1%

اليوم	ودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	70,067,771	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	459761.59	37536965.73	3503388.55	45,895,559	42,392,170

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
42,392,170	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	459761.59	99%	37536965.73	1%

اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	665643 82.45	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	459761.59	37536965.73	3328219.123	0	39,063,951

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
39,063,951	الاشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	459761.59	99%	37536965.73	1%

اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	632361 63.33	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	459761.59	37536965.73	3161808.166	0	35,902,143

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
35,902,143	الاشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء							
الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية	البسط:الأصول السائلة	اجمالي الودائع , الثالث في اليوم	بنود خارج الميزانية	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	النسبة بعد الاختبار	النسبة قبل الاختبار

0.6135024	0.56223942 6	64673345.1	2953622.2	61719722. 95	36,361,904	35,902,143	459761. 59
61.350242 %	56.2239426 1%						

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء والنسب الأولى					
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الودائع الجارية	البسط:الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.11072173	1.0245859	35489365. 4	36,361,904	35,902,143	459761. 59
111.072173 %	102.45859 %				

اجراء الاختبار وفق السيناريو الثاني				
اليوم الأول				
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	اليوم م
1%	37,916,127	99%	45,976,159	1

المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع	الحسابات الجارية	اليوم م
5%	41,393,049	1

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	اليوم م
43,825,906	45,895,559	2069652.4 5	37536965. 73	459761.59	1

وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول	أشارة صافي التدفقات النقدية	صافي التدفقات النقدية
يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	43,825,906

		اليوم الثاني		اليوم
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	م
1%	37536965.73	99%	459761.59	2

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
م		
2	39323396.55	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
م					
2	459761.59	37536965.73	1966169.828	0	41,859,736

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني ا
41,859,736	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

		اليوم الثالث		اليوم
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	م
1%	37536965.73	99%	459761.59	3

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
م		
3	37357226.72	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
م					
3	459761.59	37536965.73	1867861.336	0	39,991,875

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
39,991,875	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

اجراء الاختبار وفق السيناريو الثالث				
اليوم الأول				
اليوم م	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	45,976,159	99%	37,916,127	1%

اليوم م	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	71,986,847	5%

اليوم م	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	459761.59	37536965.73	3599342.35	45,895,559	42,296,216

صافي التدفقات النقدية	أشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
42,296,216	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم م	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	459761.59	99%	37536965.73	1%

اليوم م	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	68387504.65	5%

اليوم م	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	459761.59	37536965.73	3419375.233	0	38,876,841

صافي التدفقات النقدية	أشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
38,876,841	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم م	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	459761.59	99%	37536965.73	1%

المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع	اجمالي الودائع	اليوم م
5%	64968129.42	3

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	اليوم م
35,628,435	0	3248406.471	37536965.73	459761.59	3

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية الاشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	وضع السيولة لدى مصرف بعد اختبار اليوم الثالث
35,628,435		يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو الحسابات الجارية وباستخدام النسبة الأولى بالتقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الحسابات الجارية	البسط:الأصول السائلة بعدالاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.11072173	1.13982418	35489365	40,451,637	39,991,875	459761.59
111.072173 %	113.982418 %				

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو اجمالي الودائع وباستخدام النسبة الاولى بالتقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الحسابات الجارية	البسط:الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.11072173	1.01687353	35489365	36,088,196	35,628,435	459761.59
111.072173 %	101.687353 %				

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو اجمالي الودائع وباستخدام النسبة الثانية بالتقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام	بنود خارج الميزانية	اجمالي الودائع	البسط:الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.61350242	0.55800726	64673345.1	2953622.15	61719723	36,088,196	35,628,435	459761.59
61.3502418 %	55.8007262 %						

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو حسابات الجارية وباستخدام النسبة الثانية في التقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : اجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	اجمالي الودائع في الثالث اليوم	البسط:الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.61350242	0.62547618	64673345.1	2953622.15	61719723	40,451,637	39,991,875	459761.59
61.3502418%	62.5476177%						

الملحق رقم (٦)

مراحل إجراء الاختبار لبنك بيبيلوس - سورية

اجراء الاختبار وفق السيناريو الأول				
اليوم الأول				
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	اليوم
1%	22,391,608	99%	21,137,046	1

المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع	ودائع العملاء	اليوم
5%	25,785,195	1

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	اليوم
19,860,332	21,149,592	1289259.75	22167691.92	211370.46	1

وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول	اشارة صافي التدفقات النقدية	صافي التدفقات النقدية
يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	19,860,332

اليوم الثاني				
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	اليوم
1%	22167691.92	99%	211370.46	2

اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	24495935.25	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	211370.46	22167691.92	1224796.76 3	0	18,635,535

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
18,635,535	الاشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	211370.46	99%	22167691.9 2	1%

اليوم	الودائع العملاء	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	23271138.49	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	211370.46	22167691.92	1163556.92 4	0	17,471,978

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي لتدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
17,471,978	الاشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء وباستخدام النسبة الثانية بالتقييم							
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام :إجمالي الودائع -بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	اجمالي الودائع في , الثالث اليوم	البسط :الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.70990 2	0.686211 6	25769525.8 9	1693413.9	24076112	17,683,349	17,471,978	211370.46
70.9901 8%	68.62116 4%						

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء والنسب الأولى بالتقييم					
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الحسابات الجارية	البسط:الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.57780914 1	1.5395857 01	11485783.9	17,683,349	17,471,978	211370.46
157.780914 1%	153.95857 01%				

اجراء الاختبار وفق السيناريو الثاني				
اليوم الأول				
النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول السائلة	الامام
1%	22,391,608	99%	21,137,046	1

المعدل اليومي المقترض لسحب الودائع	الحسابات الجارية	الامام
5%	13,396,453	1

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الامام
20,479,769	21,149,592	669822.65	22167691.92	211370.46	1

صافي التدفقات النقدية	أشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
20,479,769	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	الامور م
1%	2216769 1.92	99%	211370.4 6	2

المعدل اليومي المقترض لسحب الودائع	الحسابات الجارية	الامور م
5%	12726630 .35	2

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الامور م
19,843,437	0	636331.5 175	22167691 .92	211370.4 6	2

صافي التدفقات النقدية	أشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
19,843,437	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	الامور م
1%	2216769 1.92	99%	211370.4 6	3

المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع	الحسابات الجارية	ال
5%	12090298.83	م
		3

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	ال
19,238,923	0	604514.9416	22167691.92	211370.46	م
					3

وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث	اشارة صافي التدفقات النقدية	صافي التدفقات النقدية
يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	19,238,923

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الحسابات الجارية والنسبة الثانية في التقييم							
النسبة بعد الاختبار	النسبة قبل الاختبار	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع في الثالث اليوم	النسبة: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.7548	0.70990	25769525.89	1693413.9	2407611.99	19,450,293	19,238,923	211370.46
75.478%	70.99%						

اجراء الاختبار وفق السيناريو الثالث				اليوم الأول	النسبة المقترضة لتوفير الأصول السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة	النسبة المقترضة لتوفير الأصول غير السائلة	ال
					22,391,608	21,137,046	99%	م
					1%			1

المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع	إجمالي الودائع	ال
5%	28,081,192	م
		1

صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	ال
19,745,532	21,149,592	1404059.6	22167691.92	211370.46	م
					1

صافي التدفقات النقدية	19,745,532	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
		الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
ال	يو	م	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير
2	6	211370.4	99%	2216769
			1.92	1%

ال	يو	م	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	.4	26677132	5%

ال	يو	م	الأصول المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	6	211370.4	22167691.92	1333856.62	0	18,411,675

صافي التدفقات النقدية	18,411,675	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
		الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
ال	يو	م	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير
3	6	211370.4	99%	2216769
			1.92	1%

ال	يو	م	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	.78	25343275	5%

ال	يو	م	الأصول المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
----	----	---	------------------------------	----------------------------------	----------------------------------	------------------------------------

17,144,5 12	0	1267163. 789	22167691 .92	211370.4 6	3
----------------	---	-----------------	-----------------	---------------	---

وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث	اشارة صافي التدفقات التقديرية	صافي التدفقات التقديرية
يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث	الاشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	17,144,51 2

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو إجمالي الودائع وباستخدام النسبة الثانية بالتقييم							
النسبة بعد الاختبار	النسبة قبل الاختبار	المقام	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع	البسط : الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات التقديرية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.6735	0.709902	25769525. 89	1693413. 9	2407611 1.99	17,355,8 82	17,144,51 2	211370.4 6
67.35%	70.99%						

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو الحسابات الجارية وباستخدام النسبة الأولى بالتقييم					
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الحسابات الجارية	البسط: الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات التقديرية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.5778091 41	1.693423 205	1148578 3.89	19,450,2 93	19,238,92 3	211370.4 6
157.78091 41%	169.342 %				

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو إجمالي الودائع والنسبة الأولى بالتقييم					
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الحسابات الجارية	البسط : الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات التقديرية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.5778091 41	1.511075 103	1148578 3.89	17,355,8 82	17,144,51 2	211370.4 6
157.78091 41%	151.1075 %				

الملحق رقم (٧)
مراحل إجراء الاختبار لبنك الشرق

اجراء الاختبار وفق السيناريو الأول				
اليوم الأول				
اليوم م	الأصول السائلة	النسبة المقرضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المقرضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	7,027,074	99%	9,326,294	1%

اليوم م	ودائع العملاء	المعدل اليومي المقترض لسحب الودائع
1	11,116,702	5%

اليوم م	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلية الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	70270.74	9233031.06	555835.1	7,050,066	6,494,231

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
6,494,231	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم م	الأصول السائلة	النسبة المقرضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المقرضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	70270.74	99%	9233031.06	1%

اليوم م	ودائع العملاء	المعدل اليومي المقترض لسحب الودائع

5%	10560866.9	2
----	------------	---

اليوم م	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	70270.74	9233031.06	528043.345	0	5,966,188

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
5,966,188	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم م	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	70270.74	99%	9233031.06	1%

اليوم م	ودائع العملاء	المعدل اليومي المقترض لسحب الودائع
3	10032823.56	5%

اليوم م	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	70270.74	9233031.06	501641.1778	0	5,464,547

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
5,464,547	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء وباستخدام النسبة الثانية بالتقييم							
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	اجمالي الودائع , الثالث في اليوم	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.53986	0.49272	11233094.8	512175.15	10720919.65	5,534,817	5,464,547	70270.74
53.9858 %	49.272 %						

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو ودائع العملاء وباستخدام النسبة الأولى بالتقييم					
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الحسابات الجارية	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.62842613	1.495980769	3699791.756	5,534,817	5,464,547	70270.74
162.842613 %	149.5980769 %				

اجراء الاختبار وفق السيناريو الثاني				
اليوم الأول				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	7,027,074	99%	9,326,294	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	4,315,255	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	70270.74	9233031.06	215762.75	7,050,066	6,834,303

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة بعد اختبار اليوم الأول
6,834,303	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	70270.74	99%	9233031.06	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
2	4099492.25	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	70270.74	9233031.06	204974.6125	0	6,629,329

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
6,629,329	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم الثالث				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
3	70270.74	99%	9233031.06	1%

اليوم	الحسابات الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	3894517.638	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	70270.74	9233031.06	194725.8819	0	6,434,603

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
6,434,603	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو الحسابات الجارية والنسبة الثانية في التقييم							
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: إجمالي الودائع + بنود خارج الميزانية	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع ، الثالث في اليوم	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.539858	0.579081	11233094.8	512175.15	10720919.7	6,504,874	6,434,603	70270.74
53.98578%	57.90812%						

اجراء الاختبار وفق السيناريو الثالث				
اليوم الأول				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
1	7,027,074	99%	9,326,294	1%

اليوم	إجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	12,504,353	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
1	70270.74	9233031.06	625217.65	7,050,066	6,424,849

صافي التدفقات النقدية	إشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الأول
6,424,849	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الأول

اليوم الثاني				
اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة
2	70270.74	99%	9233031.06	1%

اليوم	اجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع			
2	11879135.35	5%			
اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
2	70270.74	9233031.06	593956.7675	0	5,830,892

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثاني
5,830,892	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثاني

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفير الأصول غير السائلة	اليوم الثالث
3	70270.74	99%	9233031.06	1%

اليوم	اجمالي الودائع	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
3	11285178.58	5%

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
3	70270.74	9233031.06	564258.9291	0	5,266,633

صافي التدفقات النقدية	اشارة صافي التدفقات النقدية	وضع السيولة لدى المصرف بعد اختبار اليوم الثالث
5,266,633	الإشارة موجبة تشير لنجاح المصرف بالاختبار	يتمتع المصرف بالسيولة في اليوم الثالث

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو إجمالي الودائع وباستخدام النسبة الثانية							
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام	بنود خارج الميزانية	إجمالي الودائع	البسط: الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
0.539858	0.475105	11233094.8	512175.15	10720919.7	5,336,904	5,266,633	70270.74
53.98578%	47.51054%						

تقييم وضع السيولة وفق سيناريو الحسابات الجارية والنسبة الأولى بالتقييم					
النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام: الحسابات الجارية	البسط: الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.62842613	1.758172926	3699791.76	6,504,874	6,434,603	70270.74
162.842613%	175.8172926%				

--	--

تقييم وضع السيولة وفق السيناريو اجمالي الودائع والنسبة الاولى بالتقييم

النسبة قبل الاختبار	النسبة بعد الاختبار	المقام : الحسابات الجارية	البسط : الأصول السائلة	رصيد صافي التدفقات النقدية	الأصول السائلة بعد الاختبار
1.62842613	1.442487563	3699791.76	5,336,904	5,266,633	70270.74
162.842613%	144.2487563%				

الملحق رقم (٨)

اختبار المعنوية

١ - اختبار المعنوية وفق السيناريو الأول والنسبة الأولى :

Group Statistics

	VAR00002	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	1.00	2	161.0000	4.24264	3.00000
	2.00	3	135.0000	28.68798	16.56301

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
VAR00001	6.699	.081	1.209	3	.313	26.00000	21.49935	-42.42054	94.42054
			1.545	2.129	.255	26.00000	16.83251	-42.38323	94.38323

الفارق غير جوهري

٢ - اختبار المعنوية وفق السيناريو الأول والنسبة الثانية :

Group Statistics

	VAR00004	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00003	1.00	3	145.3333	13.31666	7.68838
	2.00	3	57.6667	9.60902	5.54777

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
VAR00003	.455	.537	9.247	4	.001	87.66667	9.48098	61.34326	113.99007
Equal variances not assumed			9.247	3.639	.001	87.66667	9.48098	60.27904	115.05429

الفارق جوهري

٣ - اختبار المعنوية وفق السيناريو الثاني والنسبة الأولى :

Group Statistics

	VAR00002	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00005	1.00	2	149.0000	2.82843	2.00000
	2.00	3	153.0000	33.95585	19.60442

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
VAR00005	7.459	.072	-1.158	3	.885	-4.00000	25.35306	-84.68476	76.68476
Equal variances not assumed			-2.203	2.041	.858	-4.00000	19.70618	-87.16196	79.16196

الفارق غير جوهري

٤ - اختبار المعنوية وفق السيناريو الثاني والنسبة الثانية :

Group Statistics

	VAR00002	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00006	1.00	2	127.0000	5.65685	4.00000
	2.00	3	65.0000	8.88819	5.13160

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
VAR00006	1.038	.383	8.534	3	.003	62.00000	7.26483	38.88006	85.11994
			9.529	2.973	.003	62.00000	6.50641	41.18837	82.81163

الفارق جوهري

٥ - اختبار المعنوية وفق السيناريو الثالث والنسبة الأولى :

Group Statistics

	VAR00002	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00007	1.00	2	148.5000	2.12132	1.50000
	2.00	3	132.3333	26.50157	15.30069

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
VAR00007	7.095	.076	.817	3	.474	16.16667	19.78472	-46.79715	79.13048
			1.052	2.038	.402	16.16667	15.37404	-48.80698	81.14032

الفارق غير جوهري

٦- اختبار المعنوية وفق السيناريو الثالث والنسبة الثانية :

Group Statistics

	VAR00004	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00008	1.00	3	137.0000	17.77639	10.26320
	2.00	3	56.6667	10.01665	5.78312

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
VAR00008	1.588	.276	6.819	4	.002	80.33333	11.78040	47.62570	113.04096
			6.819	3.154	.005	80.33333	11.78040	43.85580	116.81087

الفارق جوهري